اقترح خروجاً من هذه الدوامة أن ينسحب المرشحان ثم تؤجل الانتخابات حتى تنتهي الفترة القانونية ثم يعلن عن فتح باب الترشيح من جديد، واذا رفض المرشحان المحترمان الانسحاب أو رفض أحدهما نؤجل الانتخابات حتى تنتهي الفترة القانونية ثم يعلن عن فتح باب الترشيح من جديد ويختار المجلس من يراه مناسباً.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟ الرجاء رفع الايدي.

السيد الامين العام : ٣٣ من ٥٥.

ترفع الجلسة ويحدد موعد الجلسة المقبلة فيما بعد.

السيد الامين العام :

٤ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس : تعين فيما بعد.

(ورفعت الجلسة)

امين عام مجلس الامة
يحيى الدروبي

رئيس مجلس النواب.
عاكف الفايز.

١ ـ أعد وبوب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه : أمين عام مجلس الأمة: السيد يحي الدروبي.

٢ ـ قام بتنظيم هذا المحضر وتدقيقه والاشراف على طباعته مساعد الأمين العام السيد : محمد علي ذياب ومنظما الضبط السيدان : غسان النجداوي وعثمان الكركي.



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة يوم الثلاثاء ١٤ شعبان ١٤٠٤هـ الموافق ١٩٨٤/٥/١٥م

المجلد (٢١)

العدد (١٦)

جدول الأعمال

١) تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ ـ طلب اجازة لمدة عشرة أيام مقدم من سعادة النائب السيد داوود محمد سليمان اعتباراً من ١٩٨٤/٥/٨.

(٣) القوانين الواردة من الحكومة :

١ . قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي لتمويل المرحلة الثانية من محطة كهرباء الحسين الحرارية رقم « ٢٧ » لسنة ١٩٧٥.

٢ . قانون تصـديق اتفاقيـة قرض مشـروع توسعه كهربـاء العقبة بـين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية رقم « ٢٥ » لسنة ١٩٧٨ .

٣ . قانون تصديق اتفاقية القرض الخاص بمشروع الطاقة الكهربائية الخامس فيما بين المملكة الاردنية الهـاشمية والبنـك الدولي لـلانشاء والتعمـير رقم « ٤٥ » لسنة ١٩٨٢ .

٤ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية بين المملكـة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم « ١١ » لسنة ١٩٧٨ .

٥ . قانون تصديق اتفاقية مشروع الطاقة الرابع فيما بين البنك الدولي للانشاء والتعمير وسلطة الكهرباء الاردنية رقم « ٢٧ » لسنة ١٩٨١ .

٦ . قانون تصـديق اتفاقيـة قرض والتعـديل الاول بـين المملكة الاردنيـة الهاشميـة والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمـويل مشـروع الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الثاني رقم « ٢٢ » لسنة ١٩٨١ .

٧ . قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية الثاني في الاردن بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي رقم « ١٥ » لسنة ١٩٧٨ .

٨ . قانون تصديق اتفاقيـة قرض مشـروع التطويـر الحضري بـين المملكة الاردنيـة الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم « ٤٤ » لسنة ١٩٨٠ .

٩ . قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنيـة الهاشميـة والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويـل مشروع تـطوير مـدخل عمـان الشمالي رقم « ٣٩ » لسنة ١٩٧٥ .

١٠ . قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمة (١٥) مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب رقم « ٢٨ » لسنة ١٩٧٩ .

١١ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم « ٢٨ » لسنة ١٩٨٢ .

١٢ . قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية الثالث (محطة كهرباء العقبة) رقم « ٤١ » لسنة ١٩٨٢ .

١٣ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشـروع محطة كهـرباء الحسـين الحراويـة (المرحلة الثانية) بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية رقم « ٢٦ » لسنة ١٩٧٨ .

١٤ . قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية في الاردن بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي رقم « ٣٢ » لسنة ١٩٧٦ .

١٥ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الخامس بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم « ٤ » لسنة ١٩٨٣ .

١٦ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الـرابع فيـما بين المملكـة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم « ١٦ » لسنة ١٩٨٢ .

١٧ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع بنك تنمية المدن والقرى بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم « ٤ » لسنة ١٩٨١ .

(٤) الردود على الاقتراحات :

١ . كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٥٠٤٦/٩/١٥/٣ تاريخ ١٩٨٤/٥/٩ ، المتضمن الرد على اقتراح النائب السيد عبد الله كليب الشريدة حول السمـاح بالـرعي في الأراضي الحرجية .

٢ . كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٤٩٢٢/١/٣٠/٧/١٠ تاريخ ١٩٨٤/٥/٧ ، المتضمن الرد على اقتراح النائب السيد عاطي ابو العز بخصوص الصيد في الشواطيء السعودية والمصرية .

(٥) الاقتراحات :

١ . اقتراح برغبة رقم « ٢٨ » تاريخ ١٩٨٤/٥/٦ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي حول انشاء كلية للشريعة الاسلامية في جامعة اليرموك .

٢ . اقتراح برغبة رقم « ٢٩ » تاريخ ١٩٨٤/٥/٩ مقدم من سعادة النائب الدكتور رياض النوايسة حول معالجة شكاوي وتظلمات نزلاء مركز الاصلاح .

٣ . اقتراح برغبة رقم « ٣٠ » تاريخ ١٩٨٤/٥/٩ مقدم من سعادة النائب الدكتور رياض النوايسة حول معالجة مشكلة الجفاف في الجنوب والبادية .

٤ . اقتراح برغبة رقم « ٣١ » تاريخ ١٩٨٤/٥/١٠ مقدم من « ٢٧ » عضوا لتعديل قانون المطبوعات والنشر رقم « ٣٣ » لسنة ١٩٧٣ .

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الثلاثاء الموافق ١٩٨٤/٥/١٥ برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس مجلس النواب وبحضور امين عام مجلس الامة السيد يحيى الدروبي وتغيب بإجازة سعادة النائب السيد داوود محمد سليمان .

وتغيب معتذراً سعادة النائب السيد شريف القبج

وحضر من الحكومة :

١ ـ دولة السيد احمد عبيدات : رئيس الوزراء ووزير الدفاع

٢ ـ معالي السيد سليمان عرار : نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

٣ ـ معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل .

٤ ـ معالي السيد طاهر نشأت المصري : وزير الخارجية .

٥ ـ معالي الدكتور محمد عضوب الزبن : وزير المواصلات .

٦ ـ معالي السيد ابراهيم ايوب : وزير التموين .

٧ ـ معالي السيد حكمت الساكت : وزير التربية والتعليم .

٨ ـ معالي الدكتور جواد العناني : وزير الصناعة والتجارة والسياحة .

٩ ـ معالي السيد طاهر حكمت : وزير النقل .

١٠ـ معالي الدكتور حنا عودة : وزير المالية .

١١ـ معالي السيدة ليلى شرف : وزيرة الاعلام

١٢ـ معالي المهندس حمد الله النابلسي : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

١٣ـ معالي السيد عبد خلف داوديه : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

١٤ـ معالي السيد محمد بشير : وزير الزراعة .

١٥ـ معالي الدكتور تيسير عبد الجابر : وزير العمل .

١٦ـ معالي السيد شوكت محمود : وزير شؤون الارض المحتلة .

١٧ـ معالي المهندس رائف نجم : وزير الاشغال العامة .

١٨ـ معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير الثقافة والشباب والاثار .

١٩ـ معالي السيد عبد السلام كنعان : وزير التنمية الاجتماعية



معالي رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم. النصاب مكتمل واعلن افتتاح الجلسة، جدول الأعمال.

السيد الأمين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الجميع : نعفي الأمين العام من تلاوته

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

١ - طلب اجازة لمدة عشرة أيام مقدم من سعادة النائب السيد داوود محمد سليمان داوود اعتباراً من ١٩٨٤/٥/٨.

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد شريف القبج.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب؟

الجميع : موافقون

السيد الامين العام :

(٣) القوانين الواردة من الحكومة :

١ . قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي لتمويل المرحلة الثانية من محطة كهرباء الحسين الحرارية رقم « ٢٧ » لسنة ١٩٧٥.

احيل للجنة المالية

٢ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع توسيع كهرباء العقبة بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية رقم « ٢٥ » لسنة ١٩٧٨.

٣ . قانون تصديق اتفاقية القرض الخاص بمشروع الطاقة الكهربائية الخامس فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم « ٤٥ » لسنة ١٩٨٢.

٤ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم « ١١ » لسنة ١٩٧٨.

٥ . قانون تصديق اتفاقية مشروع الطاقة الرابع فيما بين البنك الدولي للانشاء والتعمير وسلطة الكهرباء الاردنية رقم « ٢٧ » لسنة ١٩٨١.

٦ . قانون تصديق اتفاقية قرض والتعديل الاول بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الثاني رقم « ٢٢ » لسنة ١٩٨١.

قرر المجلس احالتها للجنة المالية.

٧ . قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية الثاني في الاردن بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي، والاجتماعي رقم « ١٥ » لسنة ١٩٧٨.

٨ . قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع التطوير الحضري بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم « ٤٤ » لسنة ١٩٨٠.

٩ . قانون تصديق اتفاقية بين حكومة المملكة

الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل مشروع تطوير مدخل عمان الشمالي رقم « ٣٩ » لسنة ١٩٧٥.

١٠. قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من البنك الدولي بقيمة (١٥) مليون دولار للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الطاقة الكهربائية في الجنوب رقم « ٢٨ » لسنة ١٩٧٩.

١١. قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم « ٢٨ » لسنة ١٩٨٢.

١٢. قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية الثالث (محطة كهرباء العقبة) رقم « ٤١ » لسنة ١٩٨٢.

١٣. قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية (المرحلة الثانية) بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية رقم « ٢٦ » لسنة ١٩٧٨.

١٤. قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية في الاردن بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي رقم « ٣٢ » لسنة ١٩٧٦.

١٥. قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الخامس بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية رقم « ٤ » لسنة ١٩٨٣.

قرر المجلس احالتها للجنة المالية.

١٦. قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع فيما بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم « ١٦ » لسنة ١٩٨٢.

١٧. قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع بنك تنمية المدن والقرى بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للانشاء والتعمير رقم « ٤ » لسنة ١٩٨١.

قرر المجلس احالتها للجنة المالية

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة القوانين إلى اللجنة المالية.

الجميع : موافقون.

السيد الأمين العام :

(٤) الردود على الاقتراحات :

١ . كتاب معالي وزير الزراعة رقم ٥٠٤٦/٩/١٥/٣ تاريخ ١٩٨٤/٥/٩، المتضمن الرد على اقتراح النائب السيد عبد الله كليب الشريدة حول السماح بالرعي في الأراضي الحرجية.

قرر المجلس تأجيله بمناسبة غياب صاحب الاقتراح.

معالي رئيس المجلس : يؤجل.

معالي الرئيس: الحاج عاطي ابو العز



السيد عاطي ابو العز :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

معالي الرئيس،
أيها الأخوة الزملاء،

أن موضوع الصيادين في العقبة ليس مشكلة فردية بل هي من المشاكل الملحّة والتي يجب أن يكون الاهتمام بها على كافة المستويات اهتماما كبيرا، فهناك أكثر من مائتي أسرة كانت تعتمد في رزقها على ما يمنحه البحر لها من الاسماك، وكانت هذه المهنة تغطي احتياجات مدينة العقبة وبعض المدن الأردنية، وقد تقدمنا بطلب للحكومة الموقرة على شكل اقتراح لدراسة الوسائل لحل أزمة هؤلاء الصيادين، الا أن الرد جاء طويلا وكبيرا، ولم يأت بجديد.

وأسمحوا لي ان أتساءل حول بعض الملاحظات التي جاءت في الرد :

١ . كانت هناك اتفاقية بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية المنعقدة بتاريخ ٢٩/ ٨/ ١٩٦٢، وقد نصت هذه الاتفاقية في المواد ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، على حرية الصيد في المياه الاقليمية ضمن شروط معينة. والموقعة من الزميل الأخ معالي السيد عبد الوهاب المجالي.

٢ . اجتمعت اللجنة المشتركة السعودية الاردنية بتاريخ ٢/٢/١٩٨٠، واتفقت في البند الخامس من الاتفاقية على ايقاف العمل بمواد الاتفاق الاقتصادي المتعلقة بصيد الاسماك، واتفقت اللجنة المشتركة ان يرفع كل منهما هذا المحضر على شكل توصيات الى الجهات المختصة في حكومته لاتخاذ القرار النهائي بشأنه، وقد وقع الاتفاقية عن الجانب الاردني وكيل وزارة الصناعة والتجارة الدكتور هاشم الدباس.

٣ . حاولت الحكومة الاردنية اقناع المسؤولين السعوديين إن المخالفات التي يرتكبها أحد الطرفين إن وجدت لا تكون مبررا لالغاء هذه الاحكام بل تشكل واقعا مهما للابقاء عليها.

٤ . اجابت الحكومة السعودية بان الجانب الأردني في المباحثات قد استجاب ومشكورا لطلبنا وتقرر بناء على ذلك ايقاف العمل بتلك المواد.

* أريد ان اتساءل هل يملك الجانب الاردني ممثلا بوكيل وزارة الصناعة الحق بالموافقة على الغاء اتفاقية تضر بمصلحة بلده. ثم

ما هي الاسباب المبررة له للموافقة على الالغاء.

معالي الرئيس،

ربما يكون عند الجانب السعودي بعض المبررات التي تتركز في غالبيتها على الناحية الأمنية، ولكن يجب ان ينظر ان أمن هذه المياه هي مسؤولية مشتركة بين البلدين، وهي مسؤولية الدولة وليست مسؤولية الشعب الذي حرم من مصدر رزقه من أجل تصرف فردي غير مسؤول.

لم يأت الرد بأي جديد ولم تقم الحكومة بأية مبادرة جديدة كما اتضح ذلك من ردها بل اعتمدت على الماضي وما فيه من مبررات غير مقنعة إنني اطالب باعادة الحوار مع المملكة السعودية ضمن شروط جديدة لمساعدة هؤلاء الصيادين على الصيد في المياه الاقليمية والتي اعتاد الصيادون على الصيد في هذه المنطقة منذ سنين طويلة، وأملي كبير أن تعيد الحكومة السعودية نظرها في الاتفاقية اذا ما بحثت مرة ثانية.

كما أن الرد أغفل جانب الشواطيء المصرية واكتفى بقوله لا توجد أية اتفاقية تنظم ذلك، والسؤال لماذا؟ لا تعمل اتفاقية جديدة تنظم ذلك، وقد عادت الشواطيء الى اصحابها، علما بأن هناك اتفاقية تشمل موضوع الصيد ذكرها لي الزميل عبد الوهاب المجالي وقد وقعها مع الحكومة المصرية سنة ١٩٦٧ حينما كان وزيرا للاقتصاد.

آمل من الحكومة ان تتبنى موضوع الصيد فهو مصدر رزق يجب أن لا نحرم مواطنينا منه من أجل عابث أو مخرب.

(لقوله تعالى وشاورهم في الأمر).

إذا رغب دولة رئيس الوزراء المعرفة عن بعض الأمور المتعلقة في هذا الموضوع اعتز بالاجتماع مع دولة الرئيس لبحث هذا الموضوع وسأطلعه على أمور هامة جداً.
وشكراً.

عاطي ابو العز
نائب منطقة معان

السيد الأمين العام :

٢ . كتاب معالي وزير الزراعة رقم ١٠/٧/٣٠/١/٤٩٢٢ تاريخ ٧/٥/١٩٨٤، المتضمن الرد على اقتراح النائب السيد عاطي ابو العز بخصوص الصيد في الشواطيء السعودية والمصرية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ١٠/٧/٣٠/١
التاريخ : ٦/٨/١٤٠٤
الموافق : ٧/٥/١٩٨٤

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : استيضاحات
اشارة لكتاب رئيس الوزراء رقم ٥١/١٢/٤/٣٠٨٦ تاريخ ٢٩/٣/١٩٨٤ ومرفقه الاقتراح المقدم من سعادة النائب السيد



عاطي ابو العز حول موضوع الصيد في الشواطيء السعودية والشواطيء المصرية.

١ . أرفق اليكم صورة عن كتاب معالي وزير الصناعة رقم ٦١١/١١/٢/١٩٨٣ - تاريخ ٢١/١١/١٩٨٣، الموجه لدولة رئيس الوزراء والذي يبين فيه ان المملكة العربية السعودية قد حذفت المواد (١٢، ١٣، ١٤، ١٥) من الاتفاقية الاقتصادية المشار اليها حيث الغت التسهيلات الممنوحة للصيادين الاردنيين للصيد قرب الشواطيء السعودية بحجة ان حماية الشواطيء تشكل عبئا لا تستطيع تحمله.

٢ . اما بخصوص الصيد في الشواطيء المصرية فلا توجد اية اتفاقية تنظم ذلك.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

وزير الزراعة
محمد بشير

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة الصناعة والتجارة
عمان

الرقم : ٦١١/١١/٢/٩٩١٨٣
التاريخ : ١٦/٢/١٤٠٤هـ
الموافق : ٢١/١١/١٩٨٣

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتابي الموجه الى دولتكم رقم ٦١١/١١/٢/٢٤٧٢ تاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٠، والمتعلق بطلب الموافقة على محضر اللجنة الاردنية السعودية الاقتصادية المشتركة والموقع بتاريخ ٢/٢/١٩٨٠، والظروف والملابسات التي رافقت عليه والى كتاب دولتكم رقم ١١/٢٦/٢٧٤٦ تاريخ ٥/٣/١٩٨٠ والمتعلق بتأجيل المصادقة على محضر اجتماع اللجنة المشتركة المشار اليه والذي تضمن الغاء ما ورد في الاتفاقية الاقتصادية الموقعة مع المملكة العربية السعودية بخصوص تسهيلات صيد الاسماك في المياه الاقليمية ريثما يتم بحث هذا الموضوع على مستوى الوزراء.

ارجو ان اعلم دولتكم بان معالي وزير الخارجية اعلمني بكتابه رقم س ت د/ ١٦/ ٤٦/ ٤٦١ تاريخ ٣١/١٠/١٩٨٣ بأن السفارة السعودية قد اعلمته بموجب مذكرتها رقم ٢٠٦/٣١/٤٧ تاريخ ١٨/١٠/١٩٨٣ بصدور المرسوم الملكي السعودي بتاريخ ٢٧/١١/١٤٠٣ هجري والخاص بالمصادقة على محضر الاجتماع وبالتالي حذف المواد الثانية عشر والثالثة والرابعة عشر والخامسة عشر من الاتفاقية الاقتصادية المشار اليها اعلاه والمتعلقة بالتسهيلات المقدمة لمواطني البلدين لصيد الاسماك في المياه الاقليمية.

ارجو ان ابين لدولتكم بأنه سبق وان وجهت الدعوة لمعالي وزير المالية السعودي بتاريخ ٢٤/٣/١٩٨٠ لزيارة الاردن لبحث هذا الموضوع مع معاليه غير انه اعتذر عن تلبية هذه الدعوة في ذلك الوقت مؤكدا موقف المملكة العربية السعودية بضرورة حذف المواد المتعلقة بصيد الاسماك بالمياه الاقليمية من الاتفاق الاقتصادي المذكور بحجة ان حماية الشواطيء السعودية في البحر الاحمر ومراقبتها تشكل عليها عبئا لا تستطيع تحمله او توفير مستلزماته.

ارجو دولتكم الاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسبا بهذا الشأن.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام،

وزير الصناعة والتجارة وليد عصفور

الرقم : ١٢/٢٦/٢٩٥٤٦
التاريخ : ١٨/٤/١٤٠٠
الموافق : ٥/٣/١٩٨٠

معالي وزير الصناعة والتجارة

اشير الى كتابكم رقم ٦١١/١١/٢/٢٤٧٢ تاريخ ٢٣/٢/١٩٨٠، اعيد اليكم طيا محضر اجتماع اللجنة المشتركة السعودية الاردنية المرفق بكتابكم المشار اليه، وارجو معاليكم اعادة بحث موضوع الصيد في المياه الاقليمية مع الجانب السعودي على مستوى الوزراء في ضوء الحديث الذي دار في مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٠ واعلامي بما تتوصلون اليه.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

الرقم : ٩١١/١١/٢
التاريخ : /٤/١٤٠٠
الموافق : /٣/١٩٨٠

معالي الأخ محمد ابا الخيل المحترم

وزير المالية/ الرياض

تحية طيبة وبعد،

ارجو ان اشير الى المباحثات التي اجراها الجانب السعودي في اجتماعات اللجنة المشتركة السعودية الاردنية في عمان في الفترة ما بين ٢ - ٤/ ٢/ ١٩٨٠ والمتعلقة بتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين والى المحضر الموقع من كلا الجانبين والذي انبثق عن اجتماعات اللجنة المذكورة وخاصة ما يتعلق بايقاف العمل بمواد الاتفاق الاقتصادي المتعلقة

بصيد الاسماك في المياه الاقليمية لكلا البلدين.

أرجو ان ابين لمعاليكم بهذا الخصوص بان مصلحة البلدين المشتركة تقتضي تنظيم عملية الصيد في الشواطيء الاقليمية لكليهما، وهذا ما قصد به فعلا حين اشتمل الاتفاق الاقتصادي على احكام تتعلق بتنظيم عملية الصيد ومراقبتها، وان المخالفات التي يرتكبها احد الطرفين ان وجدت لا تكون مبررا لالغاء هذه الاحكام بل تشكل دافعا مهما للابقاء عليها.

لذا، وليقيني الاكيد بحرصكم الشديد على تنمية العلاقات الاخوية وخاصة الاقتصادية والتجارية بين البلدين فانني امل ان اتمكن من التباحث مع معاليكم في هذا الموضوع. ويسرني بهذه المناسبة ان تقبلوا دعوتي لزيارة الاردن في اقرب وقت ممكن للتباحث مع معاليكم حول انجح السبل لتنمية وتوثيق العلاقات الاقتصادية بين بلدنا الشقيقين.

متمنيا لمعاليكم بهذه المناسبة الصحة والتوفيق.

وزير الصناعة والتجارة

المهندس علي النسور

الرقم : ١٢٨٠٨/٢٤

التاريخ : ١٤٠٠/٦/٢١

معالي الأخ علي النسور وزير

الصناعة والتجارة/ عمان

المملكة الأردنية الهاشمية

تحية طيبة وبعد،

بالاشارة الى خطابكم رقم ٦١١/١١/٢/ المؤرخ في ربيع الثاني ١٤٠٠ بشأن رغبتكم في التباحث بخصوص موضوع صيد الاسماك في المياه الاقليمية السعودية.

أود افادة معاليكم بان هذا الموضوع كان من بين المواضيع التي بحثت خلال اجتماع اللجنة المشتركة الذي عقد بعمان يوم ١٥/٣/١٤٠٠ هـ، وقد شرح الجانب السعودي المشاكل الادارية والامنية التي ترتبت على زيادة عدد الصيادين وعدم التزامهم بالنظم والاساليب المشروعة للصيد، وأقترح حذف المواد المتعلقة بصيد الاسماك بالمياه الاقليمية من ايقاف العمل بتلك المواد.

وأنتهز هذه الفرصة لاشكر لكم كريم دعوتكم لي لزيارة الاردن، وآمل ان تجمعنا قريبا بعض اللقاءات في مجال العمل العربي المشترك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد ابا الخيل

وزير المالية والاقتصاد الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الخارجية

الرقم : س ت د/١٩/٤٦/٤٦١

التاريخ : ١٩٨٣/١٠/٣١

معالي وزير الصناعة والتجارة

ابعث اليكم نسخة من مذكرة السفارة السعودية في عمان رقم ٤٧/٣١/٢٠٦ تاريخ ١٨/١٠/٨٣ المتضمنة صدور المرسوم الملكي السعودي رقم م/٥٥ تاريخ ٢٧/١١/١٤٠٣هـ والخاص بحذف المواد الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة من الاتفاقية الاقتصادية المعقودة بين البلدين بتاريخ ٣٠/١٠/٦٢، وهي المتعلقة بصيد الاسماك في المياه الاقليمية وتعديل تسلسل المادة الاخيرة حيث تصبح المادة الثانية عشرة بعد حذف المواد المشار اليها وتعديل جداول السلع الملحقة بالاتفاق الاقتصادي المذكور حسب محضر اللجضر اللجنة السعودية الاردلية المشتركة المتخذ بمدينة عمان في الفترة من ١٥ ـ ١٨/٣/١٤٠٠ هجرية.

واقبلوا فائق الاحترام.

وزير الخارجية

تهدي سفارة المملكة العربية السعودية في عمان اطيب تحياتها الى مقام وزارة خارجية المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

وتود احاطتها انه قد صدر المرسوم الملكي الكريم رقم م/٥٥ وتاريخ ٢٧/١١/١٤٠٣ هـ القاضي بحذف المواد الثانية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة من الاتفاقية الاقتصادية المعقودة بتاريخ ٢/٦/٣٨٢ هـ الموافق ٣٠/١٠/١٩٦٢م بين المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية وهي المواد المتعلقة بصيد الاسماك في المياه الاقليمية وتعديل تسلسل المادة الاخيرة حيث تصبح المادة الثانية عشرة بعد حذف المواد المشار اليها وتعديل جداول السلع الملحقة بالاتفاق الاقتصادي المذكور حسب محضر اللجنة السعودية الاردنية المشتركة المتخذ بمدينة عمان في الفترة من ١٥ ـ ١٨/٣/١٤٠٠.

وتنتهز السفارة هذه الفرصة لتعرب عن فائق تقديرها واحترامها

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء : معالي الرئيس :

أولاً أرحب بالاجتماع الذي اقترحه سعادة النائب لتقديم أية معلومات يراها مفيدة لبحث هذا الموضوع لما فيه مصلحة الاردن، ثانياً اعتقد أي كثيراً من النقاط التي أثارها النائب المحترم هي صحيحة وجديرة بأن تعيد الحكومة النظر في اتفاقية الصيد مع الحكومة السعودية وأعتقد أننا مقبلون في مرحلة لاحقة على إثارة هذا الموضوع مع حكومة المملكة العربية السعودية في اقرب وقت. أما فيما يتعلق بالجانب الذي يخص جمهورية مصر العربية فلي أمل كبير بأن يعاد بحث هذا الموضوع مع الحكومة المصرية قريباً وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس أكمل الجدول

السيد الأمين العام : الاقتراحات.

الاقتراحات :

١ . اقتراح برغبة رقم « ٢٨ » تاريخ ١٩٨٤/٥/٦ مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي حول انشاء كلية للشريعة الاسلامية في جامعة اليرموك.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب

اقتراح برغبة رقم : (٢٨)
تاريخ تقديم الاقتراح : ١٩٨٤/٥/٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

فاعرض اقتراحي هذا المتعلق بانشاء كلية للشريعة الاسلامية في جامعة اليرموك راجيا ان يحظى باهتمام المجلس الكريم، نظرا للمبررات التالية :

١ - يحتل الدين المصلحة الضرورية الاساس بين المصالح الضرورية الخمس (الدين، العرض، النفس، العقل، المال) التي بتوفرها تستقيم الحياة وبفقدان ولو احدها يختل نظامها، ومعلوم ان انشاء كلية للشريعة يساهم في حفظ الدين الاسلامي بشكل فعال.

٢ - ان صراعنا المصيري مع اعدائنا في جوهره صراع عقيدة وحضارة، ومعلوم ان لكلية الشريعة دورا اساسيا في تجلية هذه الحقيقة والعمل على تنشئة الاجيال على اساس العقيدة التي تجعل من الفرقة وحدة ومن الضعف قوة، ومن الهزيمة نصرا، ومن الذلة عزة باذن الله تعالى.

٣ - ان الهدف الاساسي من انشاء الجامعات في بلدنا هو:

أ - تغطية حاجة مجتمعنا المحلي بالدرجة الاولى في كل التخصصات، ومعلوم ان كلية الشريعة في الجامعة الاردنية لا تفي باحتياجات وزارتي الاوقاف والتربية، ولا مديرتي الافتاء في القوات المسلحة والامن العام.

ب- توفير فرص التعليم في كل التخصصات لابنائنا في بلدهم تيسيرا عليهم بعامة، وعلى ابناء المنطقة القريبة من الجامعة بخاصة، وتوفيرا للدخل العام ايضا.

٤ - ان اعتبار جامعة اليرموك متخصصة في العلم والتكنولوجيا، لا يتنافى معه انشاء كلية للشريعة في ربوعها اذ العلم والايمان متوافقان ومتلازمان، كما وان اسمها

يناسبه ان تحتضن كلياتها كلية للشريعة. اما انشاء كلية للفنون الجميلة في ربوعها والتي انشئت منذ سنتين فلا تتصل من قريب او بعيد بالعلم والتكنولوجيا.

٥ - ان ترشيد التعليم الجامعي يتطلب منا ان لا نتوسع في تخصص يشكو المجتمع من فائض كبير وبطالة عامة في خريجيه، لذلك كان من الانسب ان يتحول الاهتمام الى تخصص تكثير فرص العمل لخريجيه، ويتحتم على الدولة املاء شواغرها فيه.

٦ - وان انشاء مركز الدراسات الاسلامية في جامعة اليرموك لا يصلح بديلا عن كلية الشريعة للاسباب التالية :

أ - اختلاف الاهداف : فهدف المركز التحصيل العلمي المجرد وهدف كلية الشريعة عملي تطبيقي.

ب- طبيعة البلد : فمركز الدراسات يتناسب مع دول علمانية تفتحه في جامعاتها كدارسة معرفية اختيارية بينما تتناسب كلية الشريعة مع بلد دين الدولة فيه الاسلام ويعتز الناس فيه بالاسلام.

ج - اهلية الخريج : فخريج المركز غير مؤهل لتلبية حاجات هذا البلد من الائمة والخطباء والوعاظ والمدرسين، بينما تؤهل كلية الشريعة الخريج لذلك كله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. احمد الكوفحي نائب محافظة اربد

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة الاقتراح إلى اللجنة التربوية؟

الجميع : موافقون.

السيد الأمين العام :

٢ . اقتراح برغبة رقم « ٢٩ » تاريخ ١٩٨٤/٥/٩ مقدم من سعادة النائب الدكتور رياض النوايسة حول معالجة شكاوي وتظلمات نزلاء مركز الاصلاح.

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية
مجلس النواب
اقتراح برغبة رقم : (٢٩)
تاريخ تقديم الاقتراح : ١٩٨٤/٥/٩

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تقدم مجموعة من نزلاء مركز الاصلاح والتاهيل المهني في المحطة وغيرها من السياسين وغيرهم والذين هم اما موقوفين او محكومين وفقا لقانون الدفاع وقرارات الحكومة العسكرية العرفية ومنذ فترة تزيد على شهر من الزمن ولم ينظر في مطالبهم او تظلماتهم حتى الان. انني اقترح على اعضاء المجلس الموقر اعطاء معالجة دعاويهم وتظلماتهم صفة الاستعجال والاولوية وذلك قبل انتهاء الدورة العادية للمجلس المقرر انتهائها في ١٩٨٤/٥/٩. وكلي امل بأن هذا المجلس سوف يمثل الطموحات المعقودة.

الدكتور رياض محمد النوايسة

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس على إحالة الأقتراح الى اللجنة الادارية؟

الجميع : موافقون.

السيد الامين العام :

٣ . اقتراح برغبة رقم « ٣٠ » تاريخ ١٩٨٤/٥/٩ مقدم من سعادة النائب الدكتور رياض النوايسة حول معالجة مشكلة الجفاف في الجنوب والبادية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

اقتراح برغبة رقم : (٣٠)

تاريخ تقديم الاقتراح : ١٩٨٤/٥/٩

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اصحاب السعادة النواب المحترمون

الموضوع : معالجة مشكلة الجفاف في الجنوب والبادية

كما تعلمون ايها الاخوة فأن الجفاف قد عم منطقة الجنوب والبادية لهذا العام مما ادى الى فقدان الامل في المحاصيل الحقلية وبداية سريعة في نفوق الثروة الحيوانية، واللتين هما الدعامتين الاساسيتين لمواطنينا هناك، كما انهما يشكلان جزءاً أساسياً من الناتج القومي. ومع كل يوم فان الكارثة تكبر والمعاناة تتعمق. وازاء هذا الوضع القائم لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهته حفاظا على الابقاء لحب الفلاح لارضه ومنعا لنضوب الثروة الحيوانية او العزوف عن رعايتها. لذلك فاني اتقدم باقتراحي هذا والمتمثل في دراسة هذه المشكلة ووضع المعالجات اللازمة لها، متمنيا لكم التوفيق وشاكرا لكل جهد يبذل في هذا الاتجاه.

الدكتور رياض محمد سليمان النوايسه

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة الاقتراح إلى اللجنة الزراعية؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام

٤ . اقتراح برغبة رقم « ٣١ » تاريخ ١٩٨٤/٥/١٠ مقدم من « ٢٧ » عضوا لتعديل قانون المطبوعات والنشر رقم « ٣٣ » لسنة ١٩٧٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

اقتراح برغبة رقم : (٣١)

تاريخ تقديم الاقتراح : ١٩٨٤/٥/١٠

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

الموضوع :

اقتراح تعديل قانون المطبوعات والنشر رقم « ٣٣ » لسنة ١٩٧٣.

الاسباب الموجبة :

ورد في المادة « ١٦ب » ما يحصن قرار مجلس الوزراء من الطعن امام اية جهة ادارية او قضائية.

وحيث ان هذا الامر لا يتمشى مع روح الدستور، وحيث ان السلطة التنفيذية تكون بموجب هذه المواد الخصم والحكم مما يمنع رفع اي ظلم قد يقع على صاحب اي مطبوعة بسبب سوء استخدام السلطة مثلا او غيره.

ان حق التقاضي الى السلطة القضائية المستقلة يضمن حقوق المواطنين ويزيد من الثقة ببلدنا على المستويين المحلي والعالمي.

لذا نقترح تعديل المادتين « ١٦ و٢٣ » من هذا القانون ليحقق هذه الغاية كما يلي : -

١ - تعدل الفقرة « ب » من المادة « ١٦ » بشطب عبارة « قطعيا وغير قابل للطعن ».

٢ - تعدل الفقرة « ب » من المادة « ٢٣ » بشطب عبارة « قطعي وغير خاضع للطعن ».

١ - المهندس ليث الشبيلات
٢ - عادل زواتي
٣ - الدكتور موسى ابو غوش
٤ - الدكتور امين مجج
٥ - فؤاد فراج
٦ - داوود محمد سليمان
٧ - ماهر ارشيد
٨ - مروان الحمود
٩ - مفلح عودة الله
١٠ - الدكتور احمد الكوفحي
١١ - ادوارد خميس
١٢ - يوسف العظم
١٣ - الدكتور عبد الله العكايلة
١٤ - زياد يونس
١٥ - يعقوب معمر
١٦ - محمد عثمان ابو صبحة
١٧ - رفعت المفتي
١٨ - علي داوود الرمحي
١٩ - عبد الباقي جمو
٢٠ - صالح الضامن
٢١ - ربحي مصطفى
٢٢ - شريف القبج
٢٣ - محي الدين الحسيني
٢٤ - فؤاد قاقيش
٢٥ - اسماعيل حجازي
٢٦ - فياض جرار
٢٧ - سلمان القضاة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأمين العام : اقتراح برغبة رقم ٣٢ تاريخ ١٩٨٤/٥/١٣ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم المتضمن تشكيل لجنة مسؤولة من قبل الحكومة تعمل على حصر الحاجات الضرورية ووضع تسعيرة محددة لها.

اقتراح برغبة رقم (٣٢)

تاريخ تقديم الاقتراح ١٩٨٤/٥/١٣.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

ارجو احالة اقتراحي التالي برغبة للجنة المختصة تمهيداً لتبنيه واحالته للمجلس الكريم والحكومة الموقرة والعمل به ووضعه موضع التنفيذ.

من المعلوم ان الاردن وعمان بخاصة باتت من اغلى بلاد العالم تكلفة للحياة المعيشية مما يرهق الانسان العادي موظفا كان ام عاملا ام جنديا ام مزارعا ويثقل كاهل الفرد ورب الاسرة على حد سواء. ومن المعلوم ان من اسباب ذلك جشع المستغلين وغياب الرقابة الحازمة على الاسعار وانفلات المواطنين انفسهم وهم يتسوقون ويشترون حاجتهم دون معايير سليمة ولا مقاييس معقولة تحركهم في هذا المجال.

والمرجو ان تعمل الحكومة الموقرة على تشكيل لجنة مسؤولة من وزارات التموين والمالية والصناعة والتجارة والداخلية تعمل على حصر الحاجات الضرورية التي لا غنى للمواطن عنها تسعيرها بما يحقق الربح للتاجر ويمنع استغلال المواطن ويحول دون حرمانه وتنغيص عيشه حين تكون مثل تلك الحاجات في متناول الجميع باسعار معتدلة مما يسهم في ايجاد التماسك والتعاون وروح الاخوة والرحمة والمحبة بين ابناء الشعب الواحد.

ان القول بأن الاصناف المتداولة في الاسواق كثيرة من الصعب حصرها قول صحيح ولكن من السهل التغلب على ذلك بتحديد الاصناف التي لا بد من تحديدها مثل :

المواد الغذائية الرئيسة والملابس والاقمشة والاحذية والقرطاسية والاثاث وأدوات المرافق العامة الصحية والادوات الكهربائية التي لا غنى لبيت عنها وغير ذلك مما ترى اللجنة المقترحة أن يدرج ضمن قائمة التسعيرة. وبذلك تكون الدولة قد اسهمت اسهاما فعليا في محاربة الغلاء وتسعير الحاجات الضرورية والتسهيل عليه في حياته واسباب معيشته .

مع الشكر.

يوسف العظم
نائب محافظة معان

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة الاقتراح رقم (٣٢) إلى اللجنة الادارية؟

الجميع : موافقون.

السيد الأمين العام : اقتراح برغبة رقم (٣٣) تاريخ ١٣/٥/١٩٨٤ مقدم من سعادة النائب يوسف العظم المتضمن الطلب من الحكومة العمل على انشاء ملاعب رياضية في محافظة معان.

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة رقم (٣٣)
تاريخ تقديم الاقتراح ١٣/٥/١٩٨٤.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

ارجو احالة اقتراحي التالي برغبة الى اللجنة المختصة تمهيدا لتبنيه واحالته للمجلس الكريم والحكومة الموقرة للموافقة عليه ووضعه موضع التنفيذ.

من المعلوم ان الرياضة السوية الهادفة وسيلة لا غاية، وهي وسيلة من وسائل تهذيب الاخلاق والرقي بالشعوب كما نعلم، تعمل على صقل الطباع وتهذيب النفوس والتوجه بها لما هو

افضل في التفكير والسلوك، ولما كانت الملاعب والوسائل الرياضية المختلفة شيء هام بالنسبة لامكانية ممارسة الوان شتى من الرياضة فانني ارجو العمل على اقامة ملعب بلدي في معان وملاعب أخرى مماثلة ما امكن في كل من معان والشوبك ووادي موسى وتخصيص الارض اللازمة لذلك ووضع المخصصات التي يبدأ بها المشروع ثم يتدرج حتى يصل الى المستوى اللائق في المحافظة.

مع الشكر.

يوسف العظم
نائب محافظة معان

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالة الاقتراح إلى اللجنة الادارية؟

الجميع : موافقون

معالي رئيس المجلس : بناءً على طلب المجلس الكريم لمناقشة الأوضاع العامة مع الحكومة، فقد استجابت الحكومة لهذا الطلب وتقرر نقاش هذه المواضيع في هذه الجلسة فأرجو من الأخوان النواب الذين يريدون أن يتكلموا في هذا الموضوع أن يسجلوا اسماءهم بسجل الأسماء.

السيد الأمين العام :

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله العكايلة.

السيد عبد الله العكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الحديث عما يعيش المواطن من



هموم، وما يجابه من مشكلات وآمال ترجى على يد ممثلي الأمة والحكومة معاً ويداً بيد.

والمتلمس لمشكلات المواطن يجدها غير محصورة في جانب أو جوانب محدودة بل عامة وشاملة لكافة قطاعات الحياة.

ولعلمي بأن كافة الزملاء النواب سيركزون فرادى أو جماعات على معظم المشكلات المطروحة فإنني سأختار على وجه التخصيص موضوعين أساسين هما : دائرة المخابرات العامة، وحركة الإصلاح الاداري المزمع القيام بها باعتبار ما يمسه كل منهما من جوانب كبيرة في حياة المواطن على اختلاف مهنته.

أبدأ بدائرة المخابرات العامة فأود أن اركز على ضرورة النظر فيما يلي :

١ - إن حجز جوازات سفر المواطنين، وعدم الموافقة على استخدام الآخرين في المؤسسات لمجرد الاتهام بالانتماء لفكر أو لآخر أمر لا بد من اعادة النظر فيه خصوصاً وانه يتنافى مع الدستور الذي ضمن المساواة بين المواطنين وحظر التميز بين الاردنيين وكفل للجميع حق العيش

والعمــل في جــو من الأمن النفسي والوظيفي.

٢ ـ عدم جلب الناس من بيوتهم للتحقيق معهم دون الافصاح عن هوية الجهة المحققة وعنوانها لطمأنة ذوي المتهمين عليهم وعدم اللجوء الى الأساليب التي من شأنها أن تربي الكراهية والعداء بين المواطنين وجهاز المخابرات.

٣ ـ لا بد من الاقتناع بعقم اسلوب عرض العمل على الأفراد الذين لا توافق المخابرات على تعيينهم في الأجهزة الحكومية الأخرى، فهو أمر يدعو الى العجب كيف يعرض العمل في الجهاز الأمني المركزي للدولة على من لا يوافق الجهاز على تعيينه في الدوائر الأخرى إن أسلوب الضغط هذا له مردود سلبي على نفسية المواطن وعلى الجهاز الأمني بصورة أكبر. واذا لم يكن الفرد راغبا في العمل من تلقاء نفسه كيف يتوقع اخلاصه للعمل اذا استقطب أو انتزعت رغبته من خلال وضع العراقيل في طريق تعيينه في دوائر حكومية أخرى.

٤ ـ تجلية صورة المخابرات في ذهن المواطن لابعاد شبح الجاسوسية على المواطن واحلال مفهوم الأمن الوقائي كوظيفة أساسية للجهاز الذي يستهدف الحيلولة دون وقوع الجريمة على الوطن والمواطن على الصعيدين الداخلي والخارجي.

دائرة المخابرات دائره مغلقة عبارة يرددها المثقف ورجل الشارع على حد سواء. إن انغلاق هذه الدائرة في جانب شبكة ونظم المعلومات ونظم الاتصالات الداخلية والخارجية فيها التي تستهدف:

« جئتك من سبأ بنبأ يقين » كما يعبر عن ذلك شعار الهدهد الذي اتخذته الدائرة رمزاً ناطقا لمهامها، أقول أن ذلك أمر شرعي وواجب أساسي لوضع الجهاز في الصورة الحقيقية لما يدور ويجري في هيئة النظام الداخلي والخارجي، لكن هذا الانغلاق لا ينبغي أن يسحب على الهيكل العام للدائرة مما يعكس شبح الرعب والخوف ويخلع على حس السامع لاسم الجهاز النفور والاضطراب كما هي الحال في الانظمة الأخرى التي نربأ بأنفسنا وتربيتنا الاسلامية عن أن ننحدر لمستوى المخابرات الارهابية في اجهزتها التي لا يقرها شرع ولا شريعة غاب حيث توصف زنازين مخابراتها بأنها أماكن: الداخل اليها مفقود والخارج منها محمول على عود.

ما نريده لجهاز المخابرات في بلدنا الطيب أن يسجل قفزة كبيرة في اثبات المحبة والحنو واللطف والغفة بالأهل والأخوة والابناء.

وان يدخل المواطن اليه بنفس هادئة طبيعيه مؤملة تماما كما يدخل وزارة الاوقاف على سبيل المثال، أو كما يدخل الجامعة أو أي جهاز من أجهزتنا التي لا يساور المراجع فيها أي شعور بالتوتر أو الريبة.

ان شعار « الهدهد » رمز التثبت واليقين من دقة المعلومات والسرعة في الوصول اليها ونقلها لارجو أن يلتزم به. فلا يهرع رجل المخابرات الى الاجراءات المبنية على الأقاويل

والشائعات والتهم بل الحقائق الدافعة.

ومع هذا الشعار النظيف الذي يعالج الجانب الفني يعكس كفاءة الاتصال والدقة في نقل المعلومات لارجو أن يضم شيء آخر اليه يتناول القيمة الحقيقية، يتناول الانسان الذي هو رأس المال الذي نعتزبه. هذا الشعار أيضا مستقى من كتاب الله وهو: « واتبع السيئة الحسنة تمحها » وذلك في حدود ما لايجاز الى دائرة الجريمة التي تمس جوهر المصلحة العامة وسيادة أمن ونظام المجتمع. فالتقرب الى المواطن والتجاوز عن هفواته وزلاته واخطائه، والمعالجة بالحكمة والاخلاص مقومات أساسية لمد جسر الثقة بين المواطن والجهاز.

على الا يكون في تبني هذا الشعار توطئة لتربية العواطف المنحرفة والنزوات الجامحة، والنفوس الجشعة والذمم الرخيصة والنزعات التسلطية، فإن من البشر بشراً لا يُبْلَغُ فيهم الحق حتى يخاض لهم الباطل خوضاً.

٥ ـ لا بد من خطة عمل تسلخ في ممارستها علاقة الترادف بين السجن والمخابرات، بين العمل في الجهاز والتجسس على المواطن ومن ثم العمل في الجهاز والضريبة الاجتماعية التي يدفعها العامل في هذا الجهاز من قطيعة الناس اليه أو الريبة دونه أو التحفظ دون التعامل معه.

٢ ـ أما فيما يتعلق بحركة الاصلاح الاداري، فثمة جانبان أساسيان تتناولهما أي حركة اصلاح اداري هما:
التخلف الاداري والفساد الاداري.

أما التخلف الاداري: فمرده الى أزمة ادارية يعكسها افتقار النظام الى الاساليب والنماذج الادارية المتعذرة التي ترفع من كفاءته في الادارة وفعاليته في الانتاج.

وأما الفساد الاداري: فمرده الى أزمة خلقية تتناول السلوك في غيبة الضمير والوازع الذاتي اولاً، وغياب الجهاز الرقابي والضغط ثانياً، فينحدر السلوك عن المعايير والضوابط التي يرتضيها المجتمع وقد يكون التخلف الاداري عاملاً أساسياً أو مساعداً في ابراز الفساد الاداري أو التهيئة له أو تعميقه.

وفي مضمار الحديث عن الاصلاح الاداري لا بد من التركيز على بعض الجوانب الهامة التي تجسد هذا الاصلاح على سبيل الايجاز والعمومية ومن بينها.

١ ـ النهوض بالجهاز الاداري اداريا بتوفير الكوادر المدربة على العملية الادارية والكوادر الفنية حيثما تدعو الحاجة اليها من وسائل تكنولوجية لا غنى لتنظيمنا المعاصر عنها اذا اريد له أن يستجيب لحجم متطلبات الجمهور المتزايدة يوماً بعد يوم.

٢ ـ دراسة الواقع التنظيمي للعديد من المؤسسات التي تعاني من مشكلات ادارية وتنظيمية تمهيداً للنظر في تنظيمها وفقاً للمقتضيات الحديثة في التنظيم واساليب العمل لرفع كفاءة الجهاز وقدرته على الإستجابة لمتطلبات الجمهور.

٣ ـ لا بد من اعادة النظر في الانسجام بين حجم التنظيم وطبيعة وحداته ونشاطاته من جهة وبين الأهداف التي انيط له انجازها من جهة أخرى والعمل على الا يحدث في التنظيم أو يتواجد فيه نشاط غير ذي صلة معقولة بالهدف.

٤ ـ اعتماد التنسيق بين الأجهزه الادارية المختلفة لتحقيق التكامل في النشاط المفضي لتحقيق الهدف والوصول الحقيقي الى مرامي الخطط الشاملة في التنمية.

٥ ـ لا بد من اعادة النظر في حصر المسؤوليات وتحديد السلطات وتوزيع المهام على المراكز الوظيفية لا على الأشخاص، بشكل دقيق يرفع معه الازدواجية في العمل، والخوض في الاراء وتبديد الموارد المحدودة، ويضيق دائرة التسيب الوظيفي وضياع المسؤولية.

٦ ـ مفهوم الوظيفة العامة.

ا ـ لا بد من تعميق مفهوم الامانة في الوظيفة العامة وتجسيد معنى الخدمة لا معنى السيادة فيها.

ب ـ التركيز على استبقاء شرطي القوة والأمانة فيها كمعيار للجدارة ونحن قد لا نعاني من تحقيق شرط القوة وهو الاحاطة الفنية والخبرة العملية بمتطلبات الوظيفة، بل نعاني من تحقيق شرط الأمانة الذي لا نقف عند تمحيص في المرشح للوظيفة بقدر ما نقف عند الشرط الاول.

ـ تطوير الجهاز الرقابي ليكون فعالاً وعلى مستوى من الحضور يمكن فيه من سرعة اكتشاف الخلل في بواكره الأولى قبل أن يستفحل في الجهاز ويعم على السنة العامة مع عكس الصورة المظلمة عن الجهاز ويدفع الى انعدام ثقة المواطن بالادارة.

ـ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب واعطائه الأجر المناسب وتلك قاعدة ضرورية على المستوى المادي والمعنوي.

وقبل أن يحاسب الموظف على الفساد الأداري المتمثل في الرشوة أو الأختلاس، لا بد من العمل ضمن حدود امكاناتنا المادية من توفير حاجات الموظف الأن. على الأقل في محاولة لتخفيف منابع الفساد وأقل ما يمكن أن يزداد به راتب الموظف من وجهة علمية وعملية هي نسبة معادلة لنسبة التضخم السنوي أو الرقم القياسي للأسعار حيث يوضع مرتبه في كل عام في مستوى القيمة الشرائية لنقد وهو بذا لا يزاد زيادة حقيقية بقدر ما يراعي الحفاظ على عدم هبط مرتبه عن مستوى الكفاف في ظل التزايد المستمر للأسعار والهبوط المستمر للقدرة الشرائية لوحدة النقد.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ يوسف العظم

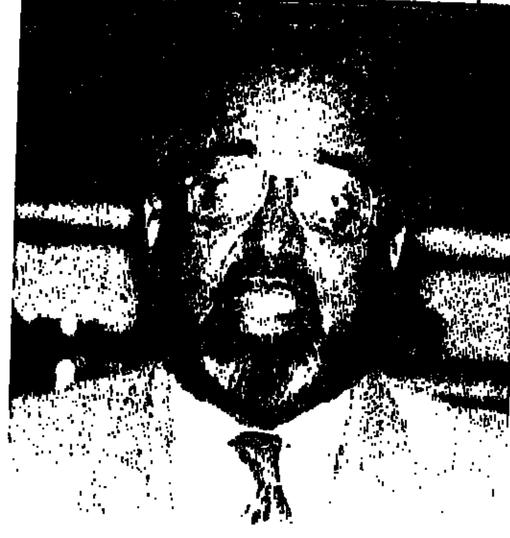
السيد يوسف العظم :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

استمرارا للموقف الذي اعلنته في جلسة



الثقة بالحكومة الموقرة حيث طالبنا بالغاء قانون الدفاع الذي وضع عام ١٩٣٥ والغاء الاحكام العرفية والمحاكم العسكرية او اللجوء لها في اضيق نطاق بعد اخضاعها لمقاييس العدالة والاعراف القانونية [illegible] القائمة على حرية الدفاع وابداء الرأي واستئناف الحكم الذي لا يجوز ان يكون قطعيا غير قابل للطعن معصوماً غير قابل للاستئناف.

ومن منطلق الحرص على أمن هذا البلد واستقراره وكرامة المواطن وحياته في أطر من الأمن النفسي والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وغير ذلك مما يتعلق بعيشه وحياته وعمله وممارسة حريته المسؤولة الراشدة التي تتمثل في امر الله لعباده ان يعبدوه دون سواه وهو الذي وفر لهم الأمن النفسي والأمن الغذائي معاً:

« لا يلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف »

وفي ظل حديث الرسول العظيم معلم البشرية صلوات الله وسلامه عليه مبينا قيمة الأمن نفسياً وصحياً وغذائياً في آن واحد:

« من اصبح آمنا في سره معافى في بدنه، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها » ومع السيرة المباركة الراشدة في موقف من مواقف عمر مخاطبا فاتح مصر عمرو بن العاص : (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا).

وفي فهم متكامل لهذا الفهم العظيم الذي اوقف فيه عمر رضوان الله عليه حد السرقة في عام القحط والجذب عام الرمادة أخذاً بالقاعدة الشرعية (ادرأوا الحدود بالشبهات)

وانسجاماً مع ما ورد في الفصل الثاني من الدستور الاردني بعنوان ـ حقوق الاردنيين وواجباتهم ـ وتحت المواد التالية):

* المادة السادسة: التي تقول الفقرة الأولى منها : الاردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات

ـ وتقول الفقرة الثانية منها : تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود أمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الاردنيين.

* والمادة السابعة التي تنص : على أن الحرية الشخصية مصونة

* والمادة الثامنة التي تنص : على أنه لا يجوز أن يوقف أحد أو يحبس إلا وفق أحكام القانون.

* والمادة التاسعة : التي تنص الفقرة الاولى منها لا يجوز ابعاد أردني من ديار المملكة.

ـ وتنص الفقرة الثانية منها على أنه : لا يجوز أن يحظر على أردني الاقامة في جهة ما ولا أن

يلزم بالاقامة في مكان منه ألا في الأحوال المبينة في القانون.

* والمادة العاشرة : التي تنص على ان للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.
* والمادة الخامسة عشر : التي تكفل الدولة بموجبها حرية الرأي ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون.
* والمادة الثانية والعشرون : التي تنص الفقرة الاولى منها على أنه : لكل اردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القوانين والانظمة.
* والمادة الثالثة والعشرون : التي تنص الفقرة الاولى منها على أن : العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للاردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به.

من هذه المنطلقات جميعا أقف اليوم في جلستنا هذه لمخاطبة رجل دولة ليس بالغريب عن هذا البلد نشأة وجذوراً، وموقفا وسيرة وبراً وتعاونا بين أبناء الأسرة الواحدة لأخاطب فيه ضميره وأضع بين يديه وأيدي زملائه حقائق ناصعة ومطالب عادلة لا يختلف اثنان على أنها حق لكل مواطن وذلك في المجالات والميادين التالية:

اولا : حرية التنقل والسفر

١ - ان يكون من حق كل مواطن أردني الحصول على جواز سفر ينتفع به في حله وترحاله على أن يحافظ على سمعة بلده وأهله والشعب الذي ينتمي أليه فان أساء التصرف أو أوقع الأذى بأحد من أبناء أمته وابناء شعبه أو أستعمل جواز سفره لأغراض تسيء الى شرف بلده وسمعة الشعب الذي هو منه قدم لمحاكمة عادلة توقع به العقوبة التي يستحق لا أن يسحب جواز سفره.

٢ - الا يحجز جواز السفر الممنوح لصاحبه لمجرد فكر يحمله اورأي سياسي معارض يراه فأن تآمر على بلده أو تعاون مع اعدائه قدم لمحاكمة عادلة توقع به العقوبة التي يستحق لا أن يسحب جواز سفره.

٣ - الا يمنع مواطن اردني من السفر الى خارج بلده طلبا للعلم أو الرزق وان يعمل فيما يعود على بلده بالخير والعطاء، وان يسمح له بالعودة إلى بلده متى شاء لا يصادر منه جواز سفره ولا تحجز له حرية فان أساء لبلده فالمحاكمة العادلة كفيلة باظهار انحرافه وايقاع العقوبة به مما يؤدب الأخرين ويبصره بما وقع فيه من خطأ وانحراف عن جادة الصواب.

ثانيا : حرية العمل والكسب

اذا كانت المادة السادسة من الدستور الأردني تنص على أن : من واجبات الدولة ان تكفل العمل للمواطن، فاننا نطالب ألا يمنع المواطن من العمل الشريف اذا وجده لينفق منه على عياله واسرته، ولا يجوز لمنعه من العمل بحال من الأحوال لمجرد فكر يحمله أو رأي يخالف به مسؤولا او مؤسسة، طالما يحافظ على

أمن هذا البلد ولا يعيث فيه فساداً، فان عمل على نشر الفوضى ودعا الى تخريب أو عنف وايقاع الاذى بالامنين، قدم الى محكمة عادلة خاضعة لمقاييس العدالة المتعارف عليها في المحاكم من قبول الطعن والاستئناف والمرافعة والرد مما يعطيها صفة المحكمة العادلة.

ثالثا : شهادة حسن السلوك

ان يمنح المواطن شهادة حسن السلوك التي تخوله أن يخرج بها وينتفع بالحصول عليها للعمل في البلد الذي يتطلب العمل فيه الحصول على مثل تلك الشهادة، فان اساء حامل شهادة حسن السلوك لأمن بلده وتآمر عليه أو قام بعمل يمس بشرف المواطنة قدم لمحكمة عادلة تبين له خطأه وتوضح له سوء فعلته.

رابعا : الحبس الاداري

لا يجوز حبس مواطن دون حكم قضائي ولا يجوز أن يحبس مواطن أو تحجز حريته إلا وفق أحكام الدستور وبمقتضى قانون، وعليه فأن الاحكام الأدارية كثيراً ما تأتي أحكاما جائرة في غير ما يحقق المصلحة العامة ويشيع الأمن ويبعث على الطمأنينة والاستقرار.

اننا حين نطالب بالافصاح عن مثل هذه القضايا وتوضيح بعض المواقف، والتثبت مما يقع حقا او يشاع بهتانا مما يستدعي مشاركة هذا المجلس الكريم في الاطلاع على بعض الامور المستهجنة التي قد تقع احيانا بصورة فردية في بعض المؤسسات من اشخاص يصيبون ويخطئون ويحسنون ويسيئون، لا بد من تبني سياسة واضحة المعالم نبيلة الغاية سليمة الوسائل محددة الاساليب مؤكدين ان اخواننا في الحكومة الموقرة يشاركوننا الرأي والشعور والحرص على توفير ما يمكن توفيره للمواطن في مجالات الامن النفسي والغذائي والصحي والاجتماعي مما يجعله مقبلا على بلده غير مدبر عنه محبا لشعبه ومؤسساته المختلفة غير حاقد عليها مقدما جهده وعلمه وماله ودمه حين يدعوه الواجب وتقتضي المصلحة العامة وخدمة الامة ان يقدم به وان يرخصه في هذا المجال !

خامسا : لجنة برلمان للاطلاع على اوضاع المعتقلين والموقوفين حيثما كانوا.

تختلط الحقائق بالشائعات حين يتحدث الناس في الشارع او البيوت او الملتقيات المختلفة عن عدد السجناء والمعتقلين السياسيين ويختلط الحابل بالنابل، وتذاع ارقام تقل او تزيد، يخفف منها او يبالغ فيها، عن عدد المعتقلين السياسيين والموقوفين وتنطلق أحاديث شتى عن معاملة عادية مريحة أو سيئة بشعة يعامل بها اولئك المواطنون في مواقع اعتقالهم وأماكن حجزهم مما يشكل مادة للاذاعات المغرضة والشائعات الملونة بالوان مطلقيها ويؤدي بالتالي الى بلبلة وقلق نفسي يعاني منه أهلنا ومواطنونا ممن لهم صلة قربى أو معرفة او جوار بأولئك الموقوفين.. والسبب في ذلك هو عدم اطلاع جهة شعبية غير رسمية على عدد أولئك الموقوفين والمعتقلين بصورة حقيقية علمية موضوعية تحدد العدد دون تقليل الرقم او المبالغة فيه، واظهار الحقيقة لتلك الجهة الشعبية تبين الحياة التي يحيونها وأسلوب المعاملة التي يلقونها دون مبالغة او تهويل او تزييف من هذه الجهة المغرضة او تلك.

وبالمناسبة من الانصاف أن أقول بانني مع عدد من الأخوة الزملاء هم الأخ ليث الشبيلات والأخ داوود محمـد سليمان والأخ عبـد الله العكايلة وعرضت هذا على اللجنة الادارية في بعض جلساتها ولجنة الشؤون الخارجية نتيجة للاتصال الذي جرى بيننا وبين بعض المعتقلين والسجناء في مركز الأصلاح والتأهيل وقد أطلعنا على أرائهم وأفكارهم وقابلنا لجنة بعد الاتصال وبالجهات المعنية ومعالي وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء وأتيح لنا أن نقابلهم وبحثنا شؤونهم وقد أفرج عن ستة وثلاثين وكانت منه من قبل متوفره لهذا الموقف مما يشير الى أن النيه ولله الحمد حسنة وأننا لسنا احرص من أخواننا الذين هم في أماكن المسؤولية. هذه حقيقة لا بد أن أشير لها بأن لا ينجح أو يتبجح بعضنا بادوار من الأولى أن نتصافح جميعاً وأن نمد أيدينا لبعض لأن الأصل في القضية أن بعض اخواننا في السجون فرصته التعبير عن ارائهم وأمكانية العودة عن بعض تلك الأراء للافراج عنهم، كما وعدنا اكثر من مرة للجهات المعنية من هنا بعد الافراج عن أولئك قابلنا بعضهم وما زالوا يلحون في طلب المزيد من الأفراج عن مزيد من المعتقلين، هذه حقيقة لا بد من الاشارة اليها ونتيجة هذا الاتصال مع أولئك المساجين والمعتقلين اتفق الأخوه النواب بعد أن تحدثنا معهم على تلك العريضة التي وقعت وكان بودي لولا ضيق الوقت أن يوقعها جميع الأخوة النواب وجميعهم ليس أقل منا حرصاً على بلدهم أشد وأكثر حرصاً على أن يعيش المواطنون في أمن وسلام وعلى أن تقدم الخدمات لاخواننا هناك في أحسن مستوى وأحسن صورة وأن يفرج عن كثير أو عن جميع الأبرياء منهم لذلك تقدمنا إلى المجلس بالعريضة التي وقعت من ٢١ نائبا لعقد هذه الجلسة.

ولهذا وعلى غرار ما تقدم به مؤسسة الصليب الاحمر الدولية من زيارات للسجناء وتفقد أحوالهم اقتراح تشكيل لجنة برلمانية تنبثق عن اللجنة الادارية في المجلس أو من المجلس نفسه بصورة عامة تقوم بزيارة السجناء على اختلاف تهمهم والمعتقلين والموقوفين والاطلاع على اوضاعهم كماً وكيفاً ودراسة أحوالهم مع الجهات المعنية المختصة تمهيداً للافراج عمن لم يقوموا بأعمال مخلة بالأمن أو تصرفات من شأنها إيقاع الأذى بالآمنين من المواطنين.

سادسا : العفو المرتجى.

على الرغم من أن الذين صدرت بحقهم احكام من المحاكم المختصة على اختلاف التهم الموجهة اليهم أصبحوا في حكم النافذ فيهم حكم تلك المحاكم وفق ما وجه وما اتهموا به إلا أن باب العفو يمكن أن يفتح لمن أمضوا مدة غيرت طباع بعضهم أو أورثتهم الندم على ما اقترفوه وما قاموا به في مختلف الحقول والمجالات من جنايات مما يدعوني أن أرى أن تقوم الحكومة الموقرة باعداد مشروع بعفو خاص يفيد منه من نالوا قسطا معقولا من العقوبة لعلهم يلجون من باب التوبة ويدخلون المجتمع من جديد في أحسن حال يرضونه لأنفسهم وترضاه لهم. وما أحسب الحكومة الموقرة إلا قادرة على الموازنة بين التاديب والاصلاح وتنفيذ ما يمكن تنفيذه من العقوبة، وبين الرحمة والعطف والرأفة بأسر أولئك

المواطنين وأبنائهم وذويهم ممن هم بحاجة إلى رعايتهم وعنايتهم.

إن أملنا كبيرا أن تقدم الحكومة على تنسيب سليم بعفو كريم وما أحسبنا باكثر رأفة أو أعمق حبا للخير من دولة الرئيس الانسان الذي عرف بنقاء الضمير وكريم العاطفة وصدق الانتماء.

سابعا : تعدد الاحزاب

قناعة مني بأن الاسلام دوماً هو الأمثل، وأن عقيدته دوماً هي الأقوى، وأن منهاجه هو المنهاج الشامل المتكامل الذي يغنينا عن استيراد مبادىء وأفكار دخيلة، وايمانا مني بحرية الفكر وابداء الرأي فانني أرى أن يفسح المجال لتشكيل الاحزاب السياسية التي تمثل مختلف الافكار والآراء حتى تلك التي كشف شعبنا زيفها وعرفها على حقيقتها من ماركسية واشتراكية وديمقراطية وتقدمية وغيرها من الشعارات الرنانة والعناوين البراقة. والذي أراه الا نحارب تلك الافكار بالقهر والاضطهاد بل بالفكر النير والرأي السديد والمنهاج المتكامل الأمثل ولن نجد ذلك كله في غير الاسلام.

إن إتاحة الفرصة لمثل هذه الشعارات التي فشلت على امتداد الساحة العربية ان تعيش في النور والهواء الطلق سيؤدي حتما إلى معرفتها وتقويمها وتلاشيها لأنها أفكار لا تعيش إلا في الظلام ولا تحيا إلا في الدهاليز ولا تعيش الا في زنازين الاضطهاد مما يثير الاشفاق على حامليها ويحرك العطف على دعاتها ويظهرهم بمظهر الوطنيين الذين تضطهدهم السلطة الحاكمة فتقوى شوكتهم ويزداد انتشارهم.

إن اضاءة مشاعل الحرية في بلدنا وفتح باب الشورى على مصراعيه والعمل على فتح حوار هادف مسؤول بين جميع أبناء الأمة مهما تباينت آراؤهم، حكاماً ومحكومين وبين المؤسسات المسؤولية في بلدنا تشريعية وتنفيذية ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية وأمنية وقانونية كفيل بأن يعري الافكار الدخيلة الوافدة ويبين زيفها وزيف انتماء معتنقيها ومدى صلتهم بهذه الامة الأصيلة الخالدة أو انقطاعهم عنها واجتثاثهم من الجذور.

ولذا فاني اطالب وباصرار وأضم صوتي لصوت من يطالبون بإتاحة الفرصة لحملة تلك الافكار ودستور هذا البلد ليعرفوا وتعرف الأمة معهم مقدار حجمهم الحقيقي على ساحة بلدنا بصورة خاصة والساحة العربية بصورة عامة. ونحن واثقون أنه لا يمكن لمثل هذه الأفكار ان تعيش في عالم للاسلام فيه وجود، وللايمان فيه حضور الا في حالتين :

الحالة الأولى : أن تدعم هذه الأفكار بحزبية مسلحة تزودها السلطة الحاكمة بالحديد والنار لتخرس المعارضة وتكتم الواه من يخالفهم الراي فتنصب لهم المشانق وتوسع لهم ساحات الاعدام وتكثر لهم من عدد الزنازين او القبور الجماعية تدفنهم فيها وهم احياء. وهذا مالا يسمح به مناخ هذا البلد ولله الحمد وتربيته الاصيلة وروابط الأخوة والمودة بين أبناء الاسرة الواحدة في بلدنا الكريم.

الحالة الثانية : ان تقوم السلطة باضطهاد إصحاب هذه الافكار وتزج بهم في السجون

والمعتقلات دون حوار او مناقشة فكرية حرة هادفة لتقرع الحجة بالحجة والرأي بالرأي والفكر المظلم المستورد بالفكر المستنير الاصيل.

وفي غير هاتين الحالتين دعوهم يعملوا واطلقوا سراحهم يهتدوا او يضمحلوا . . .

ثامنا : حصر الحاجات الضرورية وتحديد اسعارها : لقد قدمت اقتراحا برغبة لمعالي رئيس المجلس حول هذا الموضوع الذي يوفر للتاجر ربحا وللمواطن الامن الغذائي والطمأنينة النفسية في كل ما يخص حياته ومعيشته من ضرورات تشمل المواد الغذائية والملابس والاحذية والقرطاسية والادوات المنزلية والادوات الكهربائية الضرورية وغيرها وهو امر لو أقدمت عليه الحكومة مشكورة فان مردوده سيكون كبيرا واثره سيكون عميقا في مجال الاستقرار بين ابناء اسرتنا الواحدة التي باتت نهبا للجشعين المستغلين في غيبة من تحديد الاسعار وحصر الحاجات الضرورية التي لا بد ان تحدد اثمانها.

تاسعا : حرية الصحافة

لقد قدم لمجلسكم الكريم هذا عدد من اخوانكم موقعين على طلب بتعديل مادة في قانون المطبوعات تخول الحكومة حق اغلاق الصحيفة دون ابداء الاسباب ودون مناقشة للصحفي او بحث في امر مخالفته وهو امر ما نحسبه يقوم على روح الشورى او ينبثق من مفاهيم العدالة والحرية والمأمول ان يعطي للصحافة الحرية في ان تعالج القضايا التي ترى ان من مصلحة الامة معالجتها وان يتاح للصحافة طرح القضايا والمشكلات والبحث في حلها بروح من الايمان برسالة هذه الامة والتجرد والموضوعية.

ومن الانصاف ان نقول ان صحافتنا بدأت تتجه اتجاها فيه احساس بالمسؤولية وتقوم بنشر كثير مما لا تجرؤ صحف في البلاد الاخرى ان تتعرض له او ان تخوض فيه ومع ذلك فان صحافتنا ما زالت تحبو وتزحف نحو الباب الذي يجب ان يفتح لها على مصراعيه لتلج في ساحة الحوار الهادف وتدخل ميدان الحرية المسؤوله.

وابسط مثل على ذلك ان صحافتنا لم تتعرض باسهاب وشمول حتى الآن لمناقشة ما يجري في المغرب الذي اتاح لليهود ان يعقدوا على ارضه مؤتمراتهم يشارك فيه عدد من اعضاء الكنيسة اليهودي مما يوحي باعداد طبخة مشبوهة على غرار كامب ديفيد الذي بدأ يتآكل ويهتري.

ومما يحز في النفس ان يعقد في المغرب الغربي مؤتمرات في آن واحد احدهما يمثل الشعب الفلسطيني المنكوب على ارض الجزائر والثاني يمثل المنظمات الدولية اليهودية على ارض المغرب وهو شق من المعادلة نستنكره ونرفضه كل الرفض ان يقع في الديار المغربية الشقيقة التي تضم في ربوعها لجنة انقاذ القدس والمؤتمر الاسلامي كما يقولون!

إننا حين نطالب بمثل هذه المطالب العادلة لا ننطلق من ولاء خارج بلدنا هذا ولكننا نطالب بمثل هذا الخير وتوفير مزيد من اجواء الحرية لامتنا ومواطنينا من منطلق حبنا لبلدنا الحبيب

وتمسكنا بروابط الاخوة واواصر المودة بين ابناء اسرتنا الواحدة.

اما المتبجحون بالديمقراطية، خارج بلدنا وهم يذبحونها والمتباكون على الحرية وهم يوقدون من دمها قناديل السجون فقد أسقطهم الشعب من حسابه وكشفت الامة زيفهم وهم يترنمون باهازيج الحرية الزائفة وايديهم تخوض في دماء الابرياء وينادون بالعدالة وجماجم الشهداء تملأ الساحات حول دورهم وقلاعهم المحاطة بالسلاح. لا بحب الشعب ولا بانتمائهم لهذه الامة.

والله يقول الحق وهو الهادي الى سواء السبيل.

معالي رئيس المجلس : الدكتور موسى أبو غوش.



السيد موسى أبو غوش :

السيد الرئيس.
الأخوة الزملاء فائقي الاحترام

جئنا اليكم من غرب النهر، جئنا اليكم من رحاب المسجد الاقصى الاسير المستجير، جئنا اليكم من مقام ابراهيم الخليل ابي الأنبياء، جئنا اليكم من مهد عيسى عليه السلام، جئنا اليكم رسل الأهل في المحتل من ارضنا نغذ السير ونستحث الخطا، بقلوب مفتوحه وايد ممدودة، وعقول نيره واعية، نعرف ما نريد ونتلمس الدرب لتتحقق هذه الإرادة، جئنا اليكم كي نعمل معا بالافعال، لا الأقوال فما اعاد القول حقا ولا رد كرامة.

جئنا اليكم من عمق المعاناة حيث يجابه اهلنا عدوا متغطرسا، وهو مدجج باحدث انواع الاسلحة مما انتجته المصانع الامريكية واهلنا خلو من كل سلاح الا من ايمانهم بعدالة قضيتهم وبحتمية النصر.

يتعرضون لبطش العدو واستبداده وجبروته وهم، هم الصامدون ابدا، الصامدون دوما، المتزرعون في ارضهم وديارهم، مهما قست الظروف والأحداث، مهما تجبر العدو وتبختر، ومهما قلب لهم الأخ قبل الصديق ظهر المحن ما هانوا يوما ولا وهنوا.

وما فقدوا ثقتهم بالأهل ولا بأمتهم تحت اي ظرف، وهم ينتظرون بفارغ الصبر اطلالة الخلاص، وبزوغ مجد التحرر. جئتكم بلا قلب فقلبي معهم فليحفظهم الله ولتكلأهم عناية الربانية.

اني من هنا ومن على هذا المنبر لنبعثها تحية اكبار وأجلال من اعماق قلوبنا ونقولها بملء افواهنا كي تسمع الدنيا باسرها اننا على العهد وإن ساعة الخلاص اتيه لا ريب فيها،

السيد الرئيس
الأخوة الزملاء

ما هو دور المجلس النيابي اذا لم يكن تجسيد الاراده الشعبية او التعبير عن الوجدان الوطني والتأكد على حق المواطن في الحرية السياسية والعدل الاجتماعي والاقتصادي وتكافؤ الفرص بغض النظر عن اعتبارات الدين، او الديرة والمعتقد السياسي وما هي رسالة النائب اذا لم تكن التجسيد بين القمة والقاعدة، وحمل الرغبات والهموم الشعبية الى سدة القيادة السياسية وتنشيط عملية التواصل والتفاعل بين جمهور المواطنين وبين صانع القرار، على قاعدة صلبة من الصدق والصراحة والثقة المتبادلة.

وما هو معنى عودة الحياة النيابية اذا لم يلمس المواطن الاردني فرقاً نوعياً بين وجود البرلمان وغيابه واذا لم يشعر المواطن بان مستجدات حقيقية او متغيرات جوهرية قد طرأت فوق ساحة العمل السياسي الاردني بعودة المجلس النيابي الى رحاب الممارسة؟ وما هو الفرق بين كاتب يدبّج مقالة في صحيفة وبين نائب يهدر بمطالب الجماهير من فوق منبر السلطة التشريعية العتيدة اذا لم تأخذ الحكومة بما نقول او تسارع الى تنفيذ ما نقترح او تعمد الى تحقيق ما نطلبه او نطالب له وهي في الأصل مطالب واحاسيس جماهير شعبنا.

السيد الرئيس،
الأخوة الزملاء

اننا ونحن نعي تماماً عمق معاناة الأهل في المحتل من ارضنا ومدى ما يتعرضون له من بطش العدوّ واستبداده لنرى وبصدق ان ما اتخذ في السنة الأخيرة من اجراءات وقيود تطبق على الأهل غرب النهر، خاصة الطلاب منهم، وفي ظل الظروف الصعبة القاسية التي يرزحون تحتها انما تضيف حجمها عبئاً ثقيلاً على كواهلهم فوق ما يتحملون من اعباء جسام، او يزيد من الم معاناتهم، مهما كان الدافع لاتخاذ مثل هذه الاجراءات. وعليه فاننا نطالب بضرورة الغائها حتى تعود الامور الى طبيعتها ونكون بذلك قد اسهمنا بقسط ولو يسير في تخفيف العبء عن كاهل الأهل والتقليل من الم معاناتهم.

كم يؤلمني ويحز في نفسي انا المواطن العربي الذي يعيش تحت ظل الاحتلال البغيض مجرد المقارنة بين ما يتمتع به الانسان هناك من حرية في القول، والتعبير، والكتابة والنشر وابداء الرأي بلا خوف او فزع او ملاحقة او ارهاب فكري وغيره مما هو عليه الحال في عالمنا العربي ونحن جزءٌ منه. من وأد للحريات او تجاوز للحقوق، حقوق المواطن وكم للأفواه وحجز تعسفي. مما يدفعني الى المطالبة بكل صراحة وصدق لاطلاق الحريات حرية الصحافة والرأي والمعتقد السياسي مع ما يوازي ذلك من الغاء للقوانين الاستثنائية المقيدة للحريات العامة التي كفلها الدستور.

تفضيل القضاء ونشر روح العدل والمساواة والكرامة بين المواطنين بما يكفل حق المواطن في العمل واقتناء جواز السفر، بغض النظر عن هويته السياسية او رؤيته الاجتماعية.

اطلاق سراح المعتقلين السياسيين والعفو

عن كافة المحكومين لأسباب سياسية جديدة تقر مبدأ المعارضة السياسية وتحظر الاعتقال السياسي بغير سند قانوني او حكم قضائي.

المعلمون هؤلاء الشرفاء - العاملون بصمت بلا ضجة بلا منّة، الواصلون الليل بالنهار بعمل دؤوب جاد لخلق الاجيال الواعية القادرة على تحمل الأعباء والمسؤولية لبناء الوطن والذود عن حياضه الأكثر عطاءً والأقل حظاً من حقهم علينا ان نرعاهم وان نأخذ بايديهم بالأفعال لا الأقوال فما اطعم القول جائعاً ولا كسا عارياً من حقهم علينا ان نتبنى قضاياهم العادلة حتى يتفرغوا لما هيئوا انفسهم له، ويؤدي الواجب الملقى على عاتقهم على اكمل وجه واتمّه وهم مرتاحو الضمير، خالين البال. وعليه فإننا نطالب بتحسين اوضاعهم المعيشية المتدنية، كما نطالب باعطائهم حقهم المشروع الذي كفله لهم الدستور بتأسيس نقابة مهنية ترعى شؤونهم وتدافع عن حقوقهم.

السيد الرئيس
الأخوة الاعضاء الزملاء

بهذا نكون في تصوري قد وضعنا اللبنات الأولى في سبيل ايجاد المواطن الصالح الواعي الحرّ الابّي الذي يعرف ما عليه من واجبات فيؤديها عن طيب خاطر، ويعرف ما له من حقوق فيحافظ عليها بالنواجذ. ونكون قد ادينا اجلّ الخدمات للوطن العزيز الغالي والمواطنين الأكفاء.

وفقنا الله لما فيه خير الوطن والمواطنين

معالي رئيس المجلس : السيد فياض جرار.



السيد فياض جرار :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الاخوة الاعضاء،

لقد عاصرنا منذ أمد ليس بالقريب توجّها دائبا لدى الامة، إفتقر الى الصدق تارة، وإفتقر الى القدرة عملياً على التحقيق تارةً اخرى. فتهاوى ازاء المحكمات، عاصرنا توجّها نحو الوحدة، مطلقة أحيانا وجزئية أحيانا أخرى، وفيدرالية وكونفدرالية والى آخر تلك المسمّيات والأطروحات. كان القاسم المشترك الأعظم بين معظمها الفشل دائما. وفي خضم ذلك كانت تجربة فريدة تشق طريقها بصمت وبلا ضجيج، وبإصرار وبلا تشنج. تجربة وقفت خلفها قيادة واعية، آمنت بالممارسة وبالعمل ونحت جانبا الشعارات البراقة، وآلت على نفسها الا أن تتحرك برؤية بعيدا عن القفزات غير المحسوبة،

ووقف خلفها شعبان، أو لنقل للحقيقة شعب واحد استشعر بكل أحاسيسه، ان لا مناص من الوحدة، والوحدة بلا تحفظات وبالممارسة وبالعمل، فلقد رسمت خطوط الوحدة على الأرض وبات الأمر واقعا. اذ أن الشعب بكلّيته يتوجه بالفعل نحو الانصهار معاً في بوتقة الوحدة. نتطلع الى الخلف قليلا في معرض ادراك واقع الحال، فالمستقبل الآتي تحدّد ملامحه من معالم الآن التي نفعل، سلطات وشعب، نستذكر ذلك ونتذاكره ونحن بازاء مرحلة جديدة هاهنا، عودة للحياة البرلمانية، وواحدة من أقوى الحكومات التي حظي بها الاردن، لتعطف بالأمة ذلك الانعطاف الحتمي، بحكمة وحذاقة، وبذكاء وشجاعة ونحن اذ نراقب عن كثب خطوات حثيثة مدركة واعية تخطوها الحكومة في معرض تكريس مفهوم الوحدة. وفي معرض رفع المعاناة والتأسي عن كاهل الشعب والارض في ضفتنا الغربية، شغل الحكومة اليومي الشاغل، فاننا نتوجه بالتذكير، فلعل القرار الكبير قد أكل القرار الصغير، والجدير بحكومة القرارات الكبيرة والقوّية أن تلتفت قليلا نحو أمور تعني الكثير بما تدل عليه وأعني بذلك الأمرين التاليين :

اولا : الجسور : نحن لا نود أن نعرض للتفاصيل ولكننا ايجازا نود أن يكون هاجس صانع القرار فيما يتعلق باجراءات الجسور رفع المعاناة عن الشعب، اذ يكفيه ما لاقاه من عنت الاحتلال ان كان خارجا، ويكفيه ما سيلاقيه من عنت الاحتلال ان كان داخلا. ولسنا بحال نرجو أن نوضع في ميزان المقارنة مع اجراءات الناحية الاخرى من الجسور. نحن أهل وأولئك قوات احتلال. نتمنى أن يكون ذلك هاجس صانع قرارات الاجراءات على الجسور، بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى، ونتمنى على الحكومة التي امتلكت الشجاعة دائما لاتخاذ القرارات الكبيرة انها لن تعدم وسيلة في الغاء او اتخاذ القرارات التي تخفف الأعباء عن الأهل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، مسألة الرسائل : والاجدر بنا ان شئنا التوفيق بين المصلحة العامة واجراءات الامن أن نضع صناديق بريد على سبيل الاقتراح توضع فيها الرسائل، ثم يعاد ارسالها بعد ذلك أي بعد استيفاء مقتضيات الامن.

ثم نعرض لمسألة وجوب البقاء خارج الضفة لمدة شهر كحد أدنى لأولئك الذين يغادرون الضفة لقضاء بعض شؤونهم في ضفتهم الشرقية، ولسنا هنا في معرض مناقشة الفلسفة التي تقبع خلف اتخاذ القرار، ولكننا نعلم تماما حرص الحكومة على رفع المعاناة بكل أشكالها عن كاهل أهلنا في الضفة، وكون ذلك الهاجس الاعلى فوق كل الاعتبارات الاخرى، لذا فاننا نرى ضرورة اعادة النظر بجدية فيما يتعلق بهذا الاجراء.

ثانيا : السجناء السياسيون، ثم نتطرق الى موضوع السجناء السياسيين. انني أكاد أجزم أن الحكومة تعلم علم اليقين ان هؤلاء السجناء في معظمهم قد أخطأوا في مرحلة معينة، وفي قليلهم قد الحق بهم الظلم. ولكننا وانطلاقا من مفهوم الأسرة الواحدة، وتأسيسا على ما نعلمه

من رحابة صدر الحكومة، فاننا نقول، أن أولئك أخطأوا وبعد ان تبين لهم الحق، يستحقون نظرة عطف وعفو عما سلف، وكفى بهم عقابا ما قضوه في غياهب السجن. ولعمري فانني قد نما الى علمي عبر مسارب شتى ان واحدة من العذابات التي عانوها هي الشعور بالندم عن كل سوء الفهم الماضي والرغبة في الالتحاق بركب الامة. ثم أن أولئك الذين ألحق بهم الغبن. لمن الجدير بنا أن نرفع عنهم الظلم بالسرعة الممكنة وبلا ابطاء. ويبقى أن أهل هؤلاء هم أهلنا. ينتمون بكليتهم لنا، وننتمي نحن اليهم بكليتنا. وهم يتطلعون نحو حكومتكم الرشيدة أن تتخذ قرار ان لم يكن رغبة في تحرير أولئك الذين في السجون، فليكن رغبة في العطف على اهليهم من ربقة المعاناة والندم على أبنائهم. ولكم سيكون لقرار كهذا طيّب الاثر في نفوس الجميع على الاطلاق على اختلاف مشاربهم وتوجيهاتهم. ويبقى الامر متروك لحكمتكم وحسن تقديركم.

وفقكم الله الى طريق الحق، وسديد الراي، وفي الختام وكما قال رسول كسرى لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : حكمت فعدلت فأمنت فنمت.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

معالي رئيس المجلس : السيد عاطي أبو العز.

السيد عاطي أبو العز :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

معالي الرئيس، أيها الأخوة الزملاء،

هناك كثير من المفكرين يرون أن هزيمتنا مع العدو ترجع بشكل غير مباشر الى غياب الديمقراطية وحرية التفكير والرأي والتعبير عند شعوب أمتنا العربية أمام عدوها، فأمة نصف شعبها بلا لسان ونصفها الآخر يغرق في الجهالة والطائفية والقبلية المتعنتة، لا يمكن أن تقوى على التفكير وهو بداية الطريق الصحيح نحو أي عمل صحيح وايجابي.

ونحمد الله أن مسيرة الديمقراطية في بلدنا قد عادت الى مجراها وبدأت تعطي أكلها وما اجتماعنا في هذا اليوم الا ثمرة طيبة من ثمرات هذه المسيرة المباركة التي أرسى قواعدها الحسين العظيم.

أيها الأخوة،

لا يمكن لهذه الحكومة أن تغير حتى ولو ملكت عصا سحرية لا يمكن أن تغير كليا وتزيل صدأ السنين السابقة ومعاناة الأيام التي وجدت لها الجو المناسب في غياب التمثيل الشعبي ولكنها والحق يقال تسير في الطريق الصحيح والذي أرجو أن يعطي أكله وثمراته.

فهي قد اعلنت منذ البداية أنها لن تتعاون وتمد يدها الا لليد الشريفة، ولاشك أنها ستضرب بكل حزم وقوة على اولئك الذين عاثوا فسادا واستمرأوا حياة التسيب والفوضى والظلام، لا شك أن تركه هذه الحكومة كبيرة وادعو الله صادقا أن تحقق طموحاتها في ارساء قواعد العدالة بين المواطنين وفتح المجال واتاحة الفرص للجميع وقطع دابر الرشوة والمرتشين

ومحاربة أسباب الفساد والافساد وقطع الطريق على العابثين والمخربين.

ولعلني اتفق مع كل الإخوة الذين أبدوا أراءهم من حيث :

١ . الغاء الاحكام العرفية وتوقيف العمل بقانون الدفاع، بحيث نعطي للقضاء في الاردن دوره الصحيح في النظر في شكاوي المواطنين ضد التصرفات الادارية التي لا تستند الى قانون.

٢ . التأكيد على حرية الرأي والكلمة وحرية الصحافة والنشر ورفع كل القيود أو الاجراءات التي وضعت للحد من ذلك.

٣ . انتهاج سياسة اعلامية واضحة ومراقبة وسائل الاعلام لتعطي الصورة الصحيحة والصادقة عن بلدنا وعن شعبنا ولعل غياب المراقبة الدقيقة على بعض برامج يخرج عن اخلاق امتنا وتعاليمها ولا ننسى ان التلفزيون وسيلة اعلامية تدخل الى كل البيوت بدون استئذان ولطالما شكا الناس من هذا البرنامج أو ذاك. وعلى الرغم من انني لست من هواة برامج التلفزيون الا أنني كممثل عن قطاع من ابناء هذا الشعب وصلتني رسائل وسمعت غضب الكثير من الناس على بعض البرامج كبرنامج نجوم وأضواء على سبيل المثال لا الحصر. وانني اناشد رئيس الوزراء الاطلاع على مثل هذا البرنامج: معالي الرئيس، ايها الاخوة الزملاء : اننا بحاجة ايضا الى اعادة ترتيب هذه المؤسسة فهناك بعض الوجوه التي جاءت مع بداية التلفزيون وما زالت، فهل بلدنا عقيم الى هذا الحد، أليس هناك مبدعين لماذا يستأثر بالتلفزيون فئة بعينهم وتسد في وجوه الأذكياء والمبدعين، ولا يظهر الا الغث الضعيف.

ان بلدنا زراعي وهو بحاجة الى الاشراف الفني على الزراعة واستخدام النمط الزراعي المناسب لمثل بلدنا، فالجفاف هذا العام قد جاء على كل ما هو اخضر وترك المواشي بلا غذاء، ويجب علينا أن نحافظ على المزارع في أرضه وأن ندعم صموده حتى يستطيع البقاء في وجه كل ما يدفعه للهروب من هذه المهنة التي اصبحت لا تدر على صاحبها الا التعب، وان ما يصرف على بعض المجالات التي لا تجدي نفعا كبيرا احرى به الفلاح ومواشيه وارضه التي ان انتجت وكثر خيرها لم تعرف التسويق الصحيح فتدنت الاسعار، وان جفت ولم تعط شيئا لم يجد من يسانده . . . ان الفلاح بحاجة ماسة الى دعم ومؤازرة ليقوى على البقاء في الأرض التي احبته وأحبها ولم يبعها ليبحث عن الثراء السريع.

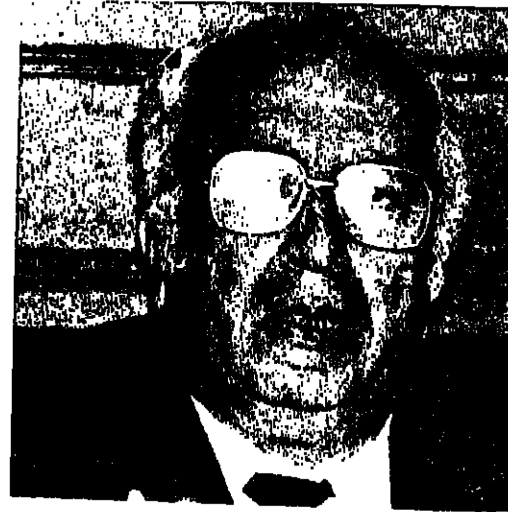
والسلام.

معالي رئيس المجلس : السيد حفظي ملحيس.

السيد حفظي ملحيس :

معالي الرئيس - حضرات الزملاء الكرام!

مشروعان كبيران، عقدنا عليهما الآمال،



في دعم الاقتصاد الوطني توفر لهما المناخ الملائم للنجاح، شركة البوتاس العربية وشركة صناعة الاسمدة الاردنية - نفاجأ بان شركة البوتاس تحقق في عام ١٩٨٣ خسارة ١٣,٨٤٠,٢٠٧ ديناراً وشركة الأسمدة تحقق خسارة ٥,٧٤٧,٠٠٠ دينار في فترة اربعة شهور، عشرون سنة ونحن نحلم باستثمار كنوز البحر الميت الوفيرة فتكون النتيجة صدمة واحباط، لماذا ؟ ما سبب هذه الخسائر الجسيمة لماذا المال العام يبدد، من المسؤول عن هذه النكسة وزارة الصناعة والتعدين أم رئيس واعضاء مجلس ادارة البوتاس من أشار عليهم ببناء مباني من ضمنها برج الشميساني وفق الكشف رقم ١ تكاليف المباني ١٥,١٩١,١٤٠ مليون ديناراً وأثاث مكاتب ب ١,٥٨٠,٠٠٠ دينار هذه التكاليف الباهظة وخدمة الدين وفوائد القروض أضرّت باوضاع الشركة لم هذا الاسراف في الانفاق غير المتوازن ان مبنى برج البوتاس في الشميساني الذي خصص للادارة كبير على مؤسسة مثل الاوبيك، لقد كانت خسائر التشغيل عام ١٩٨٣، ٣,٦٥٨,٥٨٩ ديناراً فقط والعشرة ملايين الأخرى الباقية من الخسارة فوائد قروض وخدمة ديون ومصاريف الادارة وغيرها، اين دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع هل التزم المشرفون على التنفيذ بالخطة المدروسة المقدمة من بيوت الخبرة وهل تم مراجعتها من قبل مسؤولين في البلد من ذوي الاختصاص.

لقد كسب الاردن سمعة طيبة لمؤسساته ومشاريعه الاقتصادية مما جعل المال يتدفق من ابنائنا المغتربين واشقائنا العرب اسهاماً في كثير من هذه المشاريع واستثماراً لاموالهم في مؤسسات الاردن الراسخة القائمة على دعائم اقتصادية ثابتة الاركان.

نريد الحفاظ على هذه الثقة والسمعة، نطالب الحكومة بالبحث عن العوامل التي سببت الفشل في هذه المرحلة ونطالب مسآءلة من يثبت عليه الاهمال والتسيب في تبديد الاموال.

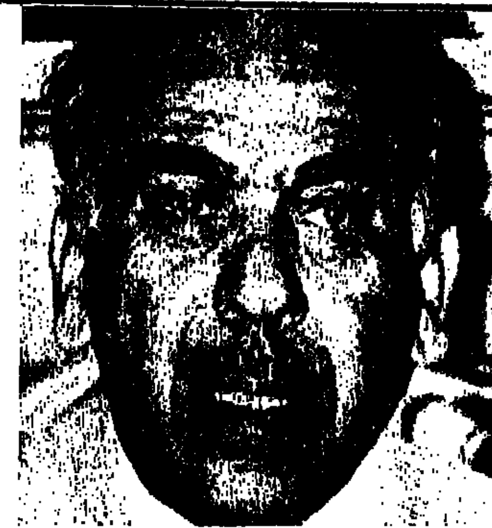
ونحن نصر على انجاح المشروعين ونطالب باجراء دراسة اقتصادية شاملة تضغط فيها المصاريف الزائدة وتُخفّضُ تكاليف الانتاج ويزاد حجمه ونحن نامل من الحكومة، ان ينال هذا الموضوع الحيوي العناية الكافية ليبقى هذا البلد قلعة صامدة يواجه التحديات محافظاً على ثروته الوطنية ومؤسساته الصناعية والتعدينية والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس : السيد معروف رباع.

السيد معروف رباع :

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

١) لما كنا نحن نواب الضفة الغربية قد تم لنا



لقاء سابق مع دولة رئيس الحكومة لبحث حاجات الأهل في الضفة الغربية، وتم الاتفاق وقتئذ على صياغة مذكرة تشمل كافة الأمور والحاجات المتعلقة بمواطني الضفة الغربية والمعاناة التي يلاقونها بسبب الأحتلال الأسرائيلي. وحيث اودعت هذه المذكرة الى امانة المجلس الكريم صباح هذا اليوم لترفقها بدورها الى رئاسة الحكومة، لأملنا كبير بالحكومة الموقرة بمعالجة كافة هذه القضايا.

٢) يشكو غالبية الضباط المتقاعدين القدامى وبشكل خاص ذوي الرتب العالية من ضآلة نسبة رواتبهم التقاعدية، وهذا لا إعتراض عليه ما دام صدر بقانون، انما الاعتراض على حرمانهم من العمل بالمؤسسات الحكومية، فمثلاً اذا ما عمل احدهم بمؤسسة حكومية فيقطع عنه الراتب التقاعدي فوراً، ان الكثير من هؤلاء الأخوة المتقاعدين ظروفهم المادية ضعيفة، ومنهم أصحاب عائلات كبيرة والبعض بيته بالأجرة وليس لهم دخل آخر فنطلب من الحكومة الموقرة انصاف هذه الفئة من المواطنين بإلغاء قرار منعهم من العمل بالمؤسسات الحكومية.

٣) يشكو المواطنون الذين يرغبون بالسفر الى سوريا من مطالبتهم بالحصول على تصريح سفر مسبق، فنأمل من الحكومة الغاء هذا الأجراء.

٤) السيارات المحجوزة من قبل وزارة المالية والجمارك ، افاد بعض اصحاب مكاتب هذه السيارات ان موظفي الجمارك حجزوا ما يزيد عن تسعين سيارة تكسي من السيارات العاملة على خطوط عمان سوريا الكويت السعودية العراق بحجة ان هذه السيارات مالكيها قاموا بتغيير قطعها بدون دفع رسوم جمركية انا لا أعارض باتخاذ اجراء رادع لمن يخالف القانون، لكن بعض اصحاب هذه السيارات الذين يدّعون بأنهم لم يرتكبوا اية مخالفة، فالمطلوب من الحكومة الموقرة الإيعاز للجهات المعنية للتأكد من السيارات المخالفة واتخاذ الأجرآت العادلة بحقها، والسيارات الغير مخالفة تسليمها لأصحابها لأنها مصدر الرزق الوحيد لهم.

٥) لما كنا على ابواب شهر رمضان المبارك لنا أمل بالحكومة الموقرة القيام بدراسة قضايا نزلاء السجون واخلاء سبيل من ترى ان المخالفات التي إرتكبها بعضهم لا تستوجب بقاؤهم في السجون طيلة مدة محكوميتهم سيما ونحن على ابواب شهر

رمضان الكريم شهر الرحمة؛ وذكرني بذلك مذكرة وصلتني نسخة منها من ذوي المحكومين بتهمة قضية بندورة الأغوار منذ ما يزيد عن عامين وقد يكون هناك قضايا اخرى مشابهة فالحكومة ادرى بها، لكن يبقى لنا أمل كبير بالحكومة الموقرة ان تنظر بعين العطف لأسر هؤلاء المسجونين وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد نعيم التل.



السيد نعيم التل :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضراتِ الزملاءِ الأفاضل

بادىء ذي بدء، اتوجهُ بخالِص الشكرِ والتقديرِ، لدولةِ رئيس الوزراءِ، السيد احمد عبيدات وزملائه الأكارم، لاستجابةِ دولتهِ السريعةِ والفوريّةِ، على عقدِ هذه الجلسةِ الخاصةِ لمجلسِنا النيابي، نستعرضُ فيها، كلَّ ما يهمُ مواطنَنا الأردني، وما يتعلقُ بحقوقِه وأمنِه، واستقرارِه النفسي، وكُلنا إيمانٌ بحرصِ السلطةِ التنفيذيةِ، على احترامِ حريتِهِ وكرامتِهِ، وكُلنا أملٌ وطيدٌ، برحابةِ صدرِ دولتِه، وسعةِ اطّلاعِهِ، وقوةِ تصرفِهِ.

إن استجابَةَ دولةِ رئيسِ الوزراءِ، لحضورِ هذه الجلسةِ، برهنَت بوضوحٍ، على المناخِ الأيجابي الواثقِ، الذي اشاعَهُ دولتُه، منذ تسلُمِه مَقاليدَ الحكمِ والمسؤوليةِ، كما جاءت تاكيداً على أن هذه الحكومةَ، ستحاولُ جاهدةً، ان تقرِّبَ ما بينَ (كلامِ القرايا وكلامِ السرايا.)، لعلها تستطيعُ بأذن الله وتوفيقِهِ، أن تجعل من كلامِ السرايا، تعبيراً صادقاً لكلام القرايا، وليس ذلك، على همةِ دولةِ الرئيسِ الشابِ وصحبِه الكرامِ بكثير.

معالي الرئيس، حضراتِ الزملاءِ الكرام

حيا الله جلالةَ الحسينِ المفدى، واطالَ الله عُمره، الذي اعاد لهذا البلدِ حياتَه النيابيةِ بعد أن تجمّعت عدةُ اسبابٍ لتعطيلها، خلال سنين خلت، وفي هذا الموقفِ، لا نستطيعُ إلا ان نكونَ صادقين، فنذكرَ ما لحق بحياتِنا العامةِ، من سلبياتٍ وهناتٍ، كانت على امتدادِ تلك السنواتِ، مدارُ همساتِ الناس وتعليقاتِهم، فلقد تراكمتْ بعضُ الأخطاءِ وسوءُ الأجتهادِ، فتولّدَ عن ذلك كلِه، شعورٌ بالمذلةِ والإحباطِ، لدى الكثيرين من ابناءِ هذا البلدِ، فاصيبَ نتيجة المناخِ الذي ساد خلالَ ذلك، بعضُ اصحابِ القرارِ والنفوذِ، ببهرجةٍ من الغرورِ والإستعلاءِ، حجبت عنهم القدرة على تبينُ العروةِ بكاملِها، كما عاش البعضُ الآخرُ،

في ابراجٍ عاجيةٍ، يتسلّون بالتهكم، على مَنْ يتحدثون بشؤونِ الوطنِ وشجونه، والمواطِن وكرامتِه، بل لقد تنكّر البعضُ منهم، لمن بذلوا وضحُّوا في سبيلِ رفعه الوطنِ وصيانتهُ، يومَ عزَّ الرجال، وكانوا الفِدة، يومَ احتاج الوطنُ للفداء، في وقتٍ، كان فيه غيرهم، يتكسَّبُ ويرتزقُ، على حسابِ الكيانِ والمستقبلِ والمصير.

معالي الرئيس، حضراتِ الزملاءِ الكرامِ.

لستُ هنا، في معرضِ الحديثِ عَمَّا فاتَ وانقضى، ولكني من خِلالِه، أتحدثُ لبناءِ الآتي، الذي نرجُو، والمستقبلِ الذي نَتمنّى، فلا يحقُّ لنا، أن نتجاهل إيمانَنا بقُدرتَنا على بناءِ وطنِنا، بناءً سليماً وقوياً، وواعداً بالمحبةِ لا بالبغضاءِ، بالتعاونِ لا بالأحقادِ، وبالتواضِع لا بالاستعلاءِ.

لقد بلغ شعبُنا، درجةً من الوعيِ والأدراكِ، يخطيءُ كثيراً، من لا يعيها ويحترمُها، وحين يُفرض على هذا الشعبِ، من القهرِ، والقيودِ، والأستثناءاتِ، ما يحولُ بينهُ، وبينَ التعبيرِ عن مكنوناتِ نفسِه، وصحيحِ ارادَتِه، فليس يعني ذلكَ، أنه راضٍ عن واقعٍ ما، أو سياسةٍ معينةٍ، ومن الخطإِ السياسي داخلياً، أن نحجُرَ على هذا الشعبِ، بتقييدِ حرياتِه العامةِ، وحرمانِه من حقوقه الدستوريةِ.

ففي وطنِ الحسينِ المعظمِ، طاريءٌ ودخيلٌ، كلُّ ما يتنافى مع روحِ التسامحِ والسماحِ، وفي أردنِّ العروبةِ والإسلامِ، مستهجَنٌ ومنكرَوهٌ، كلُّ ما يُبنى على الحقدِ والأنانيةِ، وأن كلَّ سياسةٍ، تقومُ على مثلِ هذهِ القواعِد، محكومٌ عليها بالفشلِ، طال الزمنُ أو قصُر، لأنها ضدُّ ارادةِ الله، وضدَّ ما تعارفَتْ عليه، اسرتُنا الواحدةُ وارتضته.

مئاتٌ من ابنائِنا الطلبةِ، عادوا الى البلادِ فرحين، مستبشرين، بعد أن أنهوا دراساتهم الجامعيةِ في الخارج، فسُدَّتْ في وجوهِهم ابوابُ العملِ والرزقِ والعيشِ الشريفِ، ومئاتٌ مثلُهم، عادوا من الخارجِ، باجازاتٍ دراسيةٍ، فمنعوا من العودَة لأكمال تحصيلِهم، ما ذنبُ هؤلاءِ الطلابِ؟ كان الأجدرُ بالمسؤولين، في الدولةِ، أن لا يوافقوا أبداً، على ايفادِهم بقصدِ الدراسةِ، لأيةِ دولةٍ اجنبيةٍ، عربيةٍ كانت أم غير عربيةٍ، تخشى الدولةُ أن ينحرفَ الطالبُ عن تمسُّكِه بوطنِه وكيانِه، فيوفِّرون عليهم العناءَ، وعلى الطلابِ الخسارةَ وضياعَ المستقبلِ. وانني لا أدري، ما الذي تنتظرهُ الدولةُ، من مواطنٍ تُسَدُّ في وجهِه ابوابُ الرزقِ،

معالي الرئيسِ، حضراتِ الزملاءِ الكرام

إن معالجةَ هذا الموضوع الحساسِ، على أسسٍ من القيمِ الأنسانيةِ، واجبٌ مقدسٌ وأرجو من الحكومةِ الرشيدةِ، أن تُبادرَ إليهِ بالتصويبِ العادلِ، والأجراءِ العملي الصادق، لتتعمقَ ولاءاتُ وانتماءاتُ هذه الفئةِ من شبابِنا، وليزدادُوا التصاقاً بوطَنِهم وكيانِهم، حتى ولو كانَ طيشُ الشبابِ، وقلةُ الخبرةِ، وحداثةُ السنِ، قد طوَّحتْ بهم، الى ما لا نريدُه لهم، والى ما ليس فيه مصلحتُهم ومصلحةُ وطنِهم.

أما ظاهرةُ اللجوءِ الى حجزِ جوازاتِ سفرِ

بعضِ المواطنين، أومنعهم من مغادرةِ البلادِ، فهو أمرٌ، يتنافى مع أبسطِ المباديءِ الدستوريةِ، كما أنه يُناقض حق المواطن، في ممارسةِ حرياتِه الشخصيةِ، التي لم يعد هنالك من يختلفُ عليها، أو يشكك بها، في معظم بلدانِ العالمِ

وهنالك ايضاً، مئاتٌ من الموقوفين، والمزروعين في سجونِ المملكة، على ذمةِ التحقيقِ، وقد مضى على سجنِ بعضِهم اعواماً، دون تحقيق أو نظرٍ في قضاياهم، فقد آن الأوانُ للرأفِةِ بهم، بعائلاتِهم، بأطفالهم، وآخرون محجوزين، بعد أن امضوا مدةَ الحكم عليهم، فمن العدالةِ الأنسانيةِ أن يُخلى سبيلُهم.

معالي الرئيس، حضراتِ الزملاء الكرامِ

القاعدةُ العريضةُ من ابناءِ هذا الوطنِ، تؤمنُ تلقائياً بواجِبها المقدس، في حمايةِ كلِّ ما يسيءُ إليه، أو يُشَوِّهُ حياتَه، واحتراماً لهذه القاعدَة، وتوسيعاً لها، ويُستحسنُ أن تنطلق الحكومةُ الرشيدَةُ من قاعدةِ الثقةِ بالمواطِن ووعيِهِ، وبأنَّ المواطنَ الأردني، لا يقبلُ ابداً، التفريطَ بنظامِه الدستوري، واستقرارِه الأمني.

مِن هنا، كانَ لا بد أن تكونَ العدالةُ، عنواناً لوجودِنا، وأساساً لسلوكياتِنا، وإطاراً لكافةِ اجراءاتِنا وقراراتنا، وهذا ما نرجوه من دولةِ رئيس الوزراء وصحبِهِ الكرامِ، وهو الذي يعلمُ عن هذه الأمورِ، اكثرَ بكثيرٍ مما علمناه وأوردناه، نرجو من دولتِه، إعادةَ النظرِ بأمورِ هذه الفئاتِ من المواطنين، بدافعِ عفى الله عمّا مضى، فبالعطفِ، والمحبةِ، نستطيع أن نحوّلَ هذا الوطَن، الى واحةِ اخاءٍ، وجنةِ الفة وحنان.

معالي الرئيس، حضراتِ الزملاءِ الكرامِ

هذا لقاءٌ، خيرٍ وبركةٍ، رجونا فيه احترام المواطِن ورفعَ الظُلاماتِ عنه، وأرى لزاماً عليَّ، أن أنقلَ بكلِ أمانةٍ واخلاصٍ، إلى دولة الرئيسِ، أناتٍ وآهاتٍ، وزفراتٍ جرّي، تتصاعدُ من اعماقِ أفئدةِ المعلمين الغلابا، والذين تنفطرُ قلوبُهم أسى ولوعة، لتعذُّر حصولِ أغلبِهم، على وحداتٍ سكينة، بُنيت خِصيصاً لأسكانِهم، وذلك بسببِ عدمِ تمكينِهم من دفعِ القسطِ الأولِ فهل لي أن أرجو الحكومَةَ الرشيدةَ، إعادَةَ النظرِ في رفعِ القسطِ الأولِ، وتخفيضه الى النصف تقريباً ليكونَ في مقدورِ البعضِ منهم، الحصولُ على سكنٍ، ليرتاح فيه مع أهلِه، وهم أحقُّ فئاتِ هذا المجتمع بالعطفِ والأحترامِ والتقديرِ.

معالي الرئيسِ، حضراتِ الزملاءِ الكرامِ

ثقتُنا بهذه الحكومةِ الرشيدَة، لا حدودَ لَها، وايمانُنا بقُدرتِها، على تحقيقِ تطلُّعاتِ شعبِنا كبيرٌ وعميق، فقد خرجتْ برئيسِها ووزرائِها، مِنْ صفوفِ أبناءِ شعبِنا، ونرجو منها أن تكونَ لهذا الشعبِ خدمةً وعطاءً، عدالةً وانصافاً، مبتهلين الى الله، أن يُسدد خُطاها، لما فيه الخيرُ، في ظِلِّ جلالةِ الملكِ المعظمِ والسلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته.

معالي رئيسِ المجلس: جلال القلاب.

السيد جلال القلاب:

بسم الله الرحمن الرحيم.



معالي الرئيس ـ حضرات النواب المحترمين

بما أن المواطن الاردني هو ثروة هذا البلد وعنوان اقتصاده واستقراره وهو ما نعتز ونفتخر به.

يجب المحافظة على كيانه وحريته وغرس العطاء في روحه حتى يحسن العطاء لبلده وافساح المجال له لابداء حرية رأيه وفكره منطلقا من واقع اردننا الحبيب ومن تراثه وعاداته وليس بأفكار غير مجدية لمصلحة هذا البلد بعيد عن الفساد والاخلال بالامن وشعاره الانتماء والعطاء الصادق لوطنه ومليكه وأمته في هذا البلد الذي يتمتع بالحرية والازدهار التي يتفاخر كل فرد من هذه الامة وأن يكون شعارنا جميعا بناء هذا البلد ونلتزم بقول قائد مسيرتنا الملك الحسين فلنبني هذا البلد ولنخدم هذه الامة.

ويتم بناء هذا الوطن من خلال العطاء الصادق من ابنائه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: السيد رزق البطاينة.



السيد رزق البطاينة:

قرأت في الصحف بعد عودتي من السفر خارج البلاد نص المقابلة التي اجراها التلفزيون الأردني في برنامج قضايانا مع دولة الرئيس الأستاذ احمد عبيدات، ثم استمعت الى لقاء دولته الثاني، ولا اخفي اعجابي بأسلوب المكاشفة والمصارحة التي تناول به دولته الأجابة على مجمل القضايا التي تهم المواطنين وتشغل بالهم، واننا مع احترلمنا وتأيدنا لهذا الأسلوب الواعي فأننا نريد لهذه الحكومة ان تكرسه كنهج في الأداء وفي مفهوم الحكم، هذا مع علمنا بأن هذا الأسلوب الواعي لا يروق ولا يرضي بعض اللذين وقفوا في مواجهة المسئولية على اساليب التعمية في التعامل مع المواطنين، انطلاقاً من نزعة فوقية في اسلوب الحكم، وتغطية لأطماع ومصالح ذاتية.

ان شعبنا في الاردن بفطرته لا يرتاح ولا يطمئن الا للنهج الواضح الصريح في ممارسة الحكم، ويريد لهذا النهج ان يخرج الى النور، ليحكم العلاقة بين المواطن والمسؤول، في جو مشبع بالثقة والمصارحة والاحترام المتبادل، ان

المواطن في بلدنا يرفض ان يظل حبيس قوالب يرسمها له الحكم ويصلبه عليها، ان المواطن في بلدنا يريد ان يطل على ظروفه ويعرف ما يدور من حوله، يريد ان يتفاعل مع حركة الحياة في بلده، ويشارك في بناء وطنه ومستقبل امته.

ليس من مصلحة هذا الوطن، ولا من مصلحة المواطن، ان يظل المناخ العام في بلدنا يسوده القلق والخوف وعدم الثقة، وفي حالة من الترصد المستمر من قبل اجهزة الحكم لحركة المواطن الحياتية، يترصد الحكم سلبيا المواطن ليوقع العقوبة عليه، وكأن العقوبة اصبحت في حد ذاتها هي الغاية، وان المواطن هو خصم الدوله، وان القوانين انما وجدت من اجل خدمة الحكم وحماية الدوله، وملاحقة المواطن، هذا المفهوم في اداء الحكم هو مفهوم خاطيء، ولا يجوز الاستمرار فيه، هذا المفهوم ورثناه من عهود الهيمنة والسيطرة الاستعمارية في بلادنا، يوم ان كان المستعمر يتحكم في الوطن والمواطن، ينهب ثروة الوطن، ويسلب المواطن حريته ليمنعه من الدفاع عن كرامة وحب وطنه، ويحمي مصالحه، وهذا ليس من طبيعة الحكم الوطني، الذي يخرج من الوطن ومن بين صفوف المواطنين ويستمد قوته من ثقة الوطن ومن ثقة المواطنين.

فليس من مصلحة الحكم في بلدنا، ولا من مصلحة الوطن والمواطن، ان يقسم الوطن على نفسه، وعلى مصلحته العامة، وان يتنكر الحكم للمواطن، وان يستهين بدوره، وان يحرم عليه حبه لوطنه، وان يمنعه من الدفاع عنه، فليس من مصلحة الحكم ولا من مصلحة الوطن والمواطن، ان يترصد الحكم سلبيات المواطن، ويهمل ايجابياته، ويتركها فريسة للأنانية الفردية، وضحية الصراعات الطبقية، والتي مع الأسف قد تشكلت على ارض وطننا الصغير الفقير، كنتيجة للتسيب العام، وانعدام التخطيط وزرع الشك والخوف الدائم من الهزيمة، حتى وصل بنا الأمر ان الكل خائف على نفسه، قبل ان يخاف على وطنه، يخاف الحاكم على نفسه (وهنا اقصد بالحاكم المواطن الذي هو في مواقع المسئولية ابتداء بدولة رئيس الحكومة وانتهاء في مصطفى عامل التلفون في مجلس النواب الذي قضى على رأس عمله ثلاثون عاما، وارادوا نقله في الشهر الماضي) ويخاف المواطن على مصلحته، (والكل متردد وخائف) ننطلق من ذاتنا، ومن مصالحنا، اذا تحدث المواطن تحدث بهمس، واذا شكا من ظلامه شكا في همس، صوت ابح وغير مسموع، واذا تحدث الحكم، تحدث بصوت جهوري، عبر اجهزة الاعلام، ومن ظلال الهيمنة وجبروت السلطة، ولكنه صوت غير مقنع في كثير من الحالات، وصوت يثير التشووم والنذير في حالات اكثر، نريد لهذا الصوت ان يعلو ويعلو، ولكن يعلو في التعبير عن مصلحة الوطن والمواطن، نريد لصوت الحكم ان يمثل صوت القائد الموثوق والمسموع، ولكننا لا نريد له ان يعلو على صوت الشعب، لأنه الشعب هو الأصل وهو الأساس، وهو صاحب العلاقة والمصلحة الحقيقية في كل الأمور، اليه بخير نجاحات الحكم، وهو وحده الذي يتحمل نتائج اخطائه، واذا كنا نعلم بأن الحكم في العالم

الثالث علاوة على انه يتبوأ مركز القيادة، فاننا نعلم ايضا انه لـه من كفاءة اشخاصه، ومن مستوى تجربتهم، ومستوى فهمهم، وبما يتيسر لهم من وسائل الاتصال والمعرفة، وبما يتوفر لهم من امكانيات القوة والقدرة يظل الحكم هو الأقوى، وهو الأقدر وهو الذي يضطلع بحماية المصلحة العامة وهو المؤتمن عليها، وهو الذي يعهد اليه تقـدير مصلحـة الحكم والـوطن والمـواطن، واذا كان الحكم هـو القادر، وهـو المؤتمن على نزاهة الحكم وعلى مصلحة الوطن والمواطن، فأين تبتدى كفاءة ونزاهة الحكم، واين هنا تبدو مصلحة المواطن، واين تقف الحكومة من كل هذا : اين تقف من الهزائم المتكررة التي تصيب الوطن والمواطن على كل المستويات، العسكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، واين تقف من شعبنا الصامد في ظل الاحتلال البغيض. اين تقف الحكومة من شكاوي المواطنين المستمرة والمتصلة على كل المستويات، وفي كل الميادين. اين تقف الحكومة من التخاذل والتردد ومن التخلف والتردي في كل مناحي حياة وطننا، اين تقف الحكومة من عوامل التشكيك ومعاول الهدم التي تفعل فعلها كل يوم في مجتمعنا وتحدث فيه التسلل والتشرذم والتمزق.

اين تقف الحكومة من مصلحة المواطن وكرامة المواطن، ومن فكر المواطن وعطاء المواطن، ومن منجزاته وابداعه، واذا كنا نريد لهذه الحكومة الخير والنجاح في اداء رسالتها (ونحن نريد) فأننا نريد لها باختصار ان تنطلق من مصلحة الوطن والمواطن : - وهنا نتساءل وبمنتهى حسن النية ويتسائل معنا ابناء شعبنا : -

اين هي مصلحة الوطن والمواطن : -

هل من مصلحة الوطن والمواطن : -

١) ان يمنع على المعلمين (وهو قطاع كبير من ابناء شعبنا) يؤدون رسالتهم في تربية وبناء شعبنا، يمنع عليهم من ممارسة حقهم في انشاء نقابة لهم تنظم علاقاتهم وترعى مصالحهم.

هل من مصلحة الوطن والمواطن : -

٢) ان تظل المحاكم الخاصة والاستثنائية على درجة واحدة تستمد قوتها من قانون الدفاع ويظل المواطن يخاف على نفسه من اهتزاز العدالة وعدم اطمئنانه الى ضمان دواعي تحقيق العدالة

هل من مصلحة الوطن والمواطن : -

٣) ان تظل بعض القرارات الأدارية التي تصدر عن الحكومة، قرارات منزله وغير قابله للخطأ وتظل محصنه وغير قابلة للطعن او للمراجعه القضائية.

هل من مصلحة الوطن والمواطن : -

٤) ان تظل حقوق المواطن موضع امتهان، ويظل فكره وقناعاته موضع التشكيك نعرضه للحجز والتوقيف شهورا وسنين بدون محاكمة، وشل ارادته وحركته في الحياة، لمجرد اننا نشك بأن له رايا لا نرضى عنه او مخالفا لرأينا، تصادر هويته، وجواز سفره وصلة انتمائه فنمنع سفره، ونشل فكره وحركة حياته، فنسلبه طاقته، ونحرم وطننا من جهده وعطائه.

هذه بعض الأمثلة على النماذج التي هي ليست في مصلحة الوطن والمواطن اكتفي بطرحها واذهب الى تأييد بعض الأمثلة التي اوردها بعض الزملاء، في التأكيد على اطلاق الحريات العامة، حرية التعبير، وحرية العمل، وحرية الصحافة، وحرية تنظيم الاحزاب والنقابات في كل الاحكام التي كفلها الدستور.

انني اقولها بملأ الصراحة وبصوت عال وبمنتهى الحرص على سيرة الحكم في هذا البلد، والحرص على نجاح هذه الحكومة بالذات في اداء رسالتها، اقولها صريحة بأن هذه الأمثلة من الممارسات التي طرحت في هذه القاعدة (بصوت الشعب) هي من الممارسات التي اقل ما توصف به بأنها ممارسات كيفية وباطلة، ولا تستند الى احكم الدستور والقانون، لاتخدم مصلحة الحكم ولا هي بالتالي في مصلحة الوطن والمواطن.

اننا نطالب هذه الحكومة بأن تعمل على اعطاء المواطن حق في الحياة الحرة الكريمة، وان يعيد اليه ثقته في نفسه وبوطنه، وان يقيم العدل بين المواطنين، وان تؤمن بأن الشعب هو مصدر الهام الحكم، ومحور جهده وجهاده، وهو وحده القادر الذي يرفدها بكل مستلزمات ومتطلبات القوة التي تحتاج اليها، وهو وحده القادر على ضمان نجاح سيرة الحكم، التي نتطلع اليها جميعا، والله الموفق والسلام عليكم ورحمته وبركاته.

معالي رئيس المجلس : السيد يعقوب معمر.



السيد يعقوب معمر :

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين.

يسعدني ان اشارك في هذا النقاش الذي يتناول شؤوننا الداخلية، ويستهدف لفت النظر الى ما هو محل شكوى وانتقاد وقبل ان ابدي بعض الملاحظات ارى لزاما علي ان اشيد بهذه الممارسة الديموقراطية وتبادل الرأي بين ممثلي الشعب والحكومة بهدف تصحيح الأخطاء والوصول الى النهج الصحيح في العمل.

ولا يسعني ايضا الان انوه بكل فخر واعتزاز بما اسبغ الله عز وجل على هذا البلد من نعمة الاستقرار والازدهار بفضل قيادة الحسين المعظم الشجاعة والحكيمة حتى اصبح الاردن محط الأنظار بالنسبة للخطوات التي خطاها في مضمار العمران والتنمية والتصنيع رغم موارده المحدوده وامكاناته المحدوده ورغم الظروف السياسية القاسية التي خلقها العدوان الصهيوني الغاشم. كما لا يسعني ايضا الا ان اشيد بجهد الحكومة المخلص والدؤوب لتوفير الحياة الكريمة للمواطنين وبعودة الحياة الكريمة النيابية التي

حققت المشاركة الفعلية والتعاون الوثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للعمل يداً بيد في سبيل خير الوطن والمصلحة العامة.

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين.

المطالب والملاحظات التي سيتعرض لها الزملاء قد تكون كثيرة وانا بدوري سأقصر كلمتي على بعض الأمور التي اراها محل شكوى من بعض قطاعات الشعب آملا ان تتولى الحكومة الموقرة معالجتها بالسرعة الممكنة .لانها قابلة للمعالجة.

اولا : المحاكم العرفية : لاشك ان الظروف غير الطبيعية والاحداث الخطيرة التي اجتاحت منطقتنا منذ اكثر من عقدين من الزمن اوجبت فيما اوجبت تطبيق احكام المادية ١٢٤ ، ١٢٥ من الدستور ثم عقب ذلك حرب عام ١٩٦٧ وما تلاها من احوال استثنائية فاستدعى ذلك انشاء المحاكم العرفية التي قصد منها سرعة البت في القضايا التي تخل بامن البلد واستقراره. ثم توسعت صلاحيات هذه المحاكم تشمل جرائم ذات خطورة الى حد ما وكانت المبررات لهذا التوسع سرعة فصل الدعاوي اولا ثم ارهاب المنحرفين وقطع دابر الفساد الذي اخذ يستشري ويتعاظم بدافع الطمع والجشع ونتيجة التسيب احيانا، واني مع تأييدي لكل اجراء صارم يستهدف القضاء على الفساد الذي ان استفحل فلا بد ان ينعكس على اقتصاد البلد وأمنه واستقراره الا انني بنفس الوقت انتقد نواحي في التطبيق ارى فيها اهدارا للعدالة بعض الأحيان وذلك بسبب اجراءات هي في الأصل مخالفة لمبادىء العدالة اولا لفرض اقصى العقوبة دائما وثانيا لاغلاق الباب امام اصلاح الأخطاء التي تلابس الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم نظرا لعدم اتاحة الفرصة للمحكوم برؤية قضية امام محكمة اخرى بشأن من يحاكم امام القضاء العادي الذي اتاح للمحكوم الاستئناف لمحكمة اعلى واحيانا التمييز، وغير خاف انه مرارا تخطيء محكمة الدرجة الاولى فتصوب قرارها المحكمة التي فوقها: وهذه الاجراءات في القضاء العادي انما تنطلق من الحرص على تحقيق العدالة وتجنبت الحكم على شخص غير مذنب لانه ليس احد معصوما عن الخطأ الا الله عز وجل ـ وكما يقال خيرا ان يبرأ مئة مجرم من ان تحكم على بريء واحد.

ولما كانت المحاكم العرفية هي على درجة واحدة ولا تتقيد حتى بالأصول الجزائية وفق الصلاحيات الممنوحة لها فاحتمال الخطأ في بعض احكامها وارد ولا يكفي برأيي المتواضع مراقبة الحاكم العسكري الذي يصدق على هذه الاحكام ولا بد من وجود محكمة تعيد النظر في القرار لمحكمة الاستئناف او التمييز، الشيء الذي ولا شك سيحقق العدالة بصورة ادق واضبط ويحول دون وقوع الخطأ والظلم : ولهذا فإني اطلب سن تشريع مناسب يسمح باستئناف او تمييز الاحكام التي تصدرها المحاكم العرفية.

الملاحظة الثانية.

كنت حين مناقشة البيان الوزاري قد اوردت في كلمتي وقتئذ .موضوع بطالة الخريجين ولا سيما الاطباء منهم الذين اصبحوا يعدون بالمئات وقلت واقولها الآن ان هؤلاء قد اغلقت

في وجوههم ابواب العمل والرزق ولا سيما ابواب وزارة الصحة والمؤسسات الصحية الرسمية الأخرى وكذلك باب العمل في مستشفيات القطاع الخاص وهم الآن يلقون مع الأسف الشديد التنكر واللامبالاه وحتى اللوم والتقريع لاختيارهم هذه المهنة ومع كل هذه النظرة اليهم فأننا نفرح ونبتهج لأنه سيفتتح عندنا كلية طب جديدة.

نحن ايها السادة الكرام برأيي المتواضع نسير في شؤوننا الثقافية كيفما اتفق فلا دراسة ولا تخطيط الا افكارا من عند البعض لمعلومات فقط. وكلما واجهنا فيضا من هؤلاء الخريجين الذين افنوا سنوات طويلة من اعمارهم في الدراسة والتحصيل العلمي ناسين عما انفق اهلهم عليهم من مال كثير ـ اكتفينا نحن بلومهم لاختيارهم هذا الاختصاص او ذاك كأنهم فئة ظلت سواء السبيل او كأنهم ارتكبوا ذنبا استحقوا عليه ان نولي وجوهنا عنهم ونديرلهم ظهورنا واعتبرنا امرهم لا يعنينا من قريب او بعيد وكأنهم ليسوا ابناء هذا الوطن وكأنهم ليسو من طينة ذلك الانسان الذي هو ثروتنا في هذا البلد.

ولا اريد ان استرسل فالشكوى مريرة ولكني اقول واكرر القول انه من باب اولى ان تلاقي هذه الفئة المثقفة التي انهت السنين الطوال في الكد والجد والسهر الطويل لتحصيل العلم واجل ان تلاقي بعض العناية والاهتمام لا ان تصبح موضع الأهمال والترك والمجافاة خصوصا وقد مضت على بعضهم عدة سنوات وهم قاعدون في بيوتهم ينتظرون قرب الفرج ولا يجدون عملا يدر على الواحد منهم راتب مراسل في شركة.

اني اطالب الحكومة الموقرة بان توجه بعض الاهتمام لهؤلاء فتدرس اوضاعهم وتعمل على تشغيلهم وتأمين معيشتهم ومعيشة عيالهم كما اطالب المسؤولين وعلى الأخص مجلس التعليم العالي بان لا يترك الأمور على ما هي عليه من الآن فصاعدا فتزيد الطين بلة بل يجب وضع تخطيط شديد وحازم يحدد انواع الاختصاصات التي نحن بحاجة اليها وكذلك نوع الاختصاصات التي فاضت وستفيض عن الحاجة كثيرا في المستقبل من ثم تعقد اتفاقات مع الجامعات الاجنبية تحدد معها اسس القبول بتلك الجامعات على اساس معدلات معنية وكذلك تقليص العدد الذي زاد عن حاجة البلد لاني في الواقع لا أحمل الطلاب او اهلهم مسئولية الاختيار وارى ان ذلك يجب ان يكون مسئولية الجهات الرسمية المختصة.

الملاحظة الثالثة

اني ابارك خطوة الحكومة الأخيره في رفع الرسوم على بعض الكماليات ويؤسفني ان اقول اننا اصبحنا نشاهد في بلدنا العزيز في السنوات الأخيرة تبذيرا واستهلاك وترفاً في الكماليات لا مثيل له. وبصرف النظر عن وجود مواطنين مقتدرين ماليا فلا اظن ان بلدنا يمكن ان يتحمل من الناحية الاقتصادية استمرار هذا الترف والتبذير الذي كان سببها تلك الثروة التي نزلت على البعض بغير جهد او عناء او نتيجة الكسب غير المشروع وبتقديري ان الذين استبدلو الارض بالوان الرفاهية والقرض المستهلك سيندمون في النهاية.

على اي حال اني اطالب الحكومة بوضع خطة محكمة لتعقيل الاستهلاك او ترشيدة (حسب مفهوم هده الاصطلاحات الجديدة) وذلك بفرض رسوم عالية على الكماليات الحقيقية او منع استيرادها والله الموفق.

الملاحظة الرابعة والاخيرة :

يلاقي المواطن احيانا في بعض الدوائر عنتا في انجاز معاملاته وذلك بسبب التأخير والتباطؤ والماطلة ولا اريد ان اتوسع في هذا الموضوع ولكني اقترح ان ينشأ في كل وزارة او دائرة مرجع لاستلام المعاملات وتحديد موعد المراجعة بها وانجازها مع ارشاد المواطن بكل لطف واناه الى اين يذهب وكيف يراجع ومن يراجع ومع علمي بوجود مراجع استعلامية في بعض الدوائر فالمطلوب تعميم ذلك والتأكيد على مساعدة المواطن بالشكل الصحيح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس : السيد ادوارد حميس.



السيد ادوارد حميس :

معالي الرئيس حضرات النواب الكرام.

عبّر زملائي النواب الكرام مافيه الكفاية وبصورة شاملة عن المواضيع المختلفة المتعلقة بحرية الفرد وقد سبق وأن أثرتها سابقاً في جلسة الثقة وكان بودي أن أثيرها الآن الاّ أن اعادة الحديث بها ما هو الاّ مضيعة للوقت، لذا فإن لي وطيد الأمل بالحكومة الرشيدة أن تقوم بدراسة هذه الاقتراحات البناءة التي تقدم بها زملائي النواب مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار وأمن هذا البلد ضمن القانون وحرية الفرد المقدسة وحرمة الدستور.

أما فيما يتعلق بالاجراءات المتنوعة المفروضة على ابناء الضفة الغربية فقد طالب معظم نواب الأمة العمل على تخفيف هذه الاجراءات وحتى الغائها وآمل من الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار الوضع السيء الذي يعاني منه سكان الضفة الغربية من جراء تلك الاجراءات وعلى الحكومة أن تقارن مدى حسناتها وسيئاتها مع اعتقادي أن سيئاتها اكثر من حسناتها.

معالي رئيس المجلس : د . فوزي طعيمة.

د. فوزي شاكر طعيمة :

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

حديثي في مناقشة هذا اليوم ذو شقين

١ - شق يتعلق بإطار عمل هذا المجلس.

٢ - متعلق بموضوع هذه الجلسة

أما ونحن في بداية مرحلة جديدة جاءت



بعدما يزيد على عقد ونصف من غياب الحياة البرلمانية، فعلينا نحن اعضاء هذا المجلس ان نعمل في اطار من العمل السياسي المسؤول والجاد البعيد عن المزاودات، وان نتجه في عملنا وتقيّمنا لقضايانا من منطلق موضوعي وواقعي وليس من منطلق تسجيل المواقف، وكأننا لا نتناول من القضايا الاّ ما نعتقد بأنه سيسر به مواطننا، وبذلك فكأننا نفترض سذاجة وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة.

إن عملنا ايها الاخوة يتطلب منا الدراسة والبحث وتقصي الحقائق باسلوب هادىء وحكيم وليس، باسلوب الدراما، إنه يتطلب التحقق من الظواهر والقضايا من خلال البحث في العلاقات التي تحكم جوانب حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وفي اطرها الواسعة.

واذا كان من بين ما نهدف، الى تحقيقه هو بناء جسور الثقة بين المواطن والمسؤول فعلينا ان نسير بهذا المنهج،

لقد قرأت الاقتراحات وسمعت المطالب فكنت اخالها لا تخاطبني انما تتجاوزني فتخاطب فئات من الناس معينة. قرأت الاقتراحات التي كانت تبدو على السطح مطالب وطنية ولكن بقليل من الجهد والدراسة ما تلبث ان تموت عند ارض هذا المجلس. السبب في ذلك ان لا تقف عند هذه القضايا وقفة كافية ولا نحضّر لها ولا نبذل جهداً في جمع المعلومات حولها. وفوق ذلك لا نتناولها في اطارها الأوسع لا بل احياناً يكون اساسها انفعالي.

واليوم ونحن على وشك طرح موضوع الحريات العامة ومناقشتها مع الحكومة الموقرة فنحن بحاجة الى النية الصادقة والعمل المخلص الجاد والطويل الذي ارجو ان يسوده، والسعي وراء المصلحة المشتركة، والمشاركة الايجابية والبناءة في خدمة هذا المجتمع وبناء دعائم نموه وحرصها على خدمته لهو جدير بتقدير كل مواطن واعتزازه وفخاره.

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء

اسمحوا لي الاخوة الزملاء بشيء من التخليل النظري لمفهوم العلاقة ما بين السلطة والشعب علّه يساعد على تلمس طريقا غير هذه الطريق .... يجدر بنا ان نميز بين نوعين من السلطة :

١ - السلطة العقلانية

٢ - السلطة اللاعقلانية.

في النوع الأول يسير الطرفان (السلطة والشعب) في اتجاه واحد ونحو غايات واحدة بينما في الثاني مصلحة الطرف الاول تعني تدهور حالة الطرف الثاني.

كذلك العلاقة في النوع الأول تكون مختلفة في حركتها، فكلما سمح الطرف الأول بنمو الطرف الثاني كلما أصبحت الفجوة بين الاثنين أضيق وأقرب.

أضف الى ذلك ان الحالة النفسية تختلف في النوعية، في الأول تطغى عاطفة المشاركة، الاعجاب والاحساس بالجميل بينما في الثاني تظهر العدائية، وينمو الشك واذا استمرت الحالة هذه سيطرت روح اللامبالاة.

إن استمرارية النمط الثاني يعمل على استمرارية غياب القناعات فيصبح لدى الفرد اراء وتحيزات بدلاً من القناعات الراسخة.

يصبح لديه نزعات وميول ورغبات بدلاً من الارادة.

إن النظرة التي تنمو وتقوى مع مرور الزمن في ظل الخط الثاني هي أن الشعب يمثل قوةعمياء ينبغي على السلطة مراقبتها باستمرار، ليس جدير بأن يكون شريكاً إنما يستحق الوصاية التامة، الوصاية التي تفقد افراده استقلال وتقتل فيهم روح المبادرة، وتعزّز لديهم الشعور بعدم المسؤولية وعدم الاكتراث بما يجري حولهم.

إن النوع الأول من السلطة هو الذي انطلق منه كإطار لمشاركتي في مناقشة اليوم الهامة. وان لهنالك من الدلائل ما يشير الى أن حكومتنا الموقرة تسعى مخلصة الى التأكد على هذا الاطار من العلاقة بينها وبين مواطنيها. وإن اهتمامها بشؤون هذا الوطن الداخلية وحرصها على خدمته لهو جدير بتقدير كل مواطن واعتزازه وفخاره.

ايها الأخوة،

إننا نواجه مرحلة صعبة من تاريخناونواجه العديد من التناقضات والتعقيدات التي املتها علينا ظروف هذا البلد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سرعة تطوره وعدم مواكبة هذا التطور بالتخطيط في جميع الاحوال مما جعله يعجز احياناً عن احتواء هذه التناقضات والتعقيدات.

فالظاهر من الامور قد يبدو عقلاني ولكن الواقع لا عقلاني. مثال على ذلك نمو الاقتصاد الزراعي في الأردن واختناقات التسويق.

- نمو رأس المال في الأردن وغياب التجديد والتنويع في خلق صناعات جديدة.
- هجرة رؤوس االاموال
- الثراء السريع
- التضخم الاقتصادي (الفساد)
- سيطرة الغايات النفعية .
- ظهور طبقة متخصصة في انتهاز الفرص وذلك على حساب القاعدة العريضة من الشعب
- اعتماد سياسة ردود الافعال ومعالجة الكثير من قضايانا المهنية والاقتصادية كالزراعة بدلاً من التخطيط المسبق.
- ارتباط المؤسسات بالأفراد.

نحاول احياناً صنع لغة تقلل من حدة هذه التناقضات ولكن الحقيقة لا يمكن اخفاءها إن غياب رقابة الشعب ممثلاً بهيئاته المختلفة (الزراعية والعمالية ...) يجعل هذه

الظواهر، المرضية تتفاقم وتزداد. وان هذا الدور الذي يمكن ان يقوم به الشعب لهو لمصلحة الوطن.

لا أريد ان اطيل بمناقشة هذه الجوانب حيث تناولها من قبل العديد من الزملاء إلا أنني أعرض على الحكومة الموقرة أربعة نقاط.

١ ـ السماح بتنظيم حزبي في إطار يخدم المصلحة العامة لهذا البلد وينطلق من معطيات واقعة بدلاً من التنظيم السري. تنظيم يسمح بنشوء علاقة بناءة وايجابية ليس هناك مجتمع بدون معارضة فلم لا تتخذ هذه المعارضة اطاراً يجعل منها قوة ايجابية.

٢ ـ دعم النقابات والاتحادات والسماح لنقابات جديدة كنقابة للمعلمين التي تمثل قطاعات واسعة من شعبنا وعدم تجريدها من مضمونها اننا نرى نشوء طبقات مثل صغار الفلاحين والعمال ونشوء اتحادات لكننا لا نجدهم قادرين على الحركة كقوة اجتماعية تستطيع حماية حقوقها في نفس الوقت.

٣ ـ هناك الكثير من الطاقات المعطلة في مجتمعنا والمتمثلة بالعديد من ابناء هذا البلد المحرومين من حق العمل داخل الوطن او السفر خارج الوطن بقصد العمل او الدراسة. فلم لا يسمح لها باداء دورها والحصول على حقوقها ضمن اطار من المسؤولية والمحافظة على القانون.

٤ ـ اعادة النظر في الاحكام العرفية والسماح للمواطن باستئناف قضاياه والدفاع عنها.

لذا فإنني أرجو من الحكومة الموقرة عرض الأسباب والمبررات الموجبة لاستمراريتها. مثل هذه الأحكام.

وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الشيخ ليث الشبيلات.



السيد ليث الشبيلات :

يشاركني في هذه الكلمة النائب المحترم الشيخ عبد الوهاب الطراونة والنائب المحترم ماهرا ارشيد.

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله القائل في محكم التنزيل (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر) والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين الآمر باحترام المؤمنين والبشر أجمعين والقائل في

معرض ذلك. مخاطبا الكعبة المشرفة ما عظمك، واعظم حرمتك. ما أطيبك، واطيب ريحك، والذي نفس محمد بيده:
لحرمة المؤمن عند الله اعظم من حرمتك.
وبعد ايها السادة المحترمون :

يا من اذا قالوا فعلوا واذا اقسموا أبروا، ويا من كلفنا واياهم بمسؤولة تمثيل شعبنا واقسمنا حين تولي تلك المسؤولية بان نصون الدستور يا معشر الوزراء المكرمين الذين رضوا بتحمل مسؤولية ادارة البلاد بأكفأ الاساليب وانجحها محترمين الدستور والقوانين الصادرة عن هذا المجلس مقسمين على ذلك نفس قسم اخوانكم النواب.

يقول دستورنا « ان الامة هي مصدر السلطات » والذي يستفاد من هذا ان السلطات تمارس صلاحياتها وتقوم بواجباتها لخدمة هذه الامة ولارضائها، وكلما تململ الناس او تأذوا او ازعجهم امر او حل بهم سوء وجب على من استمد سلطته منهم ان يتفقدهم بالرحمة والشفقة وأن يراف بهم وأن يعمل على ازالة ما يسؤهم باسرع وقت، اما ان ينسى اصحاب السلطة مصدر سلطتهم فلا يستمعون الى شكاويهم ويتخذون الاجراءات التي تؤذيهم حتى ولو كانت النية من وراء هذه الاجراءات هي خدمتهم فهو امر غير مقبول، وقد بين دستورنا الحدود التي تعمل ضمنها كل سلطة من السلطات كما بين الدستور الحدود التي لا يمكن تجاوزها من قبل أي احد مع المواطنين.

ان الامن هو المطلب الرئيسي لكل مواطن، أمن الاعراض والممتلكات والامن الغذائي، ولكن تحقيق الامن للوطن لا يمكن ان يكون على حساب المواطنين وعلى حساب ازعاج اعصابهم وتخويفهم والتعدي على حقوقهم التي كفلها لهم الدستور، هذا الدستور الذي هو الوثيقة او الاتفاقية التي تحكم العلاقة بين المواطنين وبين من رضوا ان يحكمهم . . . ومن هنا استفيد على ان القانون الذي يخالف الدستور غير نافذ ولو على اجماع مجلس الامة فكيف بتعليمات وممارسات قد لا تسند حتى الى قانون.

ضمن هذه الشروط الدستورية رضي الشعب ان يحكم ورضي ان يؤخذ اي مواطن منه على اي تعد كما ان ضمن هذه الشروط رضي الشعب ان تمارس الهيئة التشريعية صلاحياتها ورضي لها ان تحرس حقوقهم من اي تجاوز مقصود او غير مقصود من السلطة التنفيذية. من هنا كانت مهمة الحكومة مهمة صعبة فان قصرت في حماية امن الوطن والمواطن فهي مؤاخذه وان تجاوزت اثناء عملها هذا حقوق بعض المواطنين فهي مؤاخذه. ومن هنا تاتي براعة الحكم وكفاءة الاداريين واخلاص المسؤولين في تنفيذ المهام الموكلة اليهم. وكلما اضطرت الحكومة الى التعدي على حقوق الافراد اثناء تأديتها لمهمة حماية المجموع كلما اثبتت ضعفها. وكلما ازدادت قوة ادارة الحكومة والثقة بينها وبين المواطنين كلما استطاعت ان تحقق الامن للمجموع دون التعدي على حقوق الافراد، لذلك ما لم يتم تعديل الدستور لاجازة ذلك فانه ليس من صلاحية أحد ان يقوم بحجز جوازات سفر المواطنين ما لم يصدر هذا الاجراء

عن محكمة رسمية. (هذا الجواز الذي توجت مقدمته بنص امر صاحب الجلالة الى كل مسؤول يبرز له هذا الجواز بتسهيل مهمة حاملة).
كما لا يجوز اعتقال المواطنين وتوقيفهم دون توجيه تهم لهم ومحاكمتهم، كما لا يجوز ان تمارس الضغوط النفسية والجسمية ولا ان توجه الاهانات للمعتقلين من اجل الادلاء بافاداتهم.
فلقد حدث كثيرا ويحدث يوميا حجز جوازات لمواطنين على الحدود ويطلب منهم مراجعة دوائر الامن للحصول عليها ولا يحصل عليها الا بشق الانفس وبعد ان يجبر بعضهم على الافادة بما يرضي تلك الدوائر ويتأخر كثير منهم في الحصول على جوازاتهم في محاولات حثيثه ينجح معظمها لتجنيدهم في سلك التجسس لا على الاعداء وانما على اخوانهم المواطنين.

وهناك فئات من الناس تحجز جوازاتهم اليا بمجرد عودتهم من بلاد معينة كالطلاب العائدين من البلدان الاشتراكية او الطلاب العائدين من باكستان أو حتى الطلاب العائدين من العراق.

أما الارزاق في هذا البلد فقد باتت في غياب السلطة التشريعية مرتبطة بالدوائر الامنية والتي توصي بكل ادب ودون اي ايحاء بان التوصية تحمل صيغة الامر بعدم تشغيل فلان وسحب بعثة فلان الدراسية ولم يبق الا ان توصي هذه الاجهزة الكريمة بعدم تزويج فلان فتكتمل الحلقة العائلية السعيدة لهذه الاسرة الاردنية الكبيرة بجعل النكاح مفروزا امنيا.

نحن نشارك السلطة التنفيذية حرصها لا بل نحاسبها اذا قصرت لا سمح الله في منع الجرائم السياسية واية عمليات تخريب ولكن على السلطة التنفيذية ان تكون معنا وأن نكون جميعا مع الدستور في ان الحرية الفكرية حق دستوري للمواطنين وأن على السلطة التنفيذية ان تحمي هذه الحرية لكل مواطن من ان يعتدي عليها من قبل اجهزة السلطة او من قبل مواطنين آخرين أبوا ان يمارسوا فكرهم بالاقناع والحوار ضمن الدستور ورضوا لانفسهم بالعمل على فرض فكرهم بالسلاح والارهاب والتخريب.

على مجلسنا الكريم هذا ان يؤكد من جديد على حقوق المواطنين الدستورية في ان يحملوا لكرهم الخاص بهم وفي حق مفكرينا ومثقفينا وطلابنا وفي حق علمائنا والدعاة الى نهضة امتنا وعزة ديننا ان لا يوءاخذوا الا اذا مارسوا اعمالا تخالف القانون وتهدد امن الوطن والمواطنين. أما ان يحجز جواز سفر كل طالب دخل مره الى اتحاد طلابي في بلد دراسته أو عالم ابى ان يسكت على منكر شرعي او مفكر رفض الصمت امام ظلمات الجهل وأن يضطهدوا وان يوصى بعدم توظيفهم في المؤسسات العامة، فان الارهاب لا يجوز ولن تحقق مثل هذه الاجراءات الا البغض والعداء في قلوب الناس تجاه السلطة التي استمدت صلاحياتها منهم.

ان الضمانة الامنية الكبرى في هذا البلد تكمن في قيادته العليا التي استطاعت خلال نيف وثلاثين عاما من الحكم بممارساتها الحليمة وبصفاتها الكريمة من عفو عند المقدرة عمن

مارس بكل وضوح ودون ريب ممارسات خارجه عن القانون والدستور من ان ترسخ مفهوم الاستقرار الذي يدور في فلكها بجاذبية ثقة المواطنين بمحبة مليكهم لهم ويشفقته حتى على المسيء منهم.

ولقد آن ان نحقق حلم شعبنا وامل قائده من ان تنتقل هذه الفوائد المستندة الى القدرة الشخصية الى المؤسسات التي اقامتها تلك الشخصية ورعتها. بحيث تكون هذه المؤسسات مرآة صادقة لقيادتها. فالقيادة التي امتنعت في احلك الظروف، عن ممارسة العقاب على المعتدين لا تسمح لاجهزتها بان تمارس العقاب على كل ظنين. ومع وعي الشعب والذي هو اللبنة الثابتة في بناء الاستقرار اصبحنا على درجة من الاطمئنان بان الشعارات البراقة والمستورد معظمها باتت لا تؤثر في مسيرتنا وأن الشعب يرغب ان يرى التغيير والتطوير من خلال المؤسسات الشرعية للبلاد تطويرا يوصل كل فرد من هذا الشعب الى شعوره بقيمته وكرامته وتلمس آثار معنى حريته.

لقد اصبحنا نرى اليوم تميزا بين المواطنين: مواطن مخلص ومواطن غير مخلص او مواطن اخطأ في السابق وتاب الى الله وقبل الله توبته ولكن الاجهزه الامنية ما زالت لم تقبل توبته، هذه الاجهزة التي تحتاج هي الى توبة بدورها. فان الاجراءات التي تتخذها فرديا تؤدي الى كثير من المآسي.

فهناك الزوج الذي ذهب الى دائرة الجوازات ليضيف اسم زوجته مثلا وحولته مديرية الجوازات الى مديرية المخابرات (علما بأن هذه اجراء غير دستوري وقد صدر بذلك حكم من محكمة العدل العليا) اتهم هذا الرجل بانه كانت له علاقة ايام التلمذه بأحد تنظيمات المقاومة، وأجبر على السفر الى الضفة الغربية دون اعلام زوجته وتلقفته سلطات الاحتلال هنالك لتحاكمه وهي وشك اصدار حكم في قضيته الان.

وهناك الطالبه التي انهت دراستها الجامعية وعادت الى الاردن ليحجز جوازسفرها وهي من سكان الضفة الغربية فبقيت هنا دون معيل وبعيدة عن اهلها.

وهنالك المواطن الذي يعيش في الخارج ولم يجدد له جواز سفره فبقي دون هوية. أما الذين تطوعوا للقتال في بيروت عندما تخلت الحكومات العربية جمعاء عن دورها في الانتصار للبنان، هؤلاء المتطوعون الذين لم يستطيعوا ان يصلوا الى الحدود اللبنانية بسبب منع السلطات السورية لهم بالدخول عادوا بعد يوم أو يومين الى بلدهم لتحجز جوازات سفرهم حتى يومنا هذا بل أشد من ذلك فان بعضهم ما زال محجوزا بشخصه حتى يومنا هذا.

والنتيجة ان كثيرا من المواطنين يعيشون في بلدهم كالغرباء يشعرون انهم منبوذون لا لشيء الا لان بعضهم تحركت في عروقه نخوة الانتصار لارض سلبت ولاخوان يضطهدون من عدو غاشم فأصبحوا بذلك اجساما غريبة في مجتمع مستسلم.

وأخيرا وليس آخرا هنالك الجمعية أو

النادي الذي يقدم طلبا للتسجيل ومن ضمن هيئة التأسيسية الوزير والعين والنائب وتبقى المعاملة اشهر في المخابرات لا يجروء أحد على متابعتها.

ان لم يكن هذا ظلما فما هو الظلم؟

مواطن اتصل بالنواب الذين يمثلوا ابناء بلدهم طالبا منهم التدخل للافراج عن اخيه وعن معتقلين سياسيين اخرين وللتدخل لفك اضرابهم عن الطعام، وكان بدوره هذا باذلا مساعي حميدة وبأسلوب اديب مهذب بعيد عن الغوغائية، هذا المواطن اعتقل بسبب هذه الجريمة النكراء ووضع في المخابرات العامة منذ اكثر من ثلاثة أسابيع. كما ان احد السجناء الذين كانوا يمثلون مجموعة المضربين في ابراز مطالب السجناء للسادة النواب الذين زاروا السجن، اخذ من السجن الى المخابرات مع انه محكوم واحد بعد ذلك الى سجن الزرقاء العسكري. قبل اسبوعين اطلق سراح بضع وثلاثين معتقلا سياسيا من اصل اكثر من مائة معتقل سياسي.

وبقي معتقلون، ممن يحمل معظمهم افكاراً سياسية ولم يشتركوا في اي اجراء عملي للتخريب كما بقي في السجن كثير من مواطني الضفة الغربية بتهمة قطع النهر للقيام بأعمال ضد العدو، اذا لم يخرجوا ويلتحقوا بأهليهم سيخسرون حق السكن في بلدهم.

ان الاعتقال التي تقوم بها الدوائر الامنية تمتد أحيانا لمدد طويلة لا يعلم طولها الا الله ولا يعتمد في تقرير مدتها الا على الضمائر الحية الموجودة لدى هذه الدوائر.

اما اذا طالت مدة التوقيف وخرب بيت المعتقل ودمرت تجارته وتراكمت ديونه وما الى ذلك فان هذا الامر لا يخص الدوائر الامنية والتي اردنا التكلم عما يجري بداخلها لطلبنا ان تكون الجلسة سرية من موقع الحرص على بلدنا وعلى سمعته.

أيها السادة الكرام: -

لا أظن ان احدا منكم لم يسمع ببعض هذا او كله ولكننا عامة نصدق الطرف القوي ولا نصدق الطرف الضعيف وكأننا نسينا مقولة ابي بكر الصديق رضي الله عنه (الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه).

أليس واجبا علينا ان نستقصي الحقائق وأن يكون لنا رقابة على هذه الأجهزة التي تمارس عملها وكان ليس عليها رقيب ولا عتيد، نحن قلنا ونقول وسنقول ونصرخ عاليا اننا ضد كل من يتصرف تصرفا يخل بالامن او يعرض سلامة الوطن للخطر، ومن نفس المنطلق فاننا نصرخ عاليا ونقول اننا لا نسمح لاي جهاز من الاجهزة ان يهين اي مواطن او يعرض صحته او راحته النفسية او وضعه المادي للايذاء ولو كان ذلك بنيه حفظ الأمن. ان اثبات الذنب او البراءة واجب المحاكم والمتهم بريء حتى تثبت ادانته وكل تصنيف للمواطنين يصدر عن غير جهة القضاء باطل وظالم وغير دستوري.

إنني أتوسم خيرا بالوزارة الكريمة للبدء في مسيرة الاصلاح. كيف لا وقد كان كثير من اخوتنا الذين التحقوا بها يتذمرون نفس التذمر

وينتقدون نفس الانتقاد فهم لا بد وبكل تأكيد سيعملون على التغيير تجاه الاصلح بعد ان استلموا مسؤولياتهم.

ولا داعي لتذكير الاخوة الوزراء الى انهم شخصيا وكمجموعة مسؤولون عن اي ظلم يقع على أحد المواطنين لا ينفرد بتلك المسؤولية أحد . . . فيسألون جميعا امام الله عن اجراءات حكومتهم كما سنسئل جميعا نحن النواب عن مواقفنا موافقة كانت ام رافضة.

هذا فيما يخص الامن السياسي.

اما فيما يخص الامن الاجتماعي والذي هو اصل المسألة الامنية فان ازدياد الهوة بين المحرومين والممنوحين وازدياد الفئة الفقيرة بانضمام الموظفين والمعلمين وغيرهم اليهم يشكل سببا رئيسيا لاي تذمر ينتج خللا امنيا، والحكومة مطالبة في هذا المجال بتبني اصدار قوانين اجتماعية تكفل العناية بجميع المواطنين فالمجتمع الذي لا يهتم بفقرائه مجتمع قاس ظالم مهما ادعى الرقي فالرقي يقاس باحترام الانسانية لا بالدينار ولا بالدرهم.

ولا يقبل عذر شح الموارد في هذا المجال لأولوية هذا الموضوع في اي مجتمع عادل ولان الموارد اللازمة لمثل هذه القوانين متوفرة بتطبيق فريضة الزكاة والتي كفل الله سبحانه وتعالى لنا كفايتها لتغطية نفقات الاهتمام بالفقراء ان الشعب الذي يكزه الضرائب عادة يطالب ويصر على تطبيق هذه الفريضة والتي يزيل ثقلها المادي كونها عبادة ترتاح لادائها النفس البشرية ويحصل الاطمئنان الاجتماعي بها وتتنزل رحمة السماء وبركتها عند ممارستها مصداقا لقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم (وما منع قوم الزكاة الا ومنعوا القطر).

اني في الحقيقة لا ارى احدا من نواب هذه الامة يستطيع ان يتجاهل هذا المطلب الشعبي والذي يعطي الحقوق لاصحابها، ان واجب ايصال الحقوق لاصحابها يسبق واجب تطبيق العقوبات والتي تطبق بحق من تجاوز حقوقه فماذا نفعل عندما يتجاوز المجتمع حقوق الافراد، ان مثل هذه المجتمعات تحتاج هي الى عقوبة وهذا ما تكفل به الله سبحانه وتعالى من اذلال لمثل هذه المجتمعات غير المتراحمة.

وما بالنا تركنا ايماننا بخالقنا وبرسوله العظيم الذي هددنا مبلغا إيّانا امانة المسؤولية بأنه إذا بات انسان جائعا او مات جوعا في قرية ما فان اهل تلك القرية جميعا مؤاخذون يوم القيامة . . . فنظرة ايها السادة حوالينا هل تظنون ان إتقى رجل من المسؤولين فينا ناج من النار . . . لا، والذي خلق الموت والحياة لا اعتقد ان احدا منا سيشم رائحة الجنة ونحن في هذا الحال.

كما ان الاساس الثاني للامن الاجتماعي يكمن في توجيه الشباب والناس اجمعين بعيدا عن الانحراف لا باغرائهم بكل ما يثير غرائزهم ويساعدهم على التعدي ثم مؤاخذتهم على ذلك فقد ورد في الدراسة التي أعدتها مديرية الامن العام بمناسبة يوم الطفل العالمي بخصوص جرائم الأحداث الحقائق التالية عن ابرز اسباب جرائم الاحداث :

١ ـ التفكك الاسري وانعدام الرقابة والاشراف الاسري.
٢ ـ فقر برامج وسائل الاعلام المختلفة في تثقيفهم والاسهام بتربيتهم وفقا للقواعد والاصول السليمة لا بل لاحظ المحققون إن حالات عديدة من الانحراف كانت ناتجة عن التأثير السيء لبعض برامج التلفزيون على وجه الخصوص.
٣ ـ ان المتورطين من الاحداث في مثل هذه القضايا قد ارتكبوا مخالفات صارخة للقانون مقلدين ادوارا سبق لهم مشاهدتها في برامج التلفزيون.
٤ ـ تناقص دور الام في رعاية الطفولة.
٥ ـ التفاوت في مستويات المعيشة.
٦ ـ ضعف الوازع الديني والضوابط الاجتماعية.
٧ ـ عجز المؤسسات العقابية عن ممارسة واجباتها على الوجه الامثل.

أيها السادة المحترمون :

ان اعطاء المواطنين حقوقهم وتوجيههم تربويا واعلاميا ليكونوا شعبا مقاتلا يستطيع الدفاع عن بلده المهدد لهو الاصل في الامن الاجتماعي ومع تحقيق ذلك فإننا ولا بد ان نحتاج الى قانون عقوبات صارم يطبق على كل من تجاوز حقوقه المؤمنة له حتى بابه. مثل هذا القانون يجب ان يستند الى الشريعة السمحاء التي عالجت النفس البشرية بما يعرفه عنها خالقها من اسرار لا بما اكتشفه ويكتشفه الفلاسفة على مر الايام.

ان تطبيق ما انزل الله بهذا الخصوص يحقق الامن في المجتمع ويطفيء نار حب الثأر في القلوب فكيف يبقى على قيد الحياة من هتك عرض طفلة صغيرة او حتى امرأة كبيرة؟ بأي وجه نقابل ربنا غدا ايها المسؤولون انقول له : لا تؤاخذنا فقد وجدنا في تشريعك واحكامك بعض النقص والعجز فأبت عبقريتنا الا ان تتدخل لانقاذ الموقف وتصحيح التنزيل حيث انك يا رب لم تول الناحية الانسانية حقها عند النظر الى المجرم ولكنك اوليت الناحية الاجتماعية حقها ونحن نخالفك.

أما انا فانني استغفر الله من كل هذا . . . افلا تشاركونني في الاستغفار. كما اننا نحتاج الى تطوير قانون اصول المحاكمات هذا القانون الذي هيء مشروعا جديدا له احد قضاتنا البارزين منذ عدة سنوات ونام بعد ذلك في احد الادراج. كيف نحقق الامن عندما يختبيء آكل الحقوق خلف قانون اصول المحاكمات وهو يعلم بان صاحب الحق لن يحصل عليه الا بعد سنوات مما يضطره للتسوية او لكف الطلب عن حقه اي اسأل واسألكم ألسنا نحن الذين نشجع آكل الحقوق بأجراءتنا المتبعة.

نحن نرغب ونطالب بكل ما اوتينا من قوة ان يطور القضاء وأن يحترم وان تعود المحاكم النظامية الى ممارسة جميع صلاحيتها في مبان تليق بهيبتها ورسالتها النبيلة وباجهزة قضائية معتنى باحوالها وبحقوقها وأن تلغى المحاكم العرفية وبعض المحاكم الخاصة التي لا تتمتع بالاستقلالية التي نص عليها الدستور من حيث انها منبثقة عن السلطة التنفيذية.

ان وجود الاحكام العرفية بسبب حالة الحرب امر قد يكون مفهوما ونحن نرغب به. شريطة ان نعيش حقا في حالة حرب وفي جو التهيئة للدفاع عن ارضنا لا ان نعيش في حالة من البسط والكيف والبذخ والانحلال.

لقد اخبرني أحد الصحفيين الغربيين قبل ايام وهو يزور الاردن مرة بانه صعق لما رآه من مظاهر المادية والرخاء وكان يعتقد انه قادم الى عاصمة تتصرف بما يتناسب مع كونها على مسافة ثلاثين كيلو مترا عن العدو الطامع في التوسع.

أما آن لنا ان نتجانس مع انفسنا. نحن نناشدكم الله ان تجعلونا نعيش في حالة حقيقية من الاستعداد الحثيث لحرب لا ريب آتية سيختار زمانها العدو الطامع الذي يستعد لها ليلا نهارا.

اما ان تستعمل الاحكام العرفية في حياة المواطن اليومية البعيدة في واقعها كل البعد عن حياة المواطن الخائف الحذر المترقب من عدو خارجي فهذا امر غير مقبول. نحن نطالب بالغاء الاحكام العرفية كما نطالب ان توجه بلادنا واقتصادنا وحياتنا بما يتناسب مع حقيقة المخاطر التي تهددنا.

ان قيمة الرجال تكون بقدر ما يشغل قلوبنا من احلام واذا لم تشغل قلوب الرجال بشؤون الرجولة من فروسية واستعداد لنزال العدو فستشغل حتما باللهو والفراغ والانحلال وسيتدفق ما بقي في الاجسام على صورة تخل بالامن بظلم المواطن لأخيه المواطن.

ايها السادة:

أشكر صبركم على كلمة شاب كان الاولى له ان يصمت كثيرا وهو يستمع اليكم ويتعلم منكم ويتكلم قليلا راجيا ان لا يزل وان لا يخطيء في مجالس الرجال واختم كلمتي راجيا منكم الموافقة على المقترحات التالية :-

١ . الطلب من الحكومة الرشيدة ان تلزم اجهزتها بالكف عن :-

أ) حجز جوازات سفر المواطنين ومنعهم من السفر لأي سبب كان.

ب) ممانعة تجديد سفر اي مواطن والتوقف عن الاجراء غير الدستوري باستشارة اجهزة الامن قبل تجديد جواز السفر.

ج) التمييز بين المواطنين في التوظيف والتوقف عن منع عمل مواطنين بلا سبب قانوني.

د) الافراج عن الموقوفين السياسين والعفو عن المحكومين السياسيين.

٢ . تشكيل لجنة برلمانية مهمتها مراقبة عدم تجاوز حقوق المواطنين ورفع تقارير. دورية الى المجلس بذلك.

٣ . وضع التشاريع اللازمة لتطبيق فريضة الزكاة وحسن توزيع فوائدها لاحتياجات الفقراء.

٤ . الغاء المحاكم العرفية واصلاح الاوضاع القضائية فيما يخص احوال القضاء ومباني المحاكم وسرعة بث القضايا ومراجعة

قانون العقوبات.

بسم الله الرحمن الرحيم (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ان الله نعما يعظكم به وان الله كان سميعا بصيرا). صدق الله العظيم ايها السادة الكرام : لا استطيع قبل ان اختم كلمتي إلا ان اتطرق لموضوع عن مؤتمر يهودي في قطر عربي شقيق بالاستنكار والرفض سائلاً زملائي جميعاً ان يتخذوا موقفاً من هذا التصرف الذي لا يزيدنا إلا انهياراً على طريق الاستسلام

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : السيد سلمان القضاة.



السيد سلمان القضاة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الاخوة الكرام

خلال الفترة التي اضطلعت بها هذه الحكومة بمسؤولياتها واتسمت به رغم قصرها لمسنا فيها حتى مما قامت به الحكومة واتسمت به مواقفها في الداخل مما يبشر بالخير والوعد الصادق تستحق على ذلك كل شكر مقدرين لها ممثلة برئيسها دولة السيد احمد عبيدات مساعيها لخدمة الوطن والمواطنين وايمانها واستعدادها لسماع كل شكوى وكل ملاحظة نافعة ايماناً منها بضرورة بقاء الاردن واستمراره قوياً صامداً ليبقى فيه الجميع تحت مظلة الطمأنينة وسيادة القانون واننا لنتطلع مع هذه الحكومة الى غد مشرق لأمتنا وشعبنا في ظل قيادة الحسين الرائدة الشجاعة.

ولهذا وبمناسبة هذه الجلسة المخصصة لاستعراض بعض الأمور الداخلية فانا انتهز هذه الفرصة لاستعراض بعض تلك الأمور التي يتحدث عنها المواطنون او يشكون منها وانا على ثقة بان هذه الحكومة التي تعرف واجباتها بالنظر فيها بكل عناية في نطاق المصلحة القومية العليا.

واليكم سادتي بعض هذه الأمور :

١ - الدستور الاردني قد سمح باقامة الاحزاب السياسية ضمن نطاق القانون وهي رديف للحياة البرلمانية وذلك لان الناس قد ملوا وسئموا من وجود الشلل في السياسة التي تعمل في نطاق الجلسات المغلقة كترف سياسي كما سئموا ايضاً وعانوا من الاحزاب السياسية في السابق والتي كانت في معظمها مستوردة مبادئها من الخارج ولهذا فاذا آن لقيام احزاب سياسية وطنية وهي رغبة وأمنية تقوم

وتعمل ضمن نطاق الدستور مؤمنة بمبادئه وتهدف الى تحقيق ذلك بالوسائل السلمية المشروعة نابعة ومنبثقة من دستور هذا البلد ويرفض الجميع رفضاً قاطعاً اقامة احزاب غير ذلك وغير دستورية.

٢ - ضرورة قيام صحف جديدة باعتبار ان الصحافة هي صيغة من التعبير عن الرأي العام وبهذه المناسبة فقد لمسنا في عهد هذه الحكومة ان الصحف تعمل بحرية ضمن نطاق المصلحة القومية العليا. ولهذا فاننا نشارك بالمطالبة بتعديل قانون المطبوعات بحيث يلغي النص الوارد فيه بتحصين القرار الاردني في حالة تعطيل الصحيفة لكي يحق لها الطعن بالقرار لدى محكمة العدل العليا.

٣ - يتحدث الناس من ان هناك ركود في الحالة الاقتصادية وفي هذا الصدد فان المسؤولية في هذا الباب لا تقع على عاتق الحكومة وحدها بل هي مسؤولية اصحاب رؤوس الاموال الذين اعطاهم الله الثروات ليوظفوها في المشاريع الصناعية والزراعية بما يعود على البلاد والمواطن بالخير لا ان ينفقوها على اقامة العمارات الكبيرة وتجميدها حجارة وبما انه كان من واجب الحكومة توجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به ولهذا فأننا نطالب الحكومة بالتدخل في هذا المجال ونجاحه في المناطق الريفية لمنع الهجرة الى العاصمة والمدن الرئيسة.

٤ - نحن نعلم ان قدرة هذا البلد المالية محدودة ولهذا من الواجب الحد من الأسراف الحكومي ومحاربة الفساد بكافة اشكاله وانواعه.

٥ - يشكو البعض من تدخل الجهات الأمنية في تشغيل العمال في القطاع الخاص - الشركات والمؤسسات المماثلة. واذا اجيز للحكومة ان تتحرى عن مسلك من نستخدمهم في اجهزتها الادارية فلا يجوز للجهات الأمنية ان تتدخل في استخدام بعض العمال.

٦ - نتوقع ونأمل ان نرى بين يدي هذا المجلس قريباً مشروع قانون لمكافحة جرائم الأمن الغذائي والأقتصادي.

يشكو البعض من اولياء الطلبة الذين يدرسون بالخارج من حجز جوازات سفرهم لدي بعض السلطات الأمنية بما يعرقل مهمة هؤلاء الشباب.

٧ - نطالب بتخفيف القيود في الاجراءات الأمنية على الجسور لتسهيل مهمة المواطنين الذين يترددون على الضفة الشرقية من الضفة الغربية وذلك ضمن اطار المصلحة القومية العليا.

هذا وكلنا امل بهذه الحكومة ان تدرس هذه الملاحظات بكل عناية ضمن نطاق المصلحة الحكومية العليا.

والله يوفقنا الجميع لخدمة الاردن في ظل

قائد المسيرة جلالة الحسين المعظم.

يشارك في هذه الكلمة

اسماعيل حجازي
فؤاد قاقيش
محمد الذويب
خالد الفياض
زياد يونس

معالي رئيس المجلس : السيد مروان الحمود



السيد مروان الحمود :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،
المجلس الموقر،

في وقت داعبتْ فيه نفسَ المواطنِ الآمالُ وملكَت عقلَه وحواسَّه احداثُ صدْرِ العام ٨٤ وراح قلبُه يقفزُ عن مواضِعِهِ يلاحقُ كلَّ حركةٍ من حركاتها أملاً يلمعُ وثقةً تتأسسُ أو تتعززُ، حتى أصبحَ قاب قوسين أو أدنى من ذاتِهِ كياناً منتمياً تحكُمه علاقةُ البذْلِ والعطاء، جاءت جلستُنا هذهِ لِتَمَسَّ اكثر مناطِقِ تكوينِهِ حساسيّةً وتَضعُنا في أكْثرِ جراحِهِ أيلاماً واتساعاً، وعلى أملِ أن لا تذهَب الحساسيةُ بِمُشَخِّصيها وأن لا تندَمِل الجراحُ على مُبلسيها.

أود أن اُصَدِّرَ حديثي مؤكداً على خطورة المهمّةِ التي نَتصدى لها وبالغِ الدِّقّةِ والحِكْمَةِ اللازمتين للتعامل معها ومبلغَ الحِرْصِ ومدى الاصرارِ على تحقيقِ نُقْلةٍ الى الامام، فضلاً عن الظّفر بفرصَةِ التحدثِ أو الكلام كمنطلقٍ لتناولها ومحددٍ لنتائجها، وثقةً مني بوضوح كل ذلك وتوافره، أُخاطِبُكم مستهلا بالتأكيدِ على المنطلقاتِ الأساسيةِ التالية :

أولا : أننا عندما نتكلمُ عن حقِ المواطنِ ما له وما عليه فان ذلِك يجب أن ينسحبَ على كلِّ مواطنٍ أيّا كان موقعُهُ في جسمِ الأمّةِ ليشْمَل بذلك سوادَ الأمة وسلطاتِ الدولةِ الثلاث وذلك حتى نحولَ دونَ وضْعِ مُنْتسبي الوطنِ في مواضِعَ متقابلةٍ يحاوِلُ كلٌّ من موقِعِهِ تحقيقَ ما امكَن على حسابِ الاخر.

ولأوضِّحَ العبارَة بدءً مؤكداً على أنّ ما نَبْحَثُهُ انّما هو حقُّ الوطنِ والأمّة على منتسبيها، صدقاً في الانتماء وتوازناً في العطاء وتجانساً في الاداء وتسابقاً في الالتزام بمقرراتها واحترام ارادتها.

ثانيا : وانطلاقاً من ذلك فاننا ونحنُ

نخاطبُ السلطَة التنفيذيَّةَ معبرين بلسانِ الأمَّةِ عَنْ مطالِبِها، فانّنا لا نسعى الى تحقيقِ مكاسِبَ للمـواطِنِ على حسـابِ الحكومَـةِ او نتسبب في العكس بقدر ما نقدم من خدمـة للوطن وعلى الأخصِّ الحكـومة، اذ أنّـه ليس أكـثر تسهيـلاً لِمَهمَّتِها وتخفيفاً لاعبائها وانجاحاً لِممارساتها مِنْ أنْ تَصْـدُرْ في كـلِّ ذلِـكَ عَنْ قنـاعـاتِ الأمَّـةِ وخصوصاً أنها طـرفٍ أساسٌ في تَشْكيـلِ هذهِ القناعاتِ أشْخاصا ومؤسساتٍ وسياسات.

ثالثا: أن الحرّياتِ اطلاقاً وتحـديداً انّمـا هي مفاهيمُ نِسبيّة تَتَغيَّرُ بتَغيّرِ القِيم الحضاريةِ للامم، وعليهِ فانّنا وَرُغْم ما تَبْدو عليه الصورة من إظـلام الاّ أننّا نَتمتّـعُ من حيثُ الأسـاس برصيدٍ ضَخْمٍ مِنْ أرْقى ما وَصَلَتْ إليهِ البَشريةُ بِنها مِنْ مفاهيمَ متمثّـلاً في شريعتنـا السَّمْحاء وتُراثنا الحضاريِّ العظيمِ، وأنَّ قَدْراً عظيما منها قد تجسد نُصوصاً في أنظمتنا، دستوراً وقوانـينَ واعرافَ وعادات، وعليه فليس مطلوبـا كحلٍّ شاملٍ وأساسي الاّ استيعابَ انظِمَتنا للمـزيدِ منْها وأهمُّ منْ ذلك الانضباطُ باحكامِ المتوافِرِ منها وأنْ لا نَجْعَلَ مِنْ ايِّ ظَرْفٍ أوْ مناسَبَة سَبَباً لتعطيلها أو التّنازُلِ عنها.

رابعا: أنَّ انماطَ السُّلوكِ ومُحَدِّداتِه ممّا لا يُمْكِنُ حصرُها أو ضَبْطُها يفوقُ ما يُمكِنُ في لوائِحَ وقوانينَ اهمِّيَّةً وعدداً مِمـا يجْعَلُ مِنَ العِنـايَةِ بهـا ومراقَبَتِها وتوْجيهها امْراً لا يَقِلُّ اهميَّةً عَنْ مراعاةِ القوانينَ المكتوبَة.

خامسا: أن القوانينَ الّتي لا يَتَسنّى لدَى تَطْبيقِها استيعابُ آمالِ الأمّةِ ومجاهدِها كبيرِها وصَغيرِها لا يُمْكِن الاّ أنْ تكونَ عِبْئاً على الأمَّةِ عبْئاً على الأمّة والقائمينَ على تَطْبيقها ممّا يَضَعُهم جميعاً في مَوْضِعَ التَّقصيرِ على الدَّوام.

وبعد فانّني وإذْ رَأيْتُ لِزاماً التنويه بما سَبَقَ اقْتِناعاً باستحالَـةِ تناوُلِ مَـوْضوعِ الحـريّات والحُقـوقِ بِشَكْلٍ مُسْتَقِـل، إلاّ أنني ومـراعـاةً لضيقِ المُقامِ وَتَفَهُّـماً لـطبيعـة دَوْرِ الحكـومَـةِ والمقصودَةِ مباشرةً بهذا العَرْض وايثارا لبحث ما يَتعلقُ بِمّا اوردتُ بالمسائِلِ التشريعيَّةِ والمَنْهجيّةِ في أماكِنِها مَعْ أخوتي النوابِ والمواطنينَ وثقةً بِحُسْنِ تَفَهُّم الجميعِ لما أوردت وارتكازا اليه فانني ادعو الى:ـ

اولا: حيثُ أنّ الدستورَ يُعْتَبَرُ الضَّمانَ الأقـوى لِلحـرِّيـاتِ والحُقـوقِ ويُمَثِّـلُ أسْمى انْجازاتِ الجماعَةِ فإنَّهُ يَجِبُ أنْ يكونَ بمنأىً عن المخالَفةِ أوْ التعطيلِ تحْتَ أيِّ ظَرْفٍ ولأيِّ سَببٍ مَنْها كان، وعليهِ فانَّ على الحكومَـةِ أنْ تُباشِرَ صلاحياتِها وِفْقَ احكام الموادِ ٩١ و ١/١٢٥ و ١/١٢٦ لمعالجةِ المواد ١٢٤ و ١٢٥ حتّى يتحقَق ذلك، اوعلى الأقَلّ لتوفيرِ تحْديدٍ أدَقَّ لهدفٍ ومُدّةٍ وطبيعَةِ الاحكامِ العُـرْفِيَّةِ وتَعْليمـاتِها لا تُحْرَمُ السلطَةُ التشريعيَّةُ بأيـة حـالٍ من دَوْرِهـا في وَضْعِهـا ومـراقَبَـةُ تنفيـذهـا وبمـا يَضْمَنُ لهـذه التعليماتِ الطبيعَة القانونيَّة انشاءً وإلغاءً.

ثانيا: أنّه وَرُغْمَ ما يُنْسَبُ الى تعليماتِ الادارةِ العرفيّةِ مِنْ فَضْلٍ وما تحقُّ لها من نجاحٍ في أكْثَرَ مِنْ دولةٍ الاّ أنها اجْتهادٌ يَقْبَلُ المراجَعَةَ، لأقولَ واثقاً بأنها تتناقَضُ مَعْ ظروفِ اصدارِها حيثُ تُلْقى بِعبءِ الدِّفاع باشكالِـهِ كامِـلاً على المُؤسَّسَةِ العسكريَّةِ وحْدها وفي ظروفٍ يكُـون فيها أحْوَجَ ما يكُون الى التَفَرُّغِ لِمَهمّتِهِ الأساسيّةِ

وفي ظروفٍ تُمْلي ضرورَة أنْ يُسْتَثْمَر كلُّ جَهْدٍ وأنْ تـدعى الأمّةُ لِتتقاسمُ المسؤوليّةِ، واذا تَذكرنا أنَّ في قوانيننا العاديّةِ وعلى الأخصِّ قانونِ العقوباتِ لا تكادُ تغادِرُ صغيرَةً ولا كبيرةً الا وعَالَجتها في وقْتٍ لَمْ تُضِفْ إليها التعليماتُ العرفيّةُ أيَّ جديدٍ وأنَّ الجهازَ القضائيَّ على قَدْرٍ من الكفايَةِ وأنَّ الثِّقَةَ في مُنْتَسبي الأمّـةِ مُفْتَـرضَـةُ حتّى يَثْبُتَ العَكْسُ، فَيُمْكنني القولُ بأنَّ سلبيةَ التعليماتِ وخاصّةً لِسُهولَةِ تَصوُّرِ المواطِنِ وكأنّهُ مُسْتَهدَفٌ بها يفوق ايجابيتّها بما يَدْفَعُني بِكُلِّ ثِقَةٍ الى الدّعوةِ الى أنْ تباشِرَ الحكومَةُ الصلاحيّاتِ ذاتِها لالغاءِ تعليماتِ الادارة العرفية وما تفرع عنها.

ثـالثـا: واذ ضمن الـدستـور حقـوق المواطن الاساسيّة في جُمْلةِ أحْكامِهِ وعلى الأخصِّ في الفَصْلِ الثّاني، فإنّه لَيْس أبْسطَ ولا أوْجَبَ مِنْ إلغاءِ التعليماتِ والقراراتِ التي تتعارضُ مع احكامِهِ قَبْل التفكيرِ في المزيدِ مِنْها.

رابعا: وبما أن الدستورَ قَدْ ضَمِنَ للسُّلْطَةِ التّشريعيَّةِ واجِبها تجاهَ السلطةِ التنفيذيةِ مسائَلَةً واستجْـواباً وثقَـةً، فـانّ مِمّـا يخـالِفُ احكـامَـهُ استقلالِ أيٍّ مِنْ أجْهِزَةِ السُّلطةِ التنفيذيةِ كياناً او قراراً بما لا يُمَكِّنُ مَجْلِسَ الأمةِ مِن الاضطِّلاع بمسؤولياته.

خامسا: ولّما كانَ انسجـامُ المواطِنِ مَعْ مُعْتَقداتِهِ وتمكينُهُ مِنْ مُمارَسَـةِ قناعـاتِهِ هُـوَ أهَمُّ ضمانٍ لزيادَة دافِعيّةِ العَطاء لَديْـهِ، ولّما كـانت الوَحْدَةُ أهمَّ اهـدافِهِ فـإنَّ البلَدَ، وهِيَ المُؤهّلَةُ لذلك حضاريّاً وجغرافيّاً وقيادَةً، أنْ تُحقِّقَ القُدْوة وتكوّنَ المِثالَ لِتصِلَ فَضْلاً عَنْ الإنجازِ العظيمِ الذي انجزناهُ الى تعميمِ الفَهْمِ نَظَرِيـاً وَعَمَليّاً حَتّى يعلو صوتُ ابْنِ السَّلطِ على صَوْتِ ساكِنِ البقْعَةِ مطالبَةً بِفلسطين حقاً ويعلو صوْتُ الثاني على الاول عنِ الأردُنِّ دفاعاً ولَهُ إعماراً ويعلُو صَـوْتُهما عـلى مَنْ عَداهمـا للوطنِ الكبيرِ انتمـاءً وَبَذْلاً.

سادسا: واستناداً الى ذلك وتحقيقاً لَهُ فإنَّ مِنْ حَقِّ الأمَةِ على الدَّوْلَةِ أنْ تَنْتقِلْ بالعلاقَةِ مَعَ مُنَظَّمَةِ التحريرِ الفلسطينية مِنْ مَرْحَلَةِ التنسيقِ والتعـاونُ الى واقِعِ وحْـدَةِ الهَـدف والأسلوبِ والأداءِ وأنْ يُـراعي أنْ لا يَقْتَصِـرَ ذلِـكَ عـلى مسؤولي الصفِّ الأوَل بَـلْ لِيُصْبِـحْ دَابَ وَحَقَّ وواجِبَ كُلِّ مراتِبِ مُنْتسبي الأمَةِ وأفْرادِها.

سـابعا: وَحَيْثُ أنَّ تحقّقَ الثِّقَـةِ وَتَوفـيرِ المعقولِ مِنْ التَّفهُّمِ والرِّضِي هُمَا ركيزتا الأداءِ الايجـابي لِلمواطِن فـإنَّ حَقَّ الوَطَنِ بـالاهتمام بقاعِدَةِ الجهازِ الاداري اختيارا واعداداً وتَوْجيهاً ومُحاسَبَةً.

ثامنا: وبما أنَّ الديمقراطِيّةَ هِي الاسلوبُ الأمْثَلُ لتحقيقِ كُلِّ ذلِك وضمانَةُ جَماعِيَّةِ صُنْعِ القَرارِ وَحَمْلِ المَسْؤوليّةِ، وَحَيْثُ أنَّها لَيْسَتْ مُجَرَّدَ شعارٍ يُتَبنّى فَإنَّ مِنْ حَقِّ الوَطَنِ على الدَّوْلَةِ أنْ تَرْسُمَ للديمقراطِيّةِ طريقَ النّفاذِ الى قَلْبِ المواطِنِ هَضْماً وقبولاً ومُمارَسَةً، وأنْ توفِّرَ فُرَصَ مُمارَسَتِها ونُمُوّها مَعَ الفَرْدِ طِفْـلاً في إسرتِـهِ أوْ تلميذاً في مَـدْرَسَـتِـهِ وإطـاراً سـلوكَـهُ أيْـاً كـانَ، موقِعُـهُ في جِسْمِ الأمّةِ، وعَليهِ وعَنْ طـريقِ الأنتخابِ يَجِبُ أنْ تَتِمَّ المباشرَةُ بإعْطاءِ العمل الجمـاهي والحُكْمِ المحلي بَعْـدَهُ التطبيقي في الاحياءِ والمُدُنِ والقُـرى وَحَتّى تَصِلَ إلى وضـع

تَسْتَنِدُ فِيه سلطات الدَّوْلَةِ الثلاثِ الى قاعدة مُدَرَّبَةٍ تَسْهلُ مخاطَبَتُها والاستماعُ إليها والاعتمادُ عَلَيْها.

تاسعا : وحيثُ إِنَّ طريقَ كُلِّ ذلك انما هُو عبْرَ التَّعْليمِ والتَربيَةِ، الا أنهُ وَرُغْمَ المستوى المُتقدِّم الذي نَعْتَزُّ بِهِ الأ أنَّهُ وتحقيقاً لِكُلِّ ما سَبَقَ فَإنَّ فَلْسَفَةِ التربيةِ والتَعليمِ يَجِبْ أنْ لا تَقْتَصِر على مُجَرَّدِ الأعلامِ والأخبارِ وايصالِ المعلوماتِ، بَلْ يَجِبُ انْ تَرْتَكِزَ في محاوَلَةِ داخِلَ المَدْرَسَةِ وخارِجها حَتّى نَصِلَ بالمَدْرَسَةِ لأنْ تكونَ مكانَ عبادَةٍ وَمَرْكِزاً فِكْرِياً ومُخْتَبَراً عِلْمِياً وَمرْكِزَ إعدادِ للقُوَّةِ وبمُؤسساتِ المُجْتَمعِ المختلفةِ لأنْ تكونَ مَدارسَ بهذا المَعْنى حَتّى نَصِلَ بالمُكَلَّفِ بِخِدْمَةِ العَلَمِ ومُجَنَّدِ الجَيْشِ الشَّعْبِي الى مُعَسْكَرِ التَّدْريبِ جُنْدِياً مُنْتَمِياً مُعَداً فِكريّاً وَبَدَنِيّاً، وبالجُنْدِيِّ والمُوَظَّفِ والعامِلِ مواطِناً مُنْتمياً.

عاشرا : ولَمّا كانَ مِنَ المستحيلِ تحقيقُ شيءٍ مِنْ ذلِكَ الأ باقتناعِ كُلِّ مُنْتَسبي الوَطَن بِهِ واستعدادِهِمْ للتَّفاني في سبيلِهِ فانَّ مِنْ حَقِّ الوَطَنِ على المواطِنِ أنْ يَكُفَّ وَيَتخلّ في الحال عَنْ كلِّ القِيَمِ السَّلبيَّةِ التي تُحْكُمُ طرائِقَ تَفْكيرِهِ وأشْكالَ أدائِهِ سواءٌ مِنْ حَيْثُ تَعَمُّقُ الشَّكِّ وَتَمَكُّنُ الأحباطِ أوْ سهولَةُ اطلاقِ الاحكامِ وَتكوينِ الأفكارِ اوْ تبنّيها وعلى هذا المواطن أيْنَ كانَ موقِعُهُ أنْ يُبادِرَ إلى تَشْخيصِها امراضاً يَسعى إلى قَمْعِها واحْلالِ الايجابيِّ مِمّا يَصِلُ إليه مكانَها.

حادي عشر : ولَمّا كانَ الحَدُّ بَيْنَ المواطِنِ والدَّوْلَةِ غَيْرَ دقيقٍ، فَانَّهُ مِنْ حَقِّ الوَطَنِ على المواطِنِ انْ يتخلى عن مجرد المطالَبَةِ، وفي حالة اضْرارِهِ فَمِنْ نَفْسِهِ أوّلاً وعليه أنْ يُدْرِكَ انَّ دَوْرَه لا يقل عن الحكومَةِ اهَمِيَّةً بل إنَّ التمييزَ بينَها أمْرٌ مُستحيلٌ، وَعَلَيْه فإنَّ سبَباً مَهْما كانَتْ وجاهَتُهُ لا يُبَرِّرُ التسابُقَ في الخروجِ على القوانين والالتفافِ عَلَيْها وأنَّ تقصيراً مَهْما بَلَغَ لا يُبَرِّرُ التَفَنُّنَ في التَّهَرُّبِ مِنْ دَفْعِ ضريبَةِ الانْتِماءِ حَتّى نَصِلَ الى وَضْعٍ نَتسابَقُ فيه في وضْعِ أُطُرِ المُشارَكَةِ وَتحقيق أكْبر قَدْرٍ مِنَ البَذْلِ بَدَلَ أنْ نَجْتَهِدَ في تَبْريرِ الأمْتِناعِ عَنْهُ والتخلُّصِ مِنْه مادِّياً أوْ مَعْنَوِياً.

واخيرا. ولَئِنْ كانَ ما ذكَرْتُ يَتَّسِمُ بالعموميَّةِ أكْثَرَ مِنْه بالمباشَرَةِ والتَسْمِية والتَّمثيلِ فإنَّ ذلك إنما هُوَ من قبيلِ الحِرْص على عَدمِ مُمارسَةِ سلْبيَّةٍ ادْعو الى نَبْذِها، ولَئِنْ كان معه مألوف في مثل هذه المناسبَةِ تسيطرُ قائِمة بالمطالبات والمخالفاتِ تَبْدأُ بِحَجْزِ الجوازاتِ ولا تَنْتهي الاَّ بانْ تُصْبح كلُّ القِيَمَ المُسَلَّم بها لدى كُلِّ أُمَم الأرْضِ مَوْضِعَ نِقاشٍ وتشكيك، فإنَّ ما مَنَعني مِنْ كلِّ ذلِكَ هُوَ تَكفُّل ما اوردته بمعالَجَةِ المُشْكلاتِ من جذورها أولاً، وثقةً مني بأنها مِمّا لا يَخْتَلِفُ عليه اثنان مِنّا سُلطاتٍ ومواطنينَ، وبأنها إنْ كانَتْ مبررَةً بِفعْلِ بَعْضِ الظروفِ فإنَّ ذلك لا يَجْعَلُ منها حقائِقَ أوْ قناعاتٍ مُسَلَّم بها ثانيا، واقتناعا مطلقا بانني إنَّما أعبِّر بلسانِ أبنَاءِ البَلْقاءِ في مُخيماتِها وقُراها ومَرْكِزُها والذينَ لَمستُ لديهم قدْراً عظيماً من التَفَهُّم ومستوى أعْتَزُّ به من الايجابيةِ في طرحِ المُشكلاتِ وتَصورِ الحلولِ ومَبْلغاً كبيراً مِن الاستعدادِ للمشاركَةِ والبَذْلِ في سبيلِ رِفْعَةِ هذا الوطنِ واهدافِ الأمّة بناةً مع القائِد الباني وشُهداءَ على الدَّرْب الذي ارتضيناه وآمنا به واقسمنا على أن لا نحيد عنه.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس : د. رياض النوايسة.



السيد رياض النوايسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس :

الأخوة النواب والوزراء المحترمين، في بداية حديثي أود أن أذكر باني افهم الأمور بما يتعلق بجلسة مع الحكومة الموقرة بأن نتعامل مع سلطة موازية للسلطة التشريعية وفي إطار من التعاون ولا يوجد أي توجس أو أدنى شك حول هذه القناعة، عندما أنظر واتطلع من خلال هذه الرؤيا أقولها ولست تابعاً او ذيلاً للحكومة، كما انني أقولها ولست مترفعاً أو فوقها على الاطلاق. بل أقولها كممثل للشعب في سلطة تشريعية يحتل موقع محدد ضمن مكونات هذه السلطة التشريعية وأقولها أيضاً من منطلق التعاون بين كافة السلطات الرئيسية الموجودة في بناء هذا الوطن، بتقديري المسألة الأساسية في كل حوارنا هي مسألة الالتزام بالدستور بالدرجة أساسها واختصاراً للحديث فإني أرى أن هذا الموضوع يتمثل في ثلاثة أمور رئيسية الأمر الأول هو بالافراج عن الدستور وبما يعني هذا المفهوم أو هذا التعبير من أبعاد وإطلاق القوانين التي يجب أن تطلق لا أن تعطل، وتوفيق قوانين عاملة وفاعلة ويجب أن توفق.

معالي رئيس المجلس، السادة النواب

حين صدرت الارادة الملكية باعادة الحياة البرلمانية واستبشر المواطنين خيرا، واحس الجميع ان ذلك سيزيل صداء السنين ومعاناة الايام التي لها مناخا مناسبا في غياب التمثيل الشعبي وسيطرة اوضاع شاذة على البلاد نتيجة لظروف معروفة للجميع وبعد ذلك جاءت الانتخابات التكميلية وبما حكمها من اجواء لاول مرة تعيشها المملكة نقلت مجموع السكان الى حالة جديدة من الارتياح والتفاؤل بكل ما هو ايجابي وازاء ذلك؛ كثرت وتعمقت نظرات كل المتضررين من الاوضاع السابقة، وجاءت نداءاتهم واستغاثاتهم ومطالبهم بحجم الآمال التي يعقدون، والتي يجب ان نقدرها احسن ما يمكن، اذ ان اي اجراء ديمقراطي او انساني مهما صغر حجمه فانه يؤتي ثمارا ممتازه ووفيره على صعيد المسيرة وتقويتها ورسوخها، وان اي تصور يخرج عن ذلك هو تصور قاصر وخاطيء.

ايها الاخوة الاعزاء،

ان من بين فئات شعبنا والتي آملت خيرا نزلاء مراكز الاصلاح السياسيين منهم وغيرهم سواء المحكومين أو الموقوفين، هذه الفئة ما زالت تطمح كبقية افراد الشعب بتحقيق مكاسب لها

في ظل المستجدات التي طرأت، علما بان هذه الفئة ليست في نزهة فانها تطرح مطالب محقة بها تقضي الامانة ان تعالج بجدية وعدالة معتقدا ايضا ان الفترة التي قضوها في المراكز المذكورة استنفذت اغراضها وبات معها الابقاء على اوضاعهم امر لا مبرر له وخسارة في جوانب لا حصر لها.

ايها الاخوة الاعزاء،

ان هناك فئات اخرى هي خارج هذه المراكز ولها معاناتها حيث دفعت ضرائب باهظة نتيجة الظروف المشار اليها ويقع في هذه الحالة كل الّذين محجوزه او تحجز جوازات سفرهم او هم مالكون لها وفاعليتها باطلة واؤلئك الذين يمنعون من العمل في مؤسسات الدولة وغيرها، ان هؤلاء المواطنين يعدون ان مرحلة جديدة قد بات وأن الاوان لأن يفرج عن قوتهم وطموحهم وجهدهم لكي تستمر في خدمة الوطن، وبما ان هذا هو حق دستوري لكل مواطن اذن لا بد وان يأخذ كل مواطن حقه ويجب ان تتعامل الاجهزة المعنية على هذا الاساس وفي خدمة الدستور.

ايها الاخوة الاعزاء:ـ

ان الافراج عن المحكومين والموقوفين داخل او خارج هذه المراكز مسألة طبيعية ودستورية احتكاما لما نصت عليه مواد الدستور من المادة الخامسة ولغاية الثالثة والعشرون من تحديد للحقوق والواجبات للمواطنين وبما يكفل وعلى مستوى رفيع خلق الانسان المبدع المتحرر القادر على الايفاء باكثر مما يطلب طوعا ورغبة والمتطلع الى غد مشرق واثر حقيقي في صنع التاريخ، ان اية دولة في العالم لا بد وان تحترم دستورها وتتقيد به وتعايشه كل الزمن وفي شتى الظروف وذلك ليساهم كل منهم في ديمومة وتطوير الآخر. لا أن يشكل عبء عليه ويختل التوازن بولادة اوضاع غير عادية لا يمكن المراهنة عليها لوقت طويل، وعلية فان احترام نصوص الدستور وتطبيقها مهما ثقلت هو احترام لعقلية ونفس وحاضر ومستقبل وتاريخ الشعب والدولة على حد سواء وتحقيقا للذلك وتلبية لنداءالواجب والاحساس بالمسؤولية فانني أرى ان اقرار المسائل التالية عمليا هو السبيل الوحيد الذي يضمن زوال الاحوال الغير اعتيادية وما ترتب عليهما من سلبيات وهو ما يعنى العودة الى الحياة الدستورية حقا وبمدلولها الواسع المنطقي وهذه المسائل هي. ـ

اولا : الغاء الاحكام العرفية وتوقيف العمل بقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٥٩ وما طرأ عليه من تعديلات وتقييد ذلك بحالة الحرب الفعلية(حدوث عمليات عسكرية).

ثانيا : اسقاط كافة القضايا السياسية وحفظ التحقيقات في هذه القضايا والغاء كافة الاحكام الصادرة عن المحاكم الاستثنائية فيما يتعلق بالقضايا الاخرى واعادة امر الفصل فيها للسلطة القضائية.

ثالثا : توقيف العمل بقانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وما طرأ عليه من تعديلات.

رابعا : تعديل القوانين المحصنة في وجه المراجعه القضائية بحيث يستعيد القضاء الاردني حقه في النظر في شكاوي المواطنين ضد

التصرفات الادارية المخالفة للقانون او العدالة، مثال : قانون المطبوعات والنشر وقوانين النقابات وقانون السلامة العامة وقانون الاستملاك. . . الى اخر القائمة.

خامسا : النظر الى القوانين المسنونة او التي هي قيد التشريع بما هو في قيد التشريع بما هو مطلوب دستوريا لا متجاوزه ولا متخلفة عنه بقصد تصور الابداع وترجيح نص حساب غيره.

سادسا : ان تعديل قانون الانتخابات النيابية بحيث يضمن سد الثغرات الموجودة فيه وبما يكفل حياد السلطة التنفيذية ونزاهة الانتخابات وسيطرة القضاء على ادارتها ورفع القيود على الدعاية الانتخابية والتمثيل الواسع لقطاعات الشعب كافة وفقا للكثافة السكانية وبما يسمح لتمثيل المنظمات الشعبية ذات القاعدة العريضة ـ كالتنظيمات العمالية والنسوية والشبابية والفلاحية وذلك لاجل استكمال التمثيل الشعبي الديمقراطي الحقيقي.

سابعا : اقرار حق التنظيمات الطبقية والتيارات السياسية في اقامة احزابها المستقلة دون ـ وصاية من احد او قيود او شروط ذلك وما جوهر الدستور وعدم تعرضهم للاضطهاد او التمييز بسبب هذا الانتماء وتحريم ملاحقة المواطنين من جراء هذه النشاطات.

ثامنا : اقرار حق التنظيمات النقابية للعمال والفلاحين والمعلمين وكافة التنظيمات المهنية والحرفية الاخرى والاتحادات النسوية والشبابية دون تدخل او وصاية وضمان حقها في التعبير والدفاع عن مصالحها بكل الوسائل والتي لا تتعارض مع احكام الدستور.

تاسعا : اقرار حرية الرأي والكلمة والصحافة والطباعة والنشر عمليا ورفع كل القيود والاجراءات المقيدة لذلك وانتهاج سياسة اعلامية وتعبوية وطنية وقومية تستند الى التاريخ العربي وروح الاسلام وحق هذه الامة في الدفاع عن نفسها واسترداد المغتصب من حقوقها ومطلة على الواقع المعاصر بعقل مفتوح موظفة ذلك للتصدي لجميع التحديات التي تواجه الامة رافضة للافكار والممارسات الاستسلامية والتيئيسية متيقنة من قدرات الامة على تحقيق الظفر على اعدائها مهما عظمت النوائب.

عاشرا : وضع الرقابة اللازمة على اجهزة الدولة ومحاربة الفساد والمحسوبية والتسيب ومجمل العلل التي تعاني منها هذه الاجهزة والارتقاء بها حيث يجب ان تكون مؤمنة بالشعب محبة للواجب مندفعة في الأداء بقناعة يقينية في الانتماء لهذا الوطن.

حادي عشر : ان توفير الخدمات الضرورية من طرق ونقل ومواصلات وماء واتصالات سلكية ولاسلكية وخدمات صحية وتعليمية وتربوية وكهربائية وغيرها هي بحاجة الى مزيد من الجهد رغم الاشواط المتقدمة التي قطعت في ذلك خصوصا فيما يتعلق بحسن توزيعها وتعميم المتقدم منها ورفع كفاءتها وبناءها وفق أسس استراتيجية تتناسب من الدور المتميز الملقى على كاهل الوطن في المواجهة

القومية واضعين في عين الاعتبار حمل اكبر قدر ممكن من التكلفة عن كاهل الشعب. ان هذه كلها تأتي في مقدمة اساسيات الحياة التي بدونها لا يمكن الارتقاء بالمواطن الى حالة الادراك الموضوعية والاحساس بالقيمة الانسانية وما يترتب على ذلك من مسؤوليات.

ثاني عشر : ان توفير السلع والحاجيات الاساسية ذات الجودة العالية وباسعار يستطيع كل مواطن تحملها يقتضي السيطرة على التجارة الخارجية وضبط التجارة الداخلية مع الاستفادة من دور القطاع الخاص في هذا المضمار وفق خطة مرسومة ومحكمة ومتزامنة مع سياسة تموينية تغطي كافة الاحتياجات بما يستلزم ذلك من ضبط للاسعار ودرء للجشع والاستغلال الذي يحكم سوقنا التجارية.

ثالث عشر : فيما يتعلق بالزراعة والانتاج الحيواني فانه كما نعلم في وضع لا يحسد عليه رغم كفاح العاملين فيه وهذا ما يفرض وضع سياسة زراعية مدروسة ومبرمجة بحيث تتكفل السيطرة الناجحة على جميع حلقات العملية الزراعية ابتداء من الشروع في العمل وانتهاء بتأمين حصاد الجهد الحقيقي لصالح العاملين بهذا الحقل، ويصح القول نفسه على الصناعة بكل فروعها.

رابع عشر : ان وجوب توفير فرص العمل وبأجر مكافيء لكل القادرين عليه وفي كل القطاعات العاملة، وبما يعني ذلك من تصد فعال وسريع لمواجهة البطالة بوجهيها المقنع والمكشوف واستثمار الطاقات العاملة على افضل وجه والحيلولة دون هدرها وبالتالي التفريط باعظم ثروة في هذا الوطن ونحن بحاجة الى أي قيمة عملية. انني اعلم ايها الاخوة ان ما ذكرته هي في درجة الاعباء لكنني ادرك ان هذه مسائل لا تحتمل التأجيل ولا بد من مواجهتها.

ايها الاخوة الاعزاء :

ان الامن والاستقرار والازدهار والسيادة الوطنية هي مسائل لا يمكن توفيرها بالترديد او الايحاء بها وانما هي حالة من الطمأنينة والتفاؤل والثقة تستقر في النفوس اذا ما هيأت اسبابها في الجوانب التحررية الديمقراطية وما يستلزم من بناء علمي للعدالة الاجتماعية من خلال تقدير دقيق لموقعنا في الخريطة القائمة بكل جوانبها وبغير هذا فان الحديث عن هذه او تلك لا يتعدى كونه لغو ونفاق سياسي واذا ما تم لا يتعدى كونه اجراءات تجميلية مقصودة ليست في خدمة الوطن ولا البناء السياسي القائم في شيء بل هي على العكس من ذلك تماما خاصة اذا ما اعتبرنا ان ما تم هو نهاية المطاف.

ايها الاخوة الاعزاء

هذه خلجات تعتمل في ضمير الشعب تمثل واقعه ورؤياه ومدى ابصاره قضت الامانة ان انقلها اليكم وانتم ممثلية وخير من يتطلع ويتلهف لهم، اتمنى لكم التوفيق والسداد وانتم تضطلعون بهذه المسؤوليات وارجو الله ان يوفقنا جميعا لما فيه خدمة امتنا ووطننا وبما يليق بدورها الحضاري تحت راية صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس : الشيخ جمو.



الشيخ عبد الباقي جمو : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم وبعد.. معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين. سأعفي مجلسكم الكريم من المترادفات اختصارا للوقت وأتحدث عن بعض النقاط التي قررت أن أتحدث عنها ولو أن كثيرين من الزملاء الذين سبقوني إلى الكلام اليها ولكنني اتحدث عنها حسب مفهومي ومنطلقا من عقيدتي عقيدة هذا البلد ومن الفكر الذي أعتبره الاصيل وما دونه مستورد حتى استطيع أن أتكلم عن مفهوم الحرية ومفهوم الفكر اللذين على امتنا ان تدين لهما بالولاء وأن تتكلم عن الحريات على اساس هذا الفكر وهذا المبدأ وان تتكلم عن الحرية بعد تعريفها والتي يطالب من الجميع وانا واحد منهم، إنها يجب ان تكون رقابة العقيدة والمبدأ فالحرية كلمة واسعة وكم اتمنى ان نفقه تعريف هذه الكلمة حتى نستطيع أن نطالب باطلاق من غير حدود ولا سدود ولا قيود والدستور ضمن حرية الفرد وهذه الحرية هي ضرورية لكل مواطن كضرورة الهواء والماء والطعام وكما ان في الهواء والماء والطعام في حالات متعددة اضرارا تلحق الاذى بالانسان كذلك الحرية اذا اطلقت، بلا قيد ولا شروط تلحق الضرر لمن يمارس ولمن حوله وبالبلد الذي يحيا ويعيش فيه، انا ممن يطالبوا بالحرية التي اعرفها لا كمبدأ أضعه أنا، انما المبدأ الذي يدين به الاسلام وكل إنسان عاقل يفهم معنى الحرية، حرية الكلمة حرية نص عليها الدستور في مادته الثامنة ولكننا نريدها كلمة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، ولا يعني أن هذه الحرية تعطي الحق لأي كان أن يتكلم كما يشاء وأن يقول كما يشاء بغض النظر عما يترتب على إطلاق هذه الكلمة دون تمييز، على المنابر وفي الصحف وفي وسائل الاعلام، يجب أن يعطي المواطن حرية الكلمة وعلى أساس أن تكون الكلمة كلمة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء لا أريدها كالدعوة التي قالها أحد الاساتذه في إحدى جامعاتنا في محاضرة ألقاها في الزرقاء وصف اليهودية ونشاطها وبذلها وتضحيتها في سبيل امتها وأنما تقدم كل مرتخص وغال في سبيل خدمة امتها، ثم يقول هذا الأستاذ الموجه الذي سيخرج أجيال المستقبل وحكام الغد، يقول وعلى أختها العربية أن تقتدي باختها اليهودية، واعجب كثيرا أن من يوصف بالثقافة والعلم أن يعتبر العربية أختا لليهودية وأن يطالبها بأن تبذل كما تبذل اليهودية دون المحافظة على العرض والشرف والكرامة، نريدها حرية تعطي هذا البلد شعبا وأرضا الخير الكثير ونريدها حرية تستمد أصولها وفروعها من عقيدة هذا البلد ومن الذين

القويم الذي دخل التجربة في عصر كان الأنسان فيه ذليلا مهانا فاستطاع أن يجمع كلمة الناس وأن يقيم دولـة وينشيء أمة وأن يمـلأ الأرض عدلا وسلاما لا قوي ويستبد بالناس ولا ضعيف

يضيع حقه بين الناس، وأتطرق للدعوة إلى السماح للأحزاب ان تنشأ في هـذا البلد، لا شك أن المعارضة الشريفة وأن التجمع لخدمة الأمة والوطن عمل مقبول ومدعو إليه، ولكننا لا

نريد أحزابا أذنابا لها رؤوس في الخارج وأذناب هنا تغضب إذا غضبت الاحزاب في الخارج وتثور وهي لا تعلم لم تغضب وتثور إنطلاقا من هذا المبدأ وتطبيقا للمادة السادسة من الدستور والتي تنص على أن الأردنيين أمام القضاء سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات، اريد أن أتحدث عن بعض النقاط التي لا يخلو مجلس من ذكرها يضاف إليها أو ينقص إنما الحقيقة هي أن الحيتان تأكل البيادر وصغار الأسماك تقع في الشباك نريد أن يكون الناس كلهم أمام القانون سواء لا بالقول ولكن عمليا، كنت أقول دائما أن كل مواطن يتسلم مسؤولية خطيرة، يجب أن يوزن قبل أن يتسلم المسؤولية ويوزن عند التخلي عن هذه المسؤولية لنتاكد من الزيادة التي حصل عليها من أين لك هـذا نحن نعلم بأن هنـاك اجراءات كثيرة اتخذت بحق بعض المواطنين كما ذكر أحد الأخوان قضية البندورة، نحن نريد من الحكومة أن تعيد النظر في التحقيق في قضية البندورة، وأن تحقق مع الحيتان يجب أن نهتم بها جميعا وإن كان مجلس النواب سلطة تشريعية والحكومة سلطة تنفيذية، فإن من واجب هاتين السلطتين أن تتعاون باخلاص فهناك استغلال كبير ورشوات لا ينبغي أن نقول (أمسك الجمل وخذ باجه) فيصعب في الليلة المظلمة أن تمسك الجمل ولكنك تستطيع أن تجد أثر سيره، هناك الأبنية الجاهزة ولا أدري من الذي اقترح أن نتعامل مع الأبنية الجاهزة للمدارس وكلنا يعلم بأن هـذه الأبنية غير صالحة لأن تكون مدارس أو أن تكون أبنية، وأن فرق السعر بين البناء من الاسمنت أو الحجر وبين المتر المربع المسطح لهذا البناء الجاهز فرق كبير جدا، المتر المربع للبناء الجاهز كلف مئة وخمسه عشر، دينارا بينما الأبنية الأخرى لا يزيد التكليف للمتر الواحد على ستين دينارا في أسوأ الأحوال بينما الأبنية العادية تستطيع أن تبني طوابق ونستفيد منها بينما الأبنية الجاهزة هي في الحقيقة أبنية لا تصلح إلا لأن تكون كمزارع للدجاج أو الأرانب وملايين من الدنانير أنفقت في هذه الأبنية الجاهزة مع وجود اعتراضات على الاعتماد وعلى هـذه الأبنية الجاهزة، ومن المسؤول؟ ثابت لكل مواطن أن التعهدات في تعبيد الطرق فيها كثير من التلاعب أو الجهل، أنا لا أستطيع أن اتهم إلا بالأثر، لأنه يصعب علي أن أمسك الجمل ولكن الجميع يعلم أن معظم هذه الطرق قد يبدأ بالتلف قبل أن يرحل أو ينقل المتعهد الياتـه وينجز العمل لقد أشار بعض الأخوان ألى شركة البوتاس أمر غريب أذكر أنني اعترضت على أن تدار هذه الشركة ممن يحملون شهادة الحقوق أو ما يشابه هذه الشهادة وقلت يومها ليس من الأمانة أن يتولى ادارة شركة البوتاس رجل لا يفرق بين ملح الطعام والملح

الانجليـزي، أنما يجب أن يكـون صاحب اختصاص وخبرة ولكننا ابتلينا عندما جئنا بالاختصاصيين أن تكون الخسارة سنة ١٩٨٣ ما يقرب من أربعة عشر مليونا من الدنانير نحن نشكوا من العجز في الموازنة وأذا ما قلنا علينا أن نـزيد من رواتب المعلمين أو بعض الموظفين شكونا من العجز ولكن هذه الملايين التي تذهب هدرا ولا أعتقد انها القيت في البحر الميت ولعلها دخلت جيوب بعض الناس ولا أستطيع أن أجزم فالبينة على المدعي وليست لدي بينة الا أن الخسارة في النفقات الاداريـة بلغت عشرة ملايين، نهتم بالمكاتب ونهتم بالأبنية ونهتم بالسكرتيرات أذكر قبل ثلاث او اربع سنوات دخلت على أحد الوزراء أراجع في قضية مواطن فوجدت أن معاليه لديه سكرتيرة للخدمة الشخصية وسكرتيرة للخدمة المكتبية قلت ما شاء الله في غيبتنا في هذه السنوات السبع، تطور البلد وتطورت الخدمات وأصبحت الأمور كأنها غريبة عنا لا ندري من أين جاءت وكيف جاءت وهناك شركات أخرى كالأسمدة الكيماوية وشركات أخرى ظهر فيها العجز والخسارة وما هي الاجراءات التي اتخذت، الاجراءات التي اتخذت أن تضع الحكومه يدها على الشركة وان يقال لمن تسبب في الخسارة وتستر عليها الله يعطيك العافية أديت دورك روح ارتاح، على مبدأ عفى الله عما سلف، الرسول عليه الصلاة والسلام عندما راجعوه في فاطمة المخزومية التي سرقت، جمع الناس، وخطب وقال ((انما اهلك الذين من قبلكم انهم اذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الوضيع قطعوه وأي والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)) فلو قطعت يد أحد الحيتان التي تبلع وتلقي الطعم لصغار الاسماك أعتقد بأن الكثيرين سيرتدعون ويردعون عن أن يمدوا أيديهم إلى أموال الشعب هناك نقاط أخرى.

أولا : المواد التموينية والاستهلاكية الأخرى، سؤال حار الجميع ولم يجدوا له جواب، أنا أعلم بأن إحدى المؤسسات الخاصة في هذا البلد لديها لحوم معلبة طعام كلاب مئة ألف دينار وأن الخمور والسجاير والكماليات حتى الأدوات الصحية المطلية بالذهب تدخل هذا البلد، والاسلام يعتبر تبذير هـذه الأموال في هـذه الصورة سفه والسفيه يحجر عليه كيف يباح لرجل واحد أن يقيم بناءً بخمسة ملايين دينار وهو يستطيع بهذا المبلغ أن ينشيء مصنعاً يوفر للبلد الشيء الكثير وللعامل الأردني والفني الوظيفة والعمل والراتب كيف نسمح باستيراد مالا يستفاد منه فالفقهاء والمفسرون يقولون في تفسير قول الله تعالى ((ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)) أن إنفاق درهم واحد فيما لا يجلب منفعة دينيه أو دنيويه يعتبر أكلا للمال بالباطل. الخمور أريد أن أتعرض للمادة الثانية من الدستور هناك من قال يطالب الافراج عن الدستور أنا أقول عدم التقيد بالدستور هو حذر على الدستور المادة الثانية من الدستور تقول دين الدولة الاسلام ولغتها الرسمية اللغة العربية. فلا يجوز مطلقا أن يباح في هذا البلد ما يخالف الاسلام، إما أن نغير هذه المادة ونعدلها وإما أن نتقيد في مضمون هذه المادة، ومن هنا أنتقل إلى نقطة ولو جاءت في غير محلها اللغة العربية هي

اللغة الرسمية، ولكننا لما نزال نعلم بعض المواد في جامعاتنا باللغة الأجنبية، اليهود الذين احتلوا بلادنا ومقدساتنا وجاءوا من أطراف العالم يفرضون على اليهودي وغير اليهودي ليدرس باللغة العبرية أنا أعلم بأن هناك نداءات كثيرة وأصوات عالية تحارب اللغة الفصحى لأنهم يستطيعون من خلال ذلك أن يتسللوا إلى محاربة الدين ومحاربة الكتاب والسنة، ولذلك أرى من واجب الحكومة أن تعمل على أن تدرس كل المواد في جامعاتنا باللغة العربية.

معالي رئيس المجلس : اختصر يا أستاذ شوية طويلة.

الشيخ عبد الباقي جمو : يعني ربع ما تكلم أقل واحد ولكن أنني لم أقرأ ورقة هذا الفرق هناك الضرائب والرسوم إضافية وغير إضافية والمسقفات ورسوم بعض المحاكم الملاحظة أن الزيادة التي طرأت على هذه الضرائب دفعة واحدة في بعض الحالات ١٠٠٠٪ وأعتقد هذه الزيادة غير معقوله والحكومة عندما رفعت هذه الرسوم لم تنظر إلى الناحية الأخرى هل زاد مورد المواطن بالمئة ألف خلال سنة واحدة فدافع الضريبة لا يستطيع أن يدفعها إلا بعد أن يقتطعها من حاجته وحاجة ابنائه وأرجو أن لا تلجأ الحكومة كما لجأت الحكومات السابقة الى وضع قوانين مؤقتة إلا في حدود ما يسمح به الدستور، لأن في هذا انتهاكا لحرمة الدستور وتعديا على حق الشعب، والقضاء هو تحقيق للعدالة لكن بالطرق المشروعة فالأحكام التي تصدر من قاض منفرد أو من محاكم أحكامها قطعية هي أقرب للجور منها للعدل ولذلك أضعف الأيمان يجب أن يوضع قانون يسمح بموجبه لكل مواطن يتحاكم أمام هذه المحاكم الاستثنائية أن يستأنفها ويميزها وهناك نقطة هي في الحقيقة مهمة جدا أشار إليها الكثير من الأخوان وهي جوازات السفر وجواز السفر وثيقة وليست رخصة سوق ولا رخصة مهنة، وإنما هي وثيقة لا يجوز حجزها بأي حال من الأحوال، أما للسلطة التي تحمل أمانة المحافظة على أمن البلد لها أن تتخذ الاجراءات القانونية الأخرى التي تحول بين المواطن وبين ارتكاب الجريمة وأما تعطيل مصالح المواطنين والاهمال والتسويف أو التأجيل هو قتل للثقة بين المواطن والمسؤول ولا شك أن في هذا هدما للاقتصاد وهدرا للوقت وأرجو أن تهتم الحكومة في معاملات يعشش عليها الدهر في كثير من دوائرنا، فهناك معاملات من سبع سنوات وعشر سنوات وقضايا من عشرين أو ثلاثين سنة لم تحل ولم يصل المواطن إلى نتيجة أعود للجامعات وللمعاهد، الجامعة والمعاهد تخرج رجال الغد وأمهات الغد، وحسب اعتقادي أن الاسلوب المتبع فيه شيء من الهدم كل ما نشكو منه إنما جاء بسبب أزمة الأخلاق فأزمة الأخلاق هي التي أدت بأمتنا إلى الهزيمة ونحن نريد جامعاتنا أن تكون جامعات تعليم وتربية وتوجيه وتخريج رجال وأمهات الغد الذين يكونون في مستوى القيادة ومستوى البناء لا أن يؤسس في جامعة أو تنشأ في جامعة برك سباحة مختلطة ينفق عليها عشرات أو مئات الآلاف من الدنانير، الذي يدخل الجامعة لا يدخلها

ليستحم إنما يدخلها ليغسل عقله ويشبع رغبته في العلم ليخرج عالما متعلما لا سباحا ولا إنسانا يتقن الفن ولا يتقن العمل، ومقابل كل هذا أرجو أن تهتم الحكومة بالتعليم المتوازي، وزارة التربية والتعليم تتولى التربية والتعليم، ولكن هناك وسائل أخرى تتولى الهدم وتريد أن تكون هذه الوسائل وفي مقدمتها وسائل الاعلام أن تتولى التربية لتكون تربية متوازية وليتخرج المواطن في هاتين المدرستين مواطناً صالحا ولبنة صالحة في بناء الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس.



دولة رئيس الوزراء : بسم الله الرحمن الرحيم، معالي الرئيس حضرات الأخوة النواب المحترمين لقد كانت الحكومة جادة مخلصة عندما قبلت أن تعقد هذه الجلسة وستستمر جادة خالصة بعون الله حتى تستمر مسيرتنا واضحة صريحة واثقة وحتى نفي بالوعد والعهد وحتى نكون صادقين مع انفسنا ونحن نقول كما يجب أن نكون محافظين على الدستور وبمنتهى العزم والايمان وعلى تطبيق القوانين والأنظمة الصادرة بموجب هذه المسيرة مسيرة واحدة مشتركة بين الحكم بوزاراته ودوائره وأجهزته المختلفة وبين ممثليه الشرعيين لا يمكن أن تصح أوضاعنا، اذا أغلقنا باب النقاش ولا يمكن أن تستقيم أمورنا أذا امتنعنا عن هذا الحوار البناء لأننا نكون بذلك قد خنقنا القانون والدستور نحن نؤمن إيماناً راسخا بأن هذا هو الطريق الأمثل مهما اختلفت الاجتهادات ربما تطرح القضايا بأسلوب منير، ربما تطرح القضايا بدقة متفاوتة ربما تطرح بعلم أو أحيانا بنقص في المعلومات أود بعد الاستماع إلى كلمات الاخوة النواب أن لا ارد على كل كلمة سأجمل الرد ما استطيع ولكن هناك موضوعان بشكل محدد ومكتوب أود ان يستمع الاخوة النواب برد الحكومة عليها وهما موضوع البوتاس والأسمدة الكيماوية من أكبر المشاريع الاقتصادية في هذا البلد وموضوع اخر يتعلق بأصحاب السيارات التي حجزت في الجمارك، فيما يتعلق بمشروع البوتاس والأسمدة من المعلوم أن هذه المشاريع اعتمدت في تمويلها على راس المال والقروض وتشكل القروض اكثر من ضعف المدفوع مما يرفع من أعباء تسديد هذه القروض ونكون بهذا قد قايضنا دخلا بثروة ستبقى لنا ولاجيالنا في المستقبل هذا أولا ثانيا لقد بينت دراسات الجدوى لهذه المشاريع أنها ستكون في سنواتها الأولى معرضة لبعض الخسارة بسبب الفترة التجريبية للإنتاج، وبسبب ارتفاع كلفة الانشاء

والتأسيس وبسبب ارتفاع كلفة الفائدة المترتبة على هذه القروض ولذلك كانت ولا زالت توقعات الربح غير واردة في المرحلة الأولى هذان المشروعان مشروعان صناعيان كبيران ويخضعان ككل المشاريع الصناعية الكبيرة كما تعلمون لمعايير اقتصاديات الصناعة التي تقول من أوليات ما تقول إن أي صناعة كبيرة في الظروف التي نشأت فيها هذه الصناعات بالأردن ستحتاج من ثلاث إلى خمس سنوات حتى تقف على رجليها،

النقطة الثالثة أن كل صناعات الأسمدة في العالم مع أختلاف ظروف إنشائها أو إختلاف إمكانية الدول التي أقامت هذه الصناعات تعرضت خلال العامين الماضيين الى تدن كبير في الاسعار أثر على هذه الصناعات ولكن لحسن الحظ تشير تقارير البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية إلى بعض التحسن في الاسعار يتوقع أن ينعكس على اقتصاديات هذه الصناعة البوتاس والأسمدة والفوسفات عندنا، النقطة الأخيرة أؤكد للأخوة النواب أن الحكومة حريصة كل الحرص وجادة في إعادة النظر في كل هذه الصناعات أولاً لأهميتها، ثانياً لأن الأردن ينتظر منها الكثير، ثالثاً لأن لا بديل سواها حتى الآن ولذلك ومهما تعرضت هذه الصناعات لأي صعوبات هذه الفترة من أجل تحسين مسيرتها ومن أجل إعادة النظر في ادارة أفضل لها ومن أجل تقليل كلفتها ورفع إنتاجها لن توفر هذه الحكومة وسعاً في الاجراءات الكفيلة بمعالجة أوضاع هذه الصناعات الكبيرة ونحن واثقون بعون الله بأن الادارات الجديدة التي بدأت تمارس عملها في هذه الصناعات إدارات موثوقة وجيدة ولن تدخر جهداً في عمل كل ما يلزم لتطوير وضع هذه الصناعات ونقلها للأفضل تعرض بعض الأخوة إلى أسلوب ادارة هذه الصناعات وربما كان اتجاه للاتهامات أنا لا أستطيع من موقفي هذا أن اتجاوب مع أي تهمة محددة توجه إلى جهة كان لها دور في ادارة هذه المؤسسات حتى يثبت العكس، القضية الثانية تتعلق بما قيل ان هناك مئة سيارة لمواطنين تعمل على الخطوط الخارجية حجزت بسبب بعض الاجراءات التي ضبطت سلطة الجمارك هذه السيارات وقيل أن أصحابها قد بدلوا بعض القطع في هذه السيارات مما اعتبر أنها مخالفة للقوانين، الواقع بما يتعلق في هذه السيارات أنها ليست مئة سيارة انها ٢٨ سيارة فقط، ثانياً أن أصحابها قد قاموا بعمل مخالف،

للقانون بالفعل وقاموا بالتزوير، هذه السيارات بعضها مهرب بالكامل، كل السيارة جديدة كانت تعمل سيارة قديمة على خط تحمل رقم معين على المحرك وعلى الشاصي وعلى الأماكن الأخرى المعروفة، استبدلت سيارة أخرى جديدة وضرب الرقم القديم على هذه السيارة فاصبحت السيارة مهربة بالكامل، بعضها مهربه بالكامل بعضها مهرب فقط الهيكل، والبعض الأخر غيرت فيها أجزاء رئيسية كالمحرك أو غيره أيضا بقصد تجديده والتهرب من الغرامة ومن الجمرك، الآن هذه القضية مطروحه علينا، المشكلة أنه إذا طبق القانون الجديد ستكون الغرامات والجمارك عالية وبالدراسة لهذه الحالات يتبين من الناحية العملية أن اصحابها ربما ليس جميعهم لم يكونوا

قادرين على تسديد هذه المبالغ خاصة إذا طبقنا القانون بحرفتيه الآن شكلت لجنة تدرس هذه الحالات وستقدم توصياتها سريعا وسننظر الى هذه الحالات بشيء من التساهل والتعاطف مع بعض الحالات، الحالات المادية لأصحابها مع المحافظة على تطبيق القانون بشكل أو بآخر لا استطيع أن أتحدث بتفصيل أكثر لكن أؤكد للاخوة النواب بأن معالجة هذه الحالات ستكون عملية وفيها كثير من الرحمة ولن نتهاون في تطبيق القانون ولن نتشدد في تطبيق القانون. حضرات النواب : أثيرت قضايا كثيرة وضربت أمثلة مثيرة وكان هناك شبه إجماع من المتحدثين على بعض القضايا جوازات السفر، حجزها منع المغادرة، تأجيل المغادرة، إعادة التحقيق، الأعتقال، التوقيف كثير من الملاحظات إنصبت على هذا الاجراء الذي تقوم به دائرة المخابرات العامة بالتحديد ليس كل الأجهزة الأمنية في الأردن تقوم بهذه الأجراءات أولا هناك جهاز واحد مخول لهذه الصلاحية بموجب القانون ليس هناك تعدد أجهزة في الأردن تقوم بهذا العمل هذا الجهاز جهاز وطني يقوم بواجبه بموجب

قانون صادر بموجب الدستور عام ١٩٦٤ وهو ينصب أولا وأخيرا على حماية أمن الدولة الداخلي والخارجي واتخاذ كل الاجراءات الثانوية لتنفيذ هذه المهمة بالتعاون مع كل وزارات وأجهزة الدولة المختلفة بما فيها الأجهزة الأمنية الأخرى في القوات المسلحة والأمن العام التي يجب عليها أن تقدم المعونة اللازمة لهذا الجهاز أثناء تقديمه او القيام بواجبه وهذا الجهاز بقيادته مسؤول مسؤولية مباشرة أمام رئيس الوزراء، على كل حال هذه الاجراءات لا يمكن أن تسر الذين تقع عليهم هذه الأجراءات لماذا تتم هذه الاجراءات أستطيع أن أقول أن ٩٠٪ من هذه الاجراءات تنصب على شبابنا الذين يتلقون الدراسة في الخارج لنا بين ٦٠ـ٨٠ ألف طالب يدرسون في الخارج وأرجو أن يكون هذا الرقم قريب من الدقة وليصححني معالي وزير التربية ، يدرسون في كل أصقاع الأرض، هكذا حصل هذا التوجه الصحيح غلط بحاجة ألى تقويم، هل البلد بحاجة ألى هذه الأعداد لتتخرج وتأتي عاطلين عن العمل هذا موضوع آخر هذا موضوع يدرس الآن في قانون مجلس التعليم العالي، والتوجه بشكل عام واضح ، أن لا يمكن الاستمرار بهذه المسيرة والتسيب في التعليم العالي.

ثانيا طلابنا يتخرجون بعد المدرسة الثانوية واستطيع أن اقول أن معظمهم إن لم يكونوا جميعهم يكونوا بعيدين عن أي تيارات سياسية تنتمي إلى خارج هذا البلد أو تعتنق مبادىء وحتى يكونوا جزءا من تنظيم ممنوع او يخل بأمن هذا البلد الذي يحصل إن ما يطرأ عليهم يطرأ في الخارج، التنظيمات المختلفة في العالم العربي وفي الغرب أو الشرق اي تنظيم سياسي يساري يميني متطرف لا يؤمن بالعنف اي أيدلوجية مطروحة في الخارج وموجودة في الخارج طلابنا هم المادة الرئيسية لهذه التنظيمات والظروف التي يمر بها بلدنا.

هكذا شاء القدر لم تكن ظروفنا سهلة حتى الآن ولا يبدوا أنها ستبقى ظروفا سهلة في المستقبل



المتطور هؤلاء الشباب هم عدتنا وهم البدائل هم القيادات الاجتماعية البديلة، هم أعضاء النواب القادمون، هم المدرسون هم أساتذة الجامعات في المستقبل هم المهندسون والأطباء والمحامون والعسكريون، هم المجتمع وهم المستقبل، الخيار مطروح علينا بكل بساطة في غياب المعادلات السياسية المعقولة في هذا العالم، هل نترك هؤلاء الطلاب نهبا لكل غريب عن وطنه وعن فكره السياسي وعن إيمانه ومثله ومبادئه وأهدافه الوطنية والقومية أم نتدخل في مرحلة ما؟ هذا السؤال مطروح على الدولة على أي دولة يطرح عليها هذا السؤال أي نظام يجب أن يواجه هذا الواقع نحن نواجهه منذ سنوات يتعرض هؤلاء الطلاب لهذه الاتصالات ولا أقول كلهم، بعضهم تدفع له مبالغ حتى يصبح جزءاً من هذه التنظيمات وبعضهم يساعد بشكل أو بآخر، بعضهم يكتفي أن يصل الى مرحلة تنظيمية معينة وبعضهم يطلب منه أن يخصص في مراحل التنظيم وبعضهم يطلب منه أن يلتزم مع تنظيمات أخرى مسلحة والتجاوب متفاوت لا يتجاوبون لا يتجاوب الكل مع هذه المطالب يتجاوب البعض ويتردد البعض الآخر ويقبل بعضهم ويرفض البعض الآخر وبعضهم يتصل به ويسأل ويتجاوب، هذه العملية المعقدة تجري في كل يوم وفي كل شهر وفي كل فصل وعندما تنتهي السنة وعندما يتخرج تنتهي السنة الأولى والثانية والثالثة بدا لنا هذه العملية لم نتوقف وبالتالي تتغير الظروف من آن لآخر وليس نحن الذين نغيرها ولا نتحكم بمسارها ليس اجتهاد دائرة أمنية لوحده إنما هو التوجه هذا هو توجه الدولة لمعالجة هؤلاء الشباب يجب أن يجري معهم إتصال نختلف في طبيعة هذا الاتصال أنا آسف أن الاتصال الوحيد الذي كان يجري ولا يزال حتى الآن مع هؤلاء الشباب هو هذا الاتصال السلبي من الاجهزة الأمنية، عندما يعودون وهذه مشكلة قديمة ومستعصية كنا نطالب وسنعمل الآن على تبديل الصورة، لكن ليس إعفاء الاجهزة الأمنية من الإحتكاك بهؤلاء المواطنين، معرفة ماذا جرى ولذلك تستمر الاتصالات بهؤلاء المواطنين إتصالات سلبية وغير سارة ولكنها من حيث النتائج النهائية إيجابية وهذا هو تقدير الجهاز الامني المختص

وهذا هو اجتهاد الدولة حتى الآن إما أن تترك هؤلاء الطلاب حتى يستعصي الواحد منهم على اي حل ويصبح حقيقة جزءاً من أي تنظيم معادي لهذا البلد بما له وما عليه أو أن نقترب منهم بشكل أو بآخر ونحاورهم ونناقشهم ونقنعهم ونتخذ بعض الاجراءات الادارية التي طبعا قاسية من وجهة نظر الأهل عليهم اجراءات أمنية وإدارية، هم لا يخضعون لإجراءات محكمة التميز ولا يستدعون لدائرة الأمن أو دائرة المخابرات العامة حتى يقال لهم كلام كله كلام جميل يسأل عن أشياء ربما تغضبهم الأسئلة عنه، الهدف النهائي من هذه الاسئلة وهذه الاجراءات أن نقطع الطريق على بعضهم أو على معظمهم أو عليهم جميعا من أولها إذا التزم وأقتنع بسلامة خط هذا البلد وبخطر السياسة التي فرضت عليه خارج هذا البلد وبخطرها على مستقبله فبها ونعم، وإلا فلا بد أن تتغير هذه الاجراءات، من وقت لأخر يسمح لمعظمهم بالرجوع وهناك يمارس عليه ضغوط اخرى حتى تؤخذ منه معلومات ماذا، ولماذا وكيف تعرض أسئلة الأجهزة الامنية ويجب أن يكون في المرة القادمة أشد صلابة هذه العملية مستمرة سنوات والطلاب الأردنيين في الخارج كانوا يطالبون بأن تكون لهم تنظيمات تابعة للسفارات وقد أعطي البعض فرصة أن يقوم بتشكيل أنوية لهذه التنظيمات في البلدان التي يقيمون ويدرسون فيها ليس فقط ليسبحوا بحمد هذا البلد في الصباح والمساء فقط حتى يشعروا أنهم كتلة واحدة يستطيعون أن يتحدثوا.

وتتحدث معهم السفارة والاجهزة إذا كان هناك أجهزة ثقافية في السفارة إذا كان هناك سفارة لنا في الخارج شيء من المرونة والثقة والأخذ والعطاء وحتى يحموا انفسهم ونحميهم من التيارات الاخرى التي تحاول أن تنظمهم وتجتذبهم وهذا حق بعض هذه المحاولات نجحت وبعضها لم يسمح بها في تلك الدول وسمح لغيرها وبعضها قوومت جرى مقاومتها من تنظيمات وأحزاب ودول هناك، الصورة غير واضحة تماماً وليس هي الصورة المطلوبة وأخيراً يعودون إلى البلاد لا يمكن أن يكون هناك حل وسط يمكن بعض الاجراءات تحتاج إلى الحل الوسط حتى الذي ياتي ولا يتجاوب في توضيح هذه العلاقة يسمح له أحياناً ويسمح لغيره بالعودة مرة وثانية وثالثة ولذلك تتكرر المقابلات ولذلك تصبح رصيداً عندما تعرض في مثل هذا المجلس رصيداً لعشرات المقابلات والأخذ والرد والتعجيز، المعادلة واضحة إما أن يترك هؤلاء الطلاب حتى يستعصوا على الحل ويصبحوا بالفعل في كليتهم منساقين لكل التيارات السياسية لخارج هذا البلد والتنظيمات المخلة بأمنه ويصبح أكثر طواعاً لها وانصياعاً لأوامرها او أن يستمر هذا الاتصال بشكل أو بآخر معاً، أنا افهم أن يقترح الأخوة النواب أو أن يقال يجب أن يحافظ على كرامتهم كمواطنين أثناء هذه العملية، يجب أن يعاملوا بشيء من الرأفة والرحمة وبعدم الحرفية لأي علاقة بسيطة مع الطلاب أو غيرهم في الخارج، هذا الكلام صحيح ووارد ويناقش ومقبول وتوجه به الأجهزة ولكن المرفوض من جانبنا أن لا يعمل شيء ضد هؤلاء الأخوة المواطنين، أن

لا يجري معهم أي اتصال او حديث حتى تصل الأمور إلى منتهاها ويصدر إلينا جاهزين للتخريب، هذه البلد لا تستطيع أن تستوعب عشرات الألوف يعودون من كل أرجاء الأرض بمفاهيم معظمها غريبة عنا وليست فقط مفاهيم سياسية أو مفاهيم عنف أو مفاهيم تطرف، مفاهيم اجتماعية، لا أستطيع أن أسمي دولاً لأن كلامنا محسوب علينا، إنما هناك أماكن يدرس بها الطلاب الأردن بالخارج مجتمعات أيضاً،

خرجت وفيها كثير من الفساد والقيم فيها مختلفة يعود عشرات ومئات الطلاب عندنا بعد قضاء أربع أو خمس سنوات من بعض هذه الدول وهم يستمرؤون الرشوة بكل أشكالها، ويعتبرونها شيئاً طبيعياً لانه تعود عليها من أول يوم قدم أرض المطار، لا ذنب له في هذا صحيح، وقلت هذه نردها إلى المسألة الأساسية التي بدأت أشير إليها في البداية هذه مشكلة من مشاكلنا، وأستطيع أن أقول أنها هم من همومنا ومن هموم هذه الحكومة وتحتاج إلى قرارات صعبة سيضج منها ابناؤنا في الداخل والخارج سيضج منها أهلنا وأقاربنا واصدقاؤنا وأنتم ستضجون لأنها قرارات مصيرية وقرارات تبدو جائرة تضع السكين على الحد ولكن لا بديل لاتخاذ هذه الاجراءات عاجلاً أو آجلاً لا بديل لتعديل التشاريع وسن تشاريع جديدة توقف هذا التدفق الأعمى للدراسة في الخارج، ثم لا نستطيع أن نوقف هذا التصدير المعاكس لكل هذه النوعيات بعد أن تكون قد خربت تخريباً كاملاً ثم يطلب من الأجهزة أن نعالجها من البداية، هذا مستحيل.

هذه المشكلة التي أشرت إليها وأشار معظمكم إليها هي نتيجة من النتائج للقضية الأساسية التي تمت الآن بصدد معالجتها بشكل جذري وترتبط بمجموعة إجراءات وتشريعات تبدأ من عملية التصفية في الأعداد وحتى من يذهب إلى الجامعة، وكيف يعود، وكيف يعامل قبل أن يذهب، كيف يعامل في الخارج وكيف يعامل عندما يعود، وإلا سيبقى الحبل على الغارب، ولن تأتي أي حكومة في المستقبل تكون قادرة على عمل شيء أبداً وستكون أكبر مناسبة لأن يسمح هذا المجتمع لبعض ابنائه أن يخربوه بأيديهم وهم يستطيعوا فعل شيء ضده، لا أستطيع ولا أريد أن أكون قاسياً مع أبنائنا الطلاب في الخارج لقد كنا طلاباً مثلهم في الخارج ومورست علينا بعض هذه الممارسات ولم تكن الظروف سهلة لمعظم طلابنا في الخارج ولن تكون في المستقبل وهي الآن ليست سهلة بعضهم يذهب باختياره وبعضهم باغراء بالمال وبعضهم يهيء له أنه أقتنع إقناعاً بمفهوم سياسي جديد لكن لا شيء يعمل هنا إلا الاجراءات الأمنية هل نزيل هذه الأجراءات الأمنية الآن حتى نعمل تنظيماً خاصاً أو حتى تتكامل الاجراءات في الدولة على كل المستويات ونبدأ نتحدث معهم بعد قرار البصر، لا يمكن ولكنني أقبل كل كلام مسؤول تحدث به أي أخ من الأخوة النواب حول معالجة هذا الموضوع بروح من قيمنا الأنسانية ومجتمعنا الأردني المتكافل ومن وحي هذه العلاقة علاقة الأسرة الحاكم للمحكوم في هذا البلد، هذا أولاً فيما يتعلق بالموضوع، أما النقطة الثانية أريد أن انعش ذاكرة الأخوان، من الذي أطلق النار على

السفير الأردني في الهند؟ من الذي أطلق النار على السفير الأردني في روما؟ من الذي أطلق النار على موظفي السفارة الأردنية في أثينا؟ يؤسفني أن أقول لكم أنهم مواطنون أردنيون وأنهم طلاب في الخارج، هؤلاء الأخوة الطلاب بحكم كل الخلل الذي طرأ على ساحتنا العربية، ولاسباب مختلفة ترك بعضهم موقع دراسته من بلد إلى آخر بعضهم انتقل من الغرب إلى الشرق وبعضهم انتقل من البلاد العربية إلى الغرب والتحقوا بتنظيمات لا نستطيع أن نصفها إلا أنها تنظيمات مخربة مخلة بأمن هذا البلد لا تنوي إلا تقويض أركانه لا نستطيع أن نجامل في الوصف لهذه التنظيمات السياسية انتقلوا إلى احضانهم وأصبحوا أدواتها في التخريب وارسل بعضهم إلى البلاد ويتزايد العدد مع الأسف، من الذي أحضر المتفجرات ووضعها بجانب السفارة البريطانية في عمان قبل ستة أشهر؟ وأكتشفت قبل أن تنفجر من الذي قام بتفجير السيارة بجانب نادي الضباط في الزرقاء؟ من الذي وضع المتفجرة الأخيرة قبل زيارة الملكة اليزابيت، عند فندق الاردن ووضع المتفجرة الثانية عند المعهد الثقافي البريطاني؟ إنهم طلاب اردنيون جندتهم هذه التنظيمات في الخارج وبالتدرج بدأت علاقتهم ولم يكن هناك بالامكان الاتصال بهم بطريقة تساوي او تختلف عن الطريقة التي تصل بعضهم وحيدوا او أبعدوا عن هذا الخطر أو أقنعوا أو قدموا للمحاكمة وكلها اجراءات فيها كثير من الألم والقسوة ولكنها ضريبة يدفعها البعض عن الكل، نحن نعيش في أمن وأمان وربيع قمز، إن هذه الاجراءات

ليست وحدها، من جملة اجراءات أخرى لو غابت تماماً وتساهلنا إلى الحد الذي لا نزعج بعضنا بعضاً لكانت الصورة مختلفة أؤكد لكانت الصورة مختلفة وآخرها صاروخ يحمل وينقل من بيت في الوحدات حتى تضرب فيه دائرة من دوائر الدولة، ينصب أمام الاذاعة والتلفزيون، وألقي القبض عليه في نفس اليوم، وألقي القبض على البقية وهم عازمون على المغادرة إلى خارج الأردن طلاب يدرسون في سوريا وفي تركيا وفي روما وفي الباكستان وفي كل مكان، الأمثلة التي ضربت مثيرة حقاً ولكنني لا استطيع أن اجاري في أمثلة مثيرة سأتكلم فقط عن الحقائق ولكم أن تقيموا هذا الموضوع باسم هذا الشعب انتم امناء على مصلحة هذا الشعب وعلى أمنه كما أنتم أمناء على هؤلاء الطلاب ونحن حريصون عليهم حرصنا على أبنائنا ولكن المعاملة صعبة، ولكن يمكن عمل شيء بالتعاون حتى لا تبقى الأمور تطرح بهذا الشكل ولا أريد ولا يمكن أن أريد أن أسجل موقفاً استهلك به عواطف الجماهير تجاه هذه الحكومة، ولكن شكلوا لجنة كما تشكل البرلمانات في العالم ليس فقط لزيارة المعتقلين ومناقشتهم ثم العودة بآراء وتوصيات هذه ليست مهمة مجلس النواب حتى لو قام بها الصليب الأحمر وفتش عليهم بالسجون الدولية، مجلس النواب عليه أن يشكل لجنة تسمى لجنة الدفاع والأمن كما تسميها بعض الدول تسمى لجنة، الأمن تسمى اي لجنة يشكلوها تكون هي الصلة الحقيقية بين مجلس النواب وبين الحكومة في اجهزة مختلفة ليس فقط للاطلاع على اوضاع

المعتقلين وانما الاطلاع على كل هـذه الأوضاع التي تهم كل من في هذا البلد وتهم كل مواطن في هذا البلد حتى تستنير بما عندنا، لا نستطيع في كل مرة أن نتحدث لكل الناس وعلى الهـواء، هذه اللجنة، أثنان، ثلاثة تكون عملية ليست عشرة او خمسة عشر ينتخبها المجلس تشكل فيه تبقى الصلة الـدائمة بـين الأجهزة وبـين هـذا المجلس حتى يعـالج كـل هذه القضـايا وحتى يتناقشوا حولها ويروا أبعادها ويقترحوا ما يمكن اقتراحه ويطلعوا على هذه الحقائق ويساعدوا في حلها ليس لجلبها لمجلس النواب هنا فقط حتى تثار كقضاء ويضطر رئيس الحكومة بالرد عليها جملة وتفصيلاً، مع ترحيبي التام واستعـدادي الأكيد لأن اكرر هذه الوقفة مرات ومـرات في الفترة التي ستبقى لهذه الحكومة في هذا المجلس بعد شهر أو سنة أو سنتين أو ثلاث ليعاود نفس الأسلوب بـالرد ويمنتهى الأمـانـة والاخـلاص وبالوقـائع ولكنني أقتـرح هذا الأقتـراح الذي ذكرته لكم لا يؤخذ الناس من بيـوتهم بحدود علمي لجهـات مجهولـة لا تعرف الجهـة الذي أخذته، ارجو أن لا يبالغ بعض الأخوة في نقل هذه المعلومات على السنة غير مسؤولة من بعض اخواننا المواطنين، ليس هناك إلا جهاز واحـد مخول بموجب هذا القانون هذه الصلاحية ليست سراً في الأردن ونبايته ليست سراً على خلاف كل الاجهزة المماثلة في كل العالم الذي نتساوى معه في المواصفات على الأقل يستطيع اي مواطن أن يعـرف أن هـذه الجهـة التي ألقت القبض ولا يوقف إلا بموجب مذكرة توقيف وفي هذا الجهاز حسب مـا أعلم عدد من الاخـوة الضباط لهم صلاحيات المدعي العام بموجب القانون ولذلك إلقاء القبض لا يكون إلا بموجب هذه الصلاحية ولا تـدون إفـادتـه إلا مـن قبل هؤلاء الشباب الذين هم من ابناء هذا البلد أيضاً، كل الناس تعرف أن هذه الجهة هي التي أوقفت هـذا المـواطن وليس غيـرهـا، وليس صحيحاً ما يقال عن جهات أخرى ولا يجوز أبداً التعميم في هذا الموضوع أو طرحه بهذا الشكل العائم، أما أنها دائرة مغلقة لا أريـد أن أقف موقف الدفاع عن هذه الدائرة، كنت يوماً مديراً لها لمدة سبع سنوات ونصف، وقد تكون أطول مدة يقضي فيها إنسان مديراً لجهاز مماثل في دولة في الشرق الأوسط لسوء حظي، فهذه الـدائرة ليست مغلقـة إنما فنيـة العمل فيهـا مغلق هذا الشيء طبيعي ولا يمكن أن تكون كالاوقاف لا مازحاً ولا جاداً. ولا يمكن أن تكون كـالتنمية الاجتماعية أنا أفهم أن يطلب الأخوة النواب أن تكرس أخلاقنـا العربية والاسلامية في المعاملة داخـل هذه الـدائرة أن يلتـزم هؤلاء الشبـاب بـالقـوانـين والانـظمـة في تعـاونهم مـع هؤلاء المواطنين أن يراعوا الحالات الانسانية أكثر من غيرها أن لا يكون هناك قرار جائر بحق انسان هذا صحيح وأطمئنكم ليس هناك قراراً فـردياً يتخذ بحق إنسان، هناك قرار جماعي بتوصيات مختلفـة من قسم مختص ومن ضبـاط متـابعـين لعملية معينة ثم رئيس لهذا القسم وبالتـالي لا يلقى القبض عـلى واحـد الا إذا أخـذوا أمـراً بالاعتقال من مدير هذه الدائرة بموجب القانون، عنـدما يبـدأ التحقيق معه تـرفـع هـذه الأقوال

ليحقق معه واحدا أو أكثر وترفـع لرئيس قسم ورئيس قسم يرفعها للمدير أو نائبه وتقيّم وقد يختلفون معه في التوصية وقد يتفقون، ليس هناك قرار ثابت وأطمئنكم بأن عملية الاجراء التي تتم حتى يصـدر إتجاه وليس حكم لأنـه لا تصـدر احكام داخل هذا الجهاز بحق أي مواطن. تمر بمراحل سليمة في حدود علمي وآمل أنها تنتقل من الجيد إلى الأجود ومن حسن إلى أحسن، أما أن ننتظر من الاخوان المواطنين الذين يسوقهم حظهم للتعامل مع هـذا الجهاز بمنـاسبة هـذه العـلاقـة السـلبيـة أن يـكـونـوا فرحين تماماً وأعصابهم هادئة وكأنه ذاهب نزهة فاعتقد أن هذا بعيد عن الواقع ويجب أن لا ننظر له ولا ننتظر أن يكون هكذا، لا يأتي هذا المواطن أساساً إلا بهذه المناسبة الغير عادية مناسبة هي غير طبيعية بحد ذاتها ولا يحكي معه كلام إلا في حدود العقل والاحترام، ودائماً يسأل عن أشياء صعبة، عن أشياء يعتقد ويظن ويقـال ويفهم بصورة أو بأخرى أنها مخالفة للقانون لا يمكن أن يقبلها شخص سوي بمنتهى الراحة والاطمئنان مئة بالمئة قد يكـون شخص أكثر من غيره ثقة بنفسه يكون مطمئناً على مصيره إذا كان غيـر مرتكب مخالفة أو جريمة يعاقب عليها القانون ربما يكون واثق من نفسه أنه لن يعدم ولن يشنق ولن تقطع يده ولن يقطع رأسه ولن يرمى في غياهب السجون ولن يعرف أهله عنه، هذا ليس غلط ربما يتصرف البعض بهـذه الثقة وهـذا تصرف إيجابي ونشجعه ونشجع أخواننا في هذا الجهاز أن يساعدوا في خلق هـذا المناخ واستمـراره حتى يطمئن الانسان البريء لأنه ليس كل أحكامهم أيضاً نهائية ليس كل تصرفاتهم وكل إجراءاتهم تكون دقيقة مئة بالمئة بعض القضايا يصطدمون بهـا ثم يضطرون لاخـلاء السّبيل سـريعاً مـع اعتذار وبعضهم قد يلحقهم بـالفعل أذى من هـذا التوقيف مجـرد تـوقيف بعيـداً عن شؤون خاصة عن أهله هذا هو بحد ذاته حجز حرية لكن يحصل هذا، يحصل في كل الدنيا إنما نأمل هذا أن يحصل في الحد الأدنى وأن لا يكون هو القاعدة ولذلك أريد أن أقول فقط حـول هذا المـوضوع وأمثـاله يجيء للسـامـع مـع الأسف الشديد أن مهمة الاجهزة الأمنية في البلد كأنها بـالفعل إقتحـام كل مـواطن واقتحـام خلوتـه واقتحام حريته واقتحام أمنه في البيت واقتحام علاقته الاجتماعية وبالتالي انتزاعه من هذه البيئة إلى بيئة أخرى وممـارسة كـل أنواع الاضـطهاد والـتعـسف ضـده، مـن قـال أن هـذه هي الصورة في البلد يا أخـوان، نحن لسنا غـرباء وأنتم من ابنـاء هذا البلد مـا هي نسبة هؤلاء الناس الذين يتعرضون لمثل هذا الاجزاء في هذه الـظروف المعقـدة التي نعيش مـا هي نسبتهم بـالنسبة لعـدد السكـان؟ مـا هي نسبـة هؤلاء الطلاب بالنسبة للسبعين او الثمانين ألف طالب الذين يدرسـون في الخارج ويـأتون كـل سنة وبعضهم يأتي بالفصلين او الثلاثة إلى هنا، إنني استغرب بالفعل أن تنتقل هذه الصورة بشكل يجيء للسامع أن هذا الجهاز لا يكرس وقته إلا للملمة الناس من الشارع واضطهادهم وممارسة الـتـعـسـف ضـدهـم هـذا الـكـلام مبالغ فيه وارجو ان يكون الأخوة النواب كما هم حـريصين عـلى تناول هـذه القضايا بكثير من

الموضوعية والدقة لانها تخدمنا على المدى البعيد بشكل أفضل، يتصل بهذا الموضوع موضوع المحاكم العرفية، وهو الموضوع الذي أشار إليه بعض الأخوة النواب في جلسة الثقة ولا يختلف ردنا في هذه المرة عن ردنا في تلك، ولكن مرة اخرى أقول أن هذه المحاكم محاكم نص عليها الدستور، ولا تعمل إلا بموجب قوانين، وبالتالي هي ليست قرآناً منزل إذا تغير الظرف بحيث يساعدنا على إنتقال اختصاصاتها إلى جهة أخرى مؤهلة فلن تتردد الحكومة في ذلك لكن يجب أن ينظر إلى هذا الموضوع كجزء من النظرة إلى كل جهازنا القضائي الذي أشعر أنه بحاجة إلى مزيد من العمليات الجراحية أرجو أن يفهم هذا الموضوع من هذه الزاوية أولاً، ثانياً ماذا تعالج هذه المحاكم، ما هي القضايا التي تعالجها وتنظر فيها، هي نفس القضايا التي يجمع الأخوة النواب على محاربتها وعلى التصدي لها ويطالبون الحكومة ببذل أقصى الجهد لوقف هذا الغول الفساد، الرشوة التخريب الاقتصادي التخريب الأمني، مواضيع بالنسبة لبلد مثل الأردن خياراته قليلة في هذه المواضيع كلها لا يمكن أن تترك وتعالج بطريقة لا أقول غير قانونية إنما بطريقة لا يمكن الاطمئنان أنها ستكفل السرعة والانجاز وتكفل العقوبة الرادعة وفي الوقت المناسب، الجهاز القضائي عندنا جهاز محدود والبلد ازداد عدد سكانه بشكل لم يعد حجم الجهاز القضائي يتناسب معه وعدد المحاكم وبالتالي تعقدت العملية الاقتصادية فيه تعقيداً طرأ عليها أشياء جديدة في قفزات خلال العشر سنوات التي مضت، لا يمكن ترك معظم القضايا الحساسة التي تثور بين آن وآخر حتى تنتظر دورها أمام المحاكم بالاسلوب الذي تعمل به هذه المحاكم الآن وبالامكانيات المتوفرة لديها، ولذلك مرة اخرى أرجو أن ينظر إلى هذا الموضوع في إطار هذه النظرة الشاملة لموضوع القضاء عندنا والتحرك باتجاهه، ثالثاً إذا قلنا تخريب اقتصادي وأمن غذائي ورشوة وفساد إداري وتخريب أمني هذه القضايا لا تعالج في العالم بنفس الطريقة التي تعالج فيها القضايا الأخرى، ليس صحيحاً أن محكمة واحدة هي التي تعالج كل هذه القضايا مثل القضايا الأخرى لا أبداً، كل دولة تستطيع أن تسن التشريعات التي تراها مناسبة إذا كانت متفقة مع الدستور وتتوفر فيها عناصر العدالة الأساسية حتى تخدم حاجة ملحة تطرأ عندها لم نقل يوماً من الأيام أن هذه المحاكم لا يمكن أن تلغى ولا يمكن أن يطور عملها وأود بهذه المناسبة أن أرد، بعض الأخوة النواب قال أن الحكم في القضايا التي تعرض على هذه المحاكم يكون عادة بالحد الأقصى لا يستطيع رئيس المحكمة أن يحكم بالحد الأقصى هذا الوضع كان قديماً وقد عدل القانون وأعطيت المرونة للقاضي وأعطيت الصلاحية يستطيع أن يحكم بالحد الأدنى والحد الأقصى والحل الوسط ونصف العقوبة ثم تحول هذه القضايا للرئاسة وتعرض على وزير العدل ولا نتردد في عرض هذه القضايا لحساسيتها على محكمة التمييز أو محكمة الاستئناف أحياناً بصورة أو بأخرى على الأقل حتى نسترشد بالاتجاه وعلى كل حال كما قلت لم نقل إنها قرآن منزل ولم نقل لم نلغيها ولكن لا نستطيع أن نلتزم الآن بأن نلغيها

هذا الموضوع ينظر له على ضوء ما ذكرت، السجناء السياسيين، أتفق مع الأخوة النواب في كثير مما طرحوه وأختلف معهم في هذه التسمية لست بصدد بحث فقهي حول التحليل، هذه الجرائم السياسية الآن هي سياسية وغير سياسية وهم موقوفون سياسياً أولا؟ الموضوع يتعلق بالأمن، الوطني بكل ما يعنيه هذا الأمن لأي موقوف هو موقوف لأسباب أمنية، قد أكون متعسفاً في هذا التعبير أنه ليس موقوفاً سياسياً لأنه لا يوقف لمجرد أننا نعلم أنه يحمل فكر معين، يوقف لأنه يخرج هذا الفكر من فكرة من داخل معتقدي إلى إجراء، هذا الإجراء يخل بالمعادلة الموجودة التي نعيشها جميعاً بقانون موضوع، يقول هذا مسموح وهذا ممنوع وهذا صح وهذا غلط، ولذلك هؤلاء الموقوفين نقول انهم موقوفين لأسباب أمنية، الاجراءات التي تؤخذ بحقهم اجراءات إدارية اجراءات أمنية إنما بموجب القوانين، قد تطول بعض مدة التوقيف وهذا لا يدافع عنه إلا إذا كانت هناك قضية تتعلق بوضع في غاية الحساسية والدقة والتعقيد في أمن الدولة وتقتضي أن تحاط بكثير من الكتمان ولمدة أطول أما في الحالات الأخرى فإن توجيهها قد صدر إلى الدائرة المعنية بأن تراعي إلى أبعد حد ممكن أن لا يوقف أي إنسان إلا الحد الأدنى الضروري لتوقيفه وبعدها يجب إما أن يخلي سبيله أو يحول للمحكمة وهذا أمر صريح صدر لهذا الجهاز وبدأ يطبقه، ذكرني أخ كريم بملاحظة عن تقرير لمنظمة العفو الدولية صدر مؤخراً، هذه المنظمة تعالج قضايا السياسيين والموقوفين بقضايا تتعلق بالضمير والمختلفين مع حكوماتهم والمعارضين والذين يوقفون لأسباب أمنية والذين يحكمون لاسباب أمنية حتى الذين يضبطون بالجرم المشهود وبالقيام بعنف مسلح ضد الدولة، منظمة العفو الدولية تصدر كل سنة كتاباً، احب أن اقول للأخوان أن لا يقللوا من مهمة هذه المؤسسات الوطنية في بلدنا، هذه المؤسسات مع الأسف الشديد تقيّم من الخارج تقيماً أعدل من تقييمنا لها واقرب إلى الواقع وأقل مبالغة وأكثر موضوعية هذا رأي، التقرير الذي صدر أدان تسعين دولة في هذا العالم في آسيا، وافريقيا، وامريكا اللاتينية، ودول العالم الثالث كلها ودول الغرب وحتى بريطانيا، ودول الكتلة الشرقية وكانت الاشارات للأردن اشارة مشرفة لم تكن هناك حادثة واحدة وسمت بها الأجهزة الأمنية في الأردن أو الحكومة الأردنية أو السلطة في الأردن بانها مارست إجراء تعسفياً بحق أي مواطن ربما عندنا امثلة لم تطلع عليها منظمة العفو الدولية ولكن أؤكد لكم أن هذا هو الواقع أن اتصلاتها مفتوحة ويتصل بها هنا داخل الأردن أناس مؤيدون لهذا النظام وأناس معارضون له ومن مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية ومن مختلف الاحزاب والتنظيمات، ويزودونها بمعلومات بعضها صحيحة وبعضها كاذبة وبعضها غير دقيقة ومع ذلك هذا هو الوضع، حرية الصحافة وإجراءات الجسور ونقابة المعلمين لا أستطيع أن الحدث عن حرية الصحافة لم يمض وقت طويل حتى نقيم الصحافة وحرية الصحافة وحتى تقيموا أنتم هذه

هكذا في الأصل

الحرية نحن معكم في أن تكون لنا صحافة حرة قادرة على تلمس قضايا المواطنين ونقل عملية المشاركة من النظرية إلى التطبيق بين الحكومة وبين النواب وبين هذا الشعب في كل مواقعه وبين هذه الحكومة في كل أجهزتها أتمنى أن تكون لدينا صحافة ليست فقط حرة، قادرة على أن تحمل كتفاً في هذه العملية وأرجو الله أن ياتي اليوم ونحن أحياء وان نرى فيها صحافتنا بهذه المواصفات، قانون المطبوعات قد يكون بحاجة إلى تعديل من قال لكم لا تقدموا اقتراحاً لتعديله، أي قانون بحاجة للتعديل اذا كان هناك أسباب موجبة للتعديل تفضلوا، نقابة المعلمين سأكون بمنتهى الوضوح كما أحب مع أخواني النواب، المعلمون جزء من الموظفين في هذا البلد ومواطني هذا البلد نعم هم معينون بعملية دقيقة ولكننا معنيون في حدود الامكان بمقابلة حاجاتهم في كل مناسبة ولم ينال جهاز فئة من فئات الموظفين عناية أكثر مما لقيه المعلمون في هذه الدولة، ليس في ظل هذه الحكومة لم نعمل شيئاً في ظل كل الحكومات السابقة أعطيوا أولوية في الاسكان ولا زال هذا الخط حتى الآن وبمناسبة الاسكان إذا كان البعض احجم عن دفع اقساط الاسكان وكانوا من المعلمين، فقد ذكر لي معالي وزير الشؤون البلدية والقروية أن هذا ربما كان ناشيء عن رفع النسبة في القسط الأول من ١٠٪ إلى ١٥٪ للوضع المالي للمؤسسة لمؤسسة الاسكان وحتى نخفف حجم الاقساط عليهم الأخرى، الدفعة الأولى تكون ١٥٪ إذا كان هذا مشكلة نعيدها إلى ١٠٪ ونتحمل نحن مرة أخرى كخزينة من أي جهة اخرى تمشية أمور مؤسسة الاسكان أكثر من هذا لا أستطيع أن أعد، لأنه هذه عملية مرتبطة بامكانياتنا ومرتبطة بخططنا بمختلف المجالات، أما فيما يتعلق بموضوع النقابة فمطلبهم يمكن أن يكون مطلوب لكل فئة من فئات الموظفين وهذاتقييمه وتقديره النهائي، عائد للحكومة ولكم، نحن مستعدون للمشاركة في مناقشة هذا الأمر وقد وجه سؤال للحكومة حول هذا الطلب واعتقد أن جواباً أعد سواء كان مقنعاً أو غير مقنع إنما هو سيكون موضوع بحث في هذا المجلس نقابة للمعلمين علماً بأنني أعرف ولا اريد أن أقحم معلوماتي عن التنظيمات السياسية والاحزاب التي اتصلت ببعض اخواننا النواب وطلبت منهم أن يطرحوا موضوع نقابة المعلمين، هذا شانكم أتكلم بمنتهى الصراحة، المعلمون جيش آخر ولكن رفع مستواهم المادي والمعيشي لا يمكن أن يكون مهمة هذه الحكومة تقتصر عليهم فقط إذا عولج وضعهم سيعالج كنجزء من وضع الموظفين بشكل عام إنما لهم عناية اخرى خاصة برفع مستواهم بتدريبهم بدوراتهم بأسكانهم طبعاً هذا حاصل وأقول بمنتهى الامانة أن المسح الأولي لأوضاعهم دل على أن أكبر عدد ممكن منهم يستفيد بمناسبة أو بأخرى من علاوات وأجور ومخصصات معينة تبلغ في مجموعها ثلاثة أضعاف ما يمكن أن يحصل عليه أي موظف مماثل لزميله في هذه الدرجة في الدولة ولكن الشكوى مستمرة اجزاءات الجسور تمت واستمرت ليست عبثاً ومع تقديري البالغ لكل الآراء المحسوبة والعاطفية والانسانية والعملية لأخواننا النواب

فقد تفاوت الطلب بين التخفيف وإعادة النظر والتعديل والالغاء لا يمكن أن التزم بالالغاء وقد كان هناك جلسة في بداية هذا المجلس ذكرنا بعض الحقائق ثم كان هناك جلسة قبل اسبوعين ذكرنا فيها بعض الحقائق باطار أوسع وصارت جلسة ثالثة مع وزير أو وزيرين مختصين وذكرت فيها حقائق أخرى ونحن نتابع ما يجري على الأرض، أما أن تلغى هذه الاجراءات بقطع النظر كما قيل فلا أعتقد أني أجد نفسي متجاوباً مع أخواني النواب في هذا المطلب ومستعد لتحمل أي دراسة وأي رأي حول هذا الموضوع والتعامل معه بمنتهى الموضوعية لكن هذه الاجراءات موضع عناية وموضع تفحص وموضع تقييم وسنطلعكم مرة اخرى نلزم أنفسنا على هذه النتائج، الموضوع الثالث أو العاشر أصبح تصاريح السفر إلى سوريا ليس سراً أن أقول أننا نكره هذا الاجراء الآن إذا بقيت الظروف كما هي وإذا استمر الخطر الموجه ضد هذا البلد بنفس الاسلوب التصاريح التي تعطي للمواطنين للسفر إلى سوريا وفرت علينا بدون مبالغة ٧٠-٨٠٪ من المخاطر ووفرت على مواطنينا نفس النسبة من التعرض لهذه المخاطر ولست بصدد ذكر تفصيلات لأنني أريد أن أبقى منسجماً مع نفسي في عدم الخوض في أي مواضيع تثير خلافاً جديداً بيننا وبين أي دولة عربية ولكنني أؤكد لكم أن اصرار الأجهزة عندنا والتوجيهات المعطاة لهم أن يكونوا أكثر حذراً ونحن نتحدث عن التضامن العربي وأكثر دقة في ملاحظة كل ما يمكن أن يرد إلينا من خارج الحدود المشروعة وبطريق التهريب لا أريد أن أحمل هذا الموضوع فوق طاقته ولكن أؤكد لكم أنه لا يمر اسبوع دون أن تضع الأجهزة الامنية يدها على متفجرات أو أسلحة تنتقل لهذا البلد وللعمل داخل هذا البلد وليس لها علاقة بالعمل داخل الأرض المحتلة ولا نخجل في ذكر هذا الموضوع ولو كانت في داخل الأرض المحتلة سنقول أن اجتهادنا إننا نمنع هذا السلاح للأسباب التالية ولكن هذه المتفجرات وهذه الأسلحة تنقل لأفراد مواطنين يعيشون بين ظهرانينا ويطلب منهم أن يقوموا بعمليات وأحياناً يستطيعون وأحياناً لا يستطيعون وأحياناً يلقونها في العراء دون أن يعرضوا انفسهم لأي مسؤولية وقد حصل هذا أثناء قيام عملية الانتخاب لهذا المجلس وأرسلت شحنة وثانية وثالثة ورابعة وطلب وتبين وضبط إثنتان أو ثلاثة في عمان، فجر الانتخابات وقبل أن يتوجه الناخبون لبعض صناديق الاقتراح في موقعين في القويسمة وموضع آخر في ومدرسة سمير الرفاعي، كل اسبوع يمر هناك حادثة أمنية هناك عملية تضبط هناك محاولة للدخول بصورة غير مشروعة، هناك محاولة لاطلاق النار على الجيش أيضاً ورمي أسلحة ومتفجرات أو وضعها أو ادعثر فيها إلخ، لكن هذا مستمر ويحصل ومن جهات متعددة موجودة خارج هذا البلد لا نناقش اجتهاداتها ولكننا لا نستطيع أن نقبل الاجتهاد أبداً وسيلتنا الوحيدة مزيج من التنظيم لمقاومة هذا التخريب يطلب حتى اللحظة التي أتحدث معكم بها يطلب قتل أشخاص بعينهم وشخصيات أيضاً لأنهم يحملون فكراً مضاداً لأفكار بعض الذين

يرسلونه ومهمتنا أن نتخذ كل اجراءات للحماية والاجراءات الوقائية والاجراءات غير الوقائية، يطلب أن توضع أمام دوائر حكومية وتفجر، أن توضع في ساحات عامة حتى اللحظة التي معكم بها ترسل أسلحة للتسليح الشخصي على مستوى الأفراد لتنظيمات معينة لا أدري ما علاقة هذا التحريك، بعض هذه التنظيمات مطلوب منها أن تنشيء تنظيم سري مؤهل على الساحة الأردنية هم يخططون ونحن نخطط لكن لا نريد أن نجهض هذه العمليات بأي قضايا عابرة كما لا نريد أن نحمل هذه العمليات كل الاجراءات التي ممكن أن تتصاعد وتصبح على حساب حرية المواطن نحن معكم ولكنها للحد الأدنى المطلوب والهجمة شرسة، تنظيمات حزبية، تنظيمات سياسية،

من فصائل المقاومة وغيرها بعضهم له علاقة بالدولة المضيفة وبعضهم له علاقة بليبيا وبعضهم له علاقة بايران هناك أمثلة نحن نطلع على تقارير مسؤوله وسيحاسب هؤلاء الناس الذين يقدمون هذه التقارير ونطاع على مضبوطات ونطلع على تحقيق، ونطلع على محاكمات حتى المنشقون أصبح لهم دور انشقوا على قيادتهم وأصبحوا الآن يرتدون على الأردن في فتح قاموا بادخال اسلحة جديدة للأردن وضبطت كمية من المتفجرات والقنابل أيضا تنظيمات جديدة تنظيم الجهاد ربما سمعتم بهذا التنظيم في مصر، أيضا ضبط هذا التنظيم الشهر الماضي، تنظيم صغير ولكنه تنظيم وقد توصل الى السلاح وجند مواطنين أردنيين مدنيين وعسكريين باسم الجهاد تنظيم اسلامي اعتقل افراده كان قد أجرى اتصالات مع جماعات وتنظيمات وأحزاب دينية وغير دينية ومنظمات فدائية ومع منظمات واحزاب وافراد هاربين من بلادهم منذ سنوات ومارين بالأردن أيضا واجروا اتصالات معهم حتى إيران بهدف التنسيق ضبطت مع التنظيم بعض الأسلحة، وتبين أنهم تلقوا تدريبا خارج البلد في لبنان وغير لبنان تنظيم آخر ديني موالي لايران ترعاه السفارة الايرانية في عمان ومتورط فيه موظفين مواطنين أردنيين واستغلوا المساجد لبداية الدعوة، لم يطلق اسم على هذا التنظيم لتجنب الملاحقة، مسؤولي تنظيم زاروا ايران مرتين واتصلوا مع القائم بأعمال السفارة الايرانية في عمان وأجروا اتصالات أخرى مع جهات اخرى هذا كله يتم وباستمرار هذا هو العمل الذي تقوم به هذه الأجهزة، من الناحية الانسانية لا يحب أحد من العاملين في هذا الجهاز أن يكون وقته كله مع هذه المناسبات السيئة والنكده ولكن لاخيار مطلوب منا أن نصوب حركة هذا الجهاز باستمرار إذا أخطأ أن نحاسبه إذا استغل أن نتخذ اجراءات بحق من يتعسف او يعير ضميره او يقوم باجراء لا يحتاج طبيعة العمل نفسه أو المخالفة هذه هي الصورة أو بعض جوانبها هذا ما أستطيع أن أشير إليه، سمعت بعض الاقتراحات من بعض الأخوة، النواب أنه لماذا لا يترك لهم حرية الرقابة على هذه الاجهزة بشكل أو بأخر، أو مناقشة ما تعمله أنت تناقش ما تعمله هذه الاجهزة الآن لكن من الناحية الفنية هذا غير موجود، هذا لا يمكن أن يتم، هذه الأجهزة تعمل بموجب قوانين ولها

ارتباطات وعندها مسؤوليات وعليها واجبات وفيه جهات معينة تستطيع أن تحاسبها أما لك أن تراقب هذه المسيرة مثل أي مسيرة مسؤولة في الأردن ومن مجلس النواب تستطيع أن تقول ما تشاء لكن حق علينا أن نقدم المعلومات والحقائق وأن نؤكد أننا ملتزمون باحترام الدستور وتطبيق القانون وسيادة القانون على الجميع أكثر من هذا يصبح الحقيقة إنشاء، سمعت بعض العبارات أن تجسس أنه هذا تجسس يمارسه هذا الجهاز على المواطنين تمنيت أنني لم أسمع هذه العبارة هذه العبارة خيالية أقل ما يقال فيها رومنسية وليسمح لي الأخ أن أستخدم هذا التعبير، تجسس الاجراءات التصرفات المخلة بأمن أي بلد لا تقوم بها البهائم العجماء يقوم فيها مواطن بالغ عاقل راشد لا تنطلق من فراغ ولذلك الاحتكاك الأول من السلبي يكون مع هذا المواطن كيف؟ ضربا بالرمل؟! هذه الاجهزة بنيت في كل العالم على أسس علمية وتدريب ومباديء سليمة وتستخدم فيها كل الأساليب المشروعة للوصول للحقيقة أما الأساليب غير المشروعة فلا أحد يستطيع أن يدافع عنها إذا كان هناك قضايا يثبت فيها أن هناك استعمال غير مشروع أرجو أن يلجأ اخواننا إلى القضاء لا أحد يستطيع أن يحجب هذه الامكانية أو هذا الحق أما فقط أن نتسلى ونقول أنما عملية تجسس يمارسها، ما هي العملية التي يمكن أن يمارسها جهاز استخباري علي مواطنين يتعرضون بشكل أو بآخر لتدخلات تضعهم في مصاف المعادين لهذا البلد وهم داخله أو خارجه، كيف؟ يعني إطلاق هذه الصفة سهل ولكن الحقيقة ترجمتها إلى الواقع لا أتفق أبدا مع الأخ الذي أطلق هذا الوصف وتمنيت مرة أخرى أنه لم يتسرع فيها، جمعيات صداقة لم تبق هناك دولة في العالم إلا أنشأنا لها جمعية صداقة في الأردن لا يوجد بلد منفتح على العالم بمختلف الأساليب أكثر من هذا البلد مهما اختلفنا في الاجتهادات حول كثير من الامور اليها تجري فيه ومع ذلك إذا كان هناك طلبات لجمعيات صداقة أو غير صداقة تقدم إلى الدوائر التي بحكم القانون هي صاحبة الصلاحية في البت فيها هذه الاجراءات تتخذها تلك الدائرة، إما هي اجراءات مخالفة للقانون أو موافقة له، إذا كانت موافقة للقانون فهي صاحبة الحق والتقييم النهائي ومع ذلك نتناقش في المبدأ إذا كانت غير صاحبة حق أو اجراء قانوني ارحب باي حل قانوني لهذا ويستطيع أي أخ أن يقاضني ويقول الذي يرفع قضية على وزير الداخلية أو على رئيس الوزراء إذا كان مرت مدة معينة ولم يجب على طلب معين بموجب القانون يكسبها أو لا يكسبها المهم هنالك اجراءات قانونية هناك اجراءات يستطيع أن يلجأ إليها المواطن في مثل هذه الحالات أنا شخصيا قبل أن أختتم كلمتي وباسم هذه الحكومة التي أتشرف برئاستها أرحب بكل توجه جاد يصدر عن هذا المجلس للتعامل مع أية قضية تهم هذا البلد يحكمنا جميعا هذا الدستور تحت سيادة القانون وكل كلام غير هذا إنني ارحب باي اسلوب يتفق عليه المجلس يجمع عليه لمناقشة أي شان من الشؤون إذا اعتقد المجلس أننا سنخرج بنتيجة أفضل لمصلحة هذا الوطن، وارجو أن يعذرني الأخوة إذا كنت قد عبرت عن أي موضوع برد

انفعالي ولكنها الحقيقة أردت أن أضعها كما أراها وأحس بها وهو الأسلوب الذي ارتضيته لنفسي وللحكومة من أول يوم، نحن لا زلنا في بداية الطريق وعملية الاصلاح في أي شأن عملية أصعب بكثير ألف مرة من عمليات الهدم ولن نتردد أبدا في قبول أي اقتراح ومناقشته بكل أخوة وصراحة وأمانة ولن يضيق صدرنا مطلقا ومرة أخرى إنني أجد أن هذه هي الطريقة الوحيدة لأن ننقل أنفسنا وأخواننا المواطنين ومؤسساتنا إلى الأفضل، هناك تشريعات وتنظيمات ادارية وقوانين تطبق ولكن بلورة هذه المسيرة وتصحيحها وتصويبها ومراجعتها هي من واجبنا وواجبكم وإنني بهذه المناسبة أشكر كل الأخوة النواب الذين تفضلوا بأي أقتراح، هناك ملاحظات كلها أخذت ودونت، هناك ملاحظات كانت تعبر بكثير من الدولة عن بعض القضايا وبكثير من الحرارة عن قضايا أخرى، وهناك ملاحظات نبهتنا الى بعض المواطن، مواطن الضعف وهناك ملاحظات أخرى وجدت من واجبي أن أرد عليها قد أكون لم أرد على كل النقاط ولكن هذا ما تسعفني به الذاكرة والملاحظات التي بين يدي.

والله الموفق وشكرا.

معالي رئيس المجلس : شكرا دولة الرئيس، شكرا دولة الرئيس على هذا الشرح الوافي الصريح، ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يحافظ على هذا البلد واستقراره وأمنه إذا سمحتم أظن المناقشة انتهت، دقيقتين يعني إذا اعطيناك الكلام يا أستاذ رايح أعطيه لغيرك، فإذا ممكن، أظن إذا فتحنا الموضوع الآن رايح . . .، رفع يده سلمان، ورفع يده الدكتور النوايسة، ورفع يده فيا أستاذ يعني الشرح الوافي ودولة الرئيس، الصحيح أعطى المجلس ما يكفيه وفيما يتعلق في بعض القضايا التي أثيرت، أنا أعتقد أنه إن شاء الله المجلس في دورته العادية رايح يشكل لجنة للأمن وتكون هذه اللجنة على اتصال دائم مع الاجهزة وأقرر رفع الجلسة.

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الأمة
يحي الدروبي

رئيس مجلس النواب
عاكف الفايز

١ ـ أعد وبوب هذا العدد وأشرف على تنظيم ضبطه : أمين عام مجلس الامة : السيد يحي الدروبي.

٢ ـ قام بتنظيم هذا المحضر وتدقيقه والاشراف على طباعته مساعد الأمين العام السيد : محمد علي ذياب ومنظما الضبط السيدان : غسان النجداوي وعثمان الكركي.